تصدير القمع

صمم الغلاف الفنان : عماد حليم

مايكل كلير
ترجمة خزامى نصار

تصدير القمع

اميركا وراء الأنظمة الاستبدادية

دار ابن رشد للطباعة والنشر

هذه ترجمة لكتاب :

Supplying Repression :
U.S. Support
for Authoritarian
Regimes Abroad
by Michael T. Klare
Washington,
Institute for Policy Studies, 1977

حقوق الطبع محفوظة ١٩٨٠ م

ملاحظـة حـول المصادر

ندرج فيما يلي المصادر التي يتكرر استخدامها في هذا الكتاب ··· وسيشار لها بالحـرف الدال عليها ، متبوعا برقم الصفحة ·

A. U.S. Defense Security Assistance Agency, *Foreign Military Sales and Military Assistance Facts* (Washington, 1976).

B. U.S. Department of Defense, *Security Assistance Program, Congressional Presentation, F.Y. 1978* (Washington, 1977).

C. U.S. Agency for International Development, *U.S. Overseas Loans and Grants July 1, 1954 - September 30, 1976* (Washington, 1977).

D. U.S. Defense Security Assistance Agency, *Foreign Military Sales, Case Listing* (Computer print-out acquired by the author under the Freedom of Information Act).

E. U.S. Agency for International Development, *Program and Project Presentation to the Congress* .(This is an annual report, and references to it will therefore be followed by a date).

F U.S. Department of State, *International Narcotics Control, Fiscal Year-Budget,* Congressional Submission. (References to this will note the year).

G. Comptroller of the United States, *Stopping U.S. Assistance to Foreign Police and Prisons, Report to the Congress* (Washington, 1976).

مقدمـــة

أمريكا هي زعيمة « العالم الحـر » ، ورؤساسائها هم المدافعون الاشاوس عن حقوق الانسان ٠

هذا ما لا تمل اجهزة الدعاية الامريكية من ترديده ، ليل نهار ٠ وان فاق الرئيس كارتر المسؤولين الامريكيـين ، جميعا في هذا الصدد ٠ وهو حين يغدق المساعدات العسكرية على الحكومات التـي تهدر حقوق الانسان ، فانـه يتذرع ـ ببراءة يحسد عليها ـ باعتبارات « الامـن القومي » الامريكـي ٠

وحتى عندمـا كان الكونغرس الامريكـي يتخذ قرارا يحظر فيه على الحكومة الامريكية تقديم العون العسكري لهذه الدولة او تلك ، فان الحكومة الامريكية لم تكن تعـدم الوسيلة للتحايل على مثل هذا القرار ٠ ومن خلال برامـج المعونات المختلفة الاخرى امدت الحكومة الامريكية الانظمة الدكتاتورية فـي العالم بمعـونات شتـى ، وبشكل خاص بالاسلحة واعتـدة قمـع حركات المعارضة الـوطنية ، مع

تركيزها على قوات الشرطة في هذه الاقطار • وفضلا عن تقوية حلفائها ، فان مبيعات الاسلحة الامريكية الى هؤلاء الحلفاء ، تعمل على تخفيض العجز في ميزان المدفوعات الامريكي •

وجاء هذا الكتاب من أمريكا نفسها ، لينسف ادعاء الحكومات الامريكية المتتابعة بالدفاع عن حقوق الانسان في العالم ، وليؤكد بأن الولايات المتحدة تقف « في نهاية خط الانابيب الذي يمد معظم الانظمة الاستبدادية في العالم بتكنولوجيا القمع » • وهنا يؤكد الكاتب قوله هذا بمختلف الادلة والبراهين ، من خلال وثائق وأرقام مستقاة من الاجهزة الامريكية الرسمية ، نفسها •

صحيح ان شعوبنا لا تجوز عليها مزاعم الامبريالية الامريكية « الانسانية » تلك ، لكن معركتنا الوطنية ، هنا ، تحتاج الى تأصيل وتوثيق والى جدار متين من المعلومات المؤكدة نستند اليه ، وهو ما يوفره لنا هذا الكتاب الصغير الحجم ، الكبير الفائدة •

ومؤلف هذا الكتاب ، مايكل كلير ، هو باحث ليبرالي امريكي يعمل في معهد الدراسات السياسية • وكان في ما بين ١٩٧٦ - ٧٧ الزميل الزائر في مركز برنستون للدراسات الدولية • ويكتب كلير ، عادة ، حول قضايا السياسة الامريكية الخارجية • وسينشر عما قريب كتابا حول هذا الموضوع وكتابه حرب بلا نهاية : خطط امريكا لفيتنام قادمة ، نشر في عام ١٩٧٢ • ويحمل كلير شهادة في العلاقات الدولية واخرى في تاريخ الفن •

ويضم هذا الكتاب ثلاثة فصول • أفرد المؤلف اولها

للاساس السياسي لمعونة القمع التي تقدمها الولايات المتحدة للانظمة الدكتاتورية في العالم • في حين خصص الفصل الثاني للقنوات الرئيسية التي تتدفق منها هذه المعونات وانواع وكميات هذه المعونات ، فضلا عن السنوات التي قدمت فيها • وفي الاستنتاجات ـ الفصل الثالث ـ يؤكد المؤلف ان تحالفات الحكومة الامريكية هي التي تجعلها تصر على الاستمرار في مد الانظمة الدكتاتورية بأدوات القمع • وبعد ذلك ، يقترح المؤلف جملة اجراءات لضمان وقف تصدير هذه الادوات الى تلك الانظمة • وهي اجراءات من شأنها قطع الطريق على الحيل التي تبتكرها الحكومة الامريكية من اجل الاستمرار في مساندة تلك الانظمة ، مخالفة ، بذلك ، القوانين الامريكية وقرارات الكونغرس الامريكي العديدة ، في هذا الصدد •

أشياء كثيرة يقولها هذا الكتاب ، لعل اهمها اننا لسنا وحدنا في معركتنا ضد الامبريالية الامريكية • ففضلا عن الدول الاشتراكية وحركة التحرر الوطني العالمية وحركة الطبقة العاملة في الدول الرأسمالية ، ثمة حلفاء لنا داخل الولايات المتحدة الامريكية ، نفسها •

وبعد هذا كله ، فان الكتاب ليس جديدا في مادته فحسب ، بل جريئا ومقاتلا ، ايضا •

خزامى نصار
بيروت في ١٩٧٩/٨/٢٥

اولا : سياسة تنمـو

أكد لنا الرئيس كارتر على التزامه ، الذي لا يحيد ، بدعم حقوق الانسان في الخارج . وفي خطابه الاول الموجه للامم المتحدة ، في ١٧ آذار ١٩٧٧ ، أكد كارتـر على التزام امريكا « بالعمـل مع اعدائها الكامنـين ، بالاضافـة الـى اصدقائها الحميمين ، للدفـع بقضية حقوق الانسان الـى الامام » . واضاف قائلا « لا يستطيع » ، اي عضو في الامم المتحدة ، « ان يتخلى عن مسؤولياته عنـد حدوث عمليات تعذيب او تجريد تعسفي ، في اية بقعة من العالم » .

وعليه ، ففي ١٤ نيسان ، اخبر المجلس الدائم لمنظمة الدول الامريكية « تستدعينا قيمنا ... مقاومة الاساءات التي تلحق بالحرية الفردية ، ومن ضمنها تلك التي يسببها الظلم السياسي والاجتماعي والاقتصادي » .

واثيرت ضجة حول تعليقات كارتر الصريحة المتعلقة بانتهاك حقوق الانسان في الاتحاد السوفياتي ، وفي شباط ١٩٧٧ ، صرح كارتر قائلا : « لقد اوضحت للسيد بريجنيف ،

في اتصالي معه مباشرة ... بأنني احتفظ بالحق للتحدث بقوة كلما تعرضت حقوق الانسان للتهديد ... » .

ومكذا ، بعد مرور مئة يوم فقط ، استطاع كارتر ان يؤكد ، بكبرياء ، خلال مقابلة اجراها معه التلفزيون الاوروبي في مكتبه ، بأن هناك قادة قليلون في العالم « لا يدركون بأن موقفهم من هذه المسألة الاساسية هو عنصر مهم لتحديد علاقاتنا المستقبلية معهم » .

وهناك الكثير في مواقف الرئيس من حقوق الانسان تستحق الاطراء ، وهناك ايضا ، تناقضات واضحة . وتظهر كل تصريحاته العلنية ، حتى الان ، بأن انتهاكات حقوق الانسان في الخارج هي نتاج محلي ، وبأن الرد الامريكي الصحيح يجب ان يكون ادانة مثل تلك الشرور ، ومعاقبة المنتهكين من خلال تخفيض المساعدة العسكرية والاقتصادية ، حيث يكون ذلك ملائما .

ويبرز هذا النهج القانوني واضحا في تصريحه الصحفي ، بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٧٧ ، حين اوضح بأن اتفاقية هلسنكي تضع على كاهلنا « المسؤولية والحق الشرعي للتعبير عن عدم موافقتنا على انتهاكات حقوق الانسان » . وانتقل هذا النهج خطوة اخرى ابعد ، في ٢٤ شباط ، حين امر كارتر بتخفيض المساعدة العسكرية للارجنتين ، والاورغواي ، واثيوبيا ، كعقاب لما زعم من اساءات لحقوق الانسان في تلك الاقطار .

والمشكلة في هذا النهج انه يدل ، ضمنا ، على ان الولايات المتحدة **غير مرتبطة** ، **او لا علاقة لها** ، بالقمع في الخارج ، بينما تشير الدلائل الى ان شركاتنا ودوائرنا

الحكومية متورطة ، الى حد بعيد ، في تزويد معظم انظمة الحكم ، الاكثر قمعا وتسلطا ، بالتكنولوجيا القمعية وأساليبها ٠

من غير الممكن ان نضع تسلسلا دقيقا لمنتهكي حقوق الانسان ، حيث ينقصنا الدليل الكافي والمعيار الموحد ٠ على اية حال ، ومن اجل التوضيح ، يجدر بنا القاء نظرة على دورنا مع الحكومات ذات السجلات السيئة ٠ومن ضمن الاقطار التي غالبا ما أدينت من منظمات مثل « منظمة العفو الدولية» Amnesty International و «لجنة الحقوقيين العالمية» International Commission of Jurists و « لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان» the UN Commission on Human Rights بسبب انتهاكاتها المستمرة لحقوق الانسان :

الارجنتين ، اثيوبيا ، اورغواي ، تايلاند ، البرازيل ، اندونيسيا ، الفلبين ، تشيلي ، ايران ، كوريا الجنوبية ٠

بالطبع ، ليست هذه الاقطار هي الوحيدة التي لها سجلات سيئة في مجال حقوق الانسان ، الا انها تبرز للامريكان بسبب التقارير المستمرة عن عمليات التعذيب ، والقتل ، والاعتقال التعسفي ، ولانها كلها **تحصل على مساعدات عسكرية واقتصادية ضخمة من الولايات المتحدة٠**

لنأخذ بعين الاعتبار : انه ما بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٧ ، زودنا هذه الاقطار العشر بأسلحة ومعدات ، تبلغ قيمتها (ار١) بليون دولار ، ضمن برنامج المساعدة العسكرية Military Assistance Program (MAP) و٤٣٪ من مجموع الهبات الممنوحة خلال تلك الفترة (باستثناء

المساعدات الخاصة بحرب فيتنام) . وبلغت الديون العسكرية ، ضمن برنامج المبيعات العسكرية الخارجية Foreign Military Sales (FMS) نحو (١ر٥) بليون دولار ، والمساعدات الاقتصادية نحو (٢) بليون دولار ، مما يجعل مجموع ما يقدمه دافعو الضريبة الامريكان ، لهذه الحكومات القمعية ، يصل الى رقم مذهل (٣ر٤) بليون دولار . **وبالاضافة الى ذلك** ، فان هذه الاقطار تنفق اكثر من (٢ر١٨) بليون دولار على الاسلحة ، ضمن برنامج المبيعات العسكرية الخارجية ، والمبيعات التجارية ، وبذلك تصل القيمة الى ٣٧٪ من مجموع مبيعات امريكا من السلاح على نطاق العالم .

وبالرغم من تعهد الرئيس كارتر بتخفيض المساعدة العسكرية للاقطار التي تنتهك حقوق الانسان ، الا ان هذه الاقطار العشر ، مدرجة لاستلام اكثر من (٥٠٠) مليون دولار من المساعدة العسكرية الامريكية ، خلال السنة المالية ١٩٧٨ ، (انظر المصادر أ،ب،جـ) (كذلك الجدول رقم ١) .

وبالطبع ، فان معظم الاسلحة التي تزود بها هذه الاقطار ، تقدم بحجة مساعدتها على الدفاع عن نفسها ضد اي هجوم خارجي . الا ان دراسة للمعلومات الامريكية عن الاسلحة المصدرة ، تظهر بأن نسبة كبيرة من ذلك السلاح معدة **للاستخدام المحلي** ، للحيلولة دون الانتفاضات الشعبية ، او لقمع التنظيمات المعارضة . وهكذا ، فان الاسلحة التي تم تسليمها ، مؤخرا ، للاقطار العشر المذكورة ، شملت عربات مصفحة ، وغازات مسيلة للدموع ، وبنادق لقمع الشغب ، وطائرات مضادة لحرب العصابات ، وأسلحة اخرى لا تصلح لاي شيء عدا عمليات الامن

الداخلي (انظر المصدر د) . ان مثل هذه الاسلحة استخدمتها شرطة دوريات الحدود التايلاندية ، في هجومها الدموي ضد طلبة جامعة تاماست (Thammasat) في بانكوك ، خلال الانقلاب العسكري في ٦ تشرين الاول ١٩٧٦ ، ومن قبل الجنود الاندونيسيين الذين قاموا بقتل المدنيين بالجملة في تيمور الشرقية والجنود الفلبينيين في هجماتهم على المسلمين في مندانا ومجموعة جزر سولو .

وما هذا الا الجزء الظاهر من جبل الجليد ، بالنسبة لتورطنا في عمليات القمع بالخارج .وتدل السجلات الرسمية ، ان الدوائر الحكومية والشركات الامريكية تقومان بتوفير السلاح ، والمعدات ، والتدريب ، والدعم التقني ، الى الشرطة والقوات شبه النظامية المكلفة ، مباشرة ، بالتعذيب ، والاغتيالات ، وسجن المدنيين المعارضين .

وبالعودة مرة اخرى الى الدول العشر المنتهكة لحقوق الانسان ، نجد ، مثلا ، بأنه ، خلال السنوات الخمس الاخيرة ، قامت الولايات المتحدة بتدريب ١٢٫٧٣٢ ضابطا من هذه الاقطار ، في معاهد هنا وفي قواعد امريكية في الخارج . وتلقى معظم هؤلاء الطلاب تدريبا ، في موضوعات عسكرية عادية ، لكن عددا ضخما منهم تلقى دورات في مواضيع مثل العمليات ضد حرب عصابات المدن ، وعمليات الامن الداخلي ، وأساليب الاستجواب العسكرية ، والادارة الامنية . وبما ان معظم هذه الاقطار يطبق فيها قانون الاحكام العرفية (او نوع اخر من قوانين الطوارىء) فان الفرق المسلحة تقوم ، بشكل منتظم ، بأعمال الشرطة المدنية (انظر الهامش ص ٣٢ ، ٥٣) .

الجدول رقم ـ ١ ـ

المساعدة العسكرية والاقتصادية الامريكية المقدمة لدول مختـارة تنتهـك حقـوق الانسان للسنوات المالية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨
(الدولارات الجارية بالملايين) السنوات المالية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧

القطـــر	هبات المساعدة العسكرية ٢،١	المبيعات العسكرية ديـــون ١	مجمـــوع مبيعات السلاح ٤،١	مجمـوع المساعدة الاقتصادية ٥،٢	عـــــدد المدربين العسكريين ١	المساعدة العسكرية المقترحة (هبـــات وديون) ٦،١ للسنة الماليـــة ١٩٧٨
الارجنتين	٢ر٢	١٣٤ر٠	٩٨ر٦	–	٦٨٩	١٥ر٧
البرازيل	٣ر٤	٢٣٠ر٧	٢٥٨ر٣	٩٣ر٣	١ر٠٦٤	٥٠ر١
تشيلي	٢ر٥	٢٧ر٤	١٤٢ر٦	٢٣٦ر٧	١ر٣٩١	–
اثيوبيا	٥٣ر٢	٤٦ر٠	٢٠٠ر٦	١١١ر٠	٧٣٦	١٢ر١
اندونيسيا	١٠٧ر٩	٥٤ر٧	٩١ر٨	٦٣٤ر٢	١ر٢٧٢	٥٨ر٤
ايـران	٠ر٣	–	١٥ر٦٧٧ر٣	٥ر٤	–	–
الفلبين	١٢٤ر٤	٦٠ر٠	١٩٤ر٧	٣٨٣ر٥	١ر٤٦٠	–
كوريا الجنوبية	٦٠١ر١	٥٥٢ر٤	١ر٢٣٣ر١	٤٨٧ر٠	٢ر٧٤١	٢٨٠ر٤
تايلاند	٢٢٩ر٤	٧٤ر٧	٢٢٠ر٣	٩١ر٤	٢ر٦٥٥	٤٠ر٥
اورغواي	٩ر٠	١٢ر٠	١٦ر٩	٢٢ر٨	٧١٧	–
المجمـــوع	١ر١٣٣ر٤	١ر١٩١ر٩	١٨ر٢٢٨ر٦	٢ر٠٥٥ر٣	١٢ر٧٢٣	٤٩٨ر٦

---

(1) Source: 1973-76 data: U.S. Department of Defense, *Foreign Military Sales and Military Assistance Facts* (Washington, 1976); 1977-78 data: U.S. Department of Defense, *Security Assistance Program, Presentation to Congress*, F.Y. 1978 (Washington, 1977).

(2) Source : U.S. Agency for Development, *U.S. Over-*

seas Loans and Grants, July 1, 1945-June 30, 1975. (Washington, 1976), and additional tables supplied by USAID.

(٣) وتتضمن اسلحة الدفاع الفائضة وتكاليف التدريب بمقتضى البرنامج الدولي للتعليم والتدريب العسكري .

(٤) وتتضمن برامج المبيعات العسكرية الخارجية والمبيعات التجارية .

(٥) وتتضمن المساعدة الاقتصادية (قروض ، هبات) مساعدة « الطعام من أجل السلام ، » المساعدة لدعم الامن Security Supporting Assistance .

(٦) وتتضمن هبات برنامج المساعدة العسكرية ، تكاليف التدريب ، اسلحة الدفاع الفائضة ، واعتمادات برنامج المبيعات العسكرية الخارجية .

هناك (١٥٫٦) مليون دولارا تم تقديمها لوكالات الشرطة المدنية ، على شكل هبات ، ضمن البرنامج الدولي لمكافحة المخدرات International Narcotics Control Program وبينما المقصود من هذه المنح ، ظاهريا ، دعم عمليات مكافحة المخدرات ، الا ان مكتب المحاسبة العامة General Accounting Office اكتشف ان معظم هذه المساعدات تذهب الى وحدات تشن هجمات سياسية ، علاوة على الحملات ضد المخدرات . ففي تايلاند مثلا ، تذهب بعض المساعدات الى شرطة دوريات الحدود ، وهي نفس القوة التي استخدمت في الهجوم على جامعة تاماسيت (انظر الهامش ص ٤٧) .

وبيع لقوات الشرطة المحلية نحو ١٨٫٠٠٠ مسدس وبندقية ، ٥٫٣٠٠٠٠ طلقة ذخيرة حربية ، ١٫٧٩٢ بندقية لقمع الشغب ، وكميات غير معروفة ، ولكن ضخمة ، من الكومبيوتر ، وأجهزة المراقبة ، وهراوات مولدة للصدمات الكهربائية ، ضمن برنامج المبيعات التجارية . ومن ضمن مشتري هذا النوع من المعدات ، الشرطة السرية « دينا » DINA في تشيلي و « السافاك » SAVAK في ايران ، ومنظمات البوليس السيئة السمعة المشهورة بأعمال التعذيب والاغتيالات التي تقوم بها (انظر الهامش ص ٦٨) .

كل هذا يعطي صورة مختلفة ، تماما ، عن الصورة شبه القانونية عن حقوق الانسان ، التي اوصى بها كارتر .

وبدلا من اتخاذ موقف الحكم غير المتحيز ، بالنسبة الى انتشار القمع في الخارج ، تقف الولايات المتحدة في **نهاية خط الانابيب الذي يمد معظم الانظمة الاستبدادية في العالم بالتكنولوجيا القمعية** • وبالرغم من كل ما قالته هذه الادارة عن حقوق الانسان ، فليس ثمة اي دليل على ان خط الانابيب هذا قد تم تفكيكه • وفي الحقيقة ، يوحي استمراره النسبي ، بأن توزيع التكنولوجيا القمعية للانظمة المستبدة هو نتاج متين **ومقصود** لسياستنا الخارجية ، أكثر منه توزيع هامشي او عرضي •

ولو اننا ، في التزامنا بحقوق الانسان ، نرفض دعم حكومتنا للانظمة القمعية ••• الا يمكننا العمل لوقف كل هذه التجاوزات ؟ نص الكونغرس ، في قانون المساعدة الخارجية Foreign Assistance Act ، لعام ١٩٧٤ ، على وقف بعض برامج المساعدة • وستظهر لنا الصفحات التالية ، ان معظم البرامج استمرت في العمل ، وان برامج اخرى ظهرت لتحل محل تلك التي انتهى مفعولها • وستظهر انه باسم « الامن القومي » ـ هذا العذر السطحي للتدخل المسرف في الخارج ـ واصلنا دعم ادوات الاضطهاد وفرض القانون الداخلي ، في كثير من البلدان الاجنبية ، بما فيها بعض اكثر الاقطار انتهاكا لحقوق الانسان • واخيرا ، ستظهر بأن الضبط المنظم ليس كافيا ، وبأننا نحتاج الى سياسة خارجية جديدة ، تحول دون اي شكل من اشكال انخراط الولايات المتحدة في عمليات الامن الداخلي لحكومة اجنبية •

وبينما لا يسمح لنا مجال هذا البحث الاخذ بعين الاعتبار تطور سياسات المساعدة العسكرية بالتفصيل ، الا انه من الضروري مراجعة بعض خطوط تطورها ونموها الرئيسية · ففي بداية الحرب الباردة ، وتبعا لمبدأ « الاحتواء » ، الزمت الولايات المتحدة نفسها بالحفاظ على الحكومات المعادية للشيوعية ، المحيطة بالكتلة الصينية ـ السوفياتية · ومن ثم ، ومع اقرار قانون الامن المتبادل Mutual Security Act ، لعام ١٩٥١ ، توسعت المساعدة العسكرية حتى شملت اقطارا اخرى غير شيوعية ، مهددة بهجوم سوفياتي او صيني · ان مثل هذه المساعدة تضمن ، فعلا ، الدعم لقوات الامن الداخلي ؛ ولكن بشكل عام ، كان تأكيدها يقع على تطوير القوات التقليدية القادرة على مجابهة تهديد عسكري خارجي · فمثلا ، زودت الولايات المتحدة امريكا اللاتينية بالسفن الحربية ، وطائرات الاستطلاع ، وأسلحة اخرى ، بهدف منع اية عملية بحرية محتملة يقوم بها الاسطول السوفياتي ، او غواصاته في الكاريبي وجنوب الاطلسي · وفي ما بين ١٩٤٦ ـ ١٩٦١ ، منحت واشنطن اسلحة ومعدات ، بما قيمته (٢٦٫٥) بليون دولار ، ضمن برنامج المساعدة العسكرية ، ذهب معظمها هبة لبلدان « خط الدفاع الاول » مثل ايران ، وتركيا ، واليونان ، وتايوان ، وكوريا الجنوبية (انظر المصدرين 1 ، د) ·

ومع انتصار الثورة الكوبية ، عام ١٩٥٩ ، اجبر صانعو السياسة الامريكية على اعادة النظر في استراتيجية

المساعدة • وبتغلبه على قوات باتيستا التقليدية المزودة بالاسلحة الامريكية ، بين كاسترو ان برامج المساعدة العسكرية ، التي تؤكد على الدفاع ضد اي هجوم خارجي ، لا تقوم ـ بالضرورة ـ على توفير الحماية من تهديد داخلي • وبما ان تهديدات « حروب التحرير الوطنية » تبدو وكأنها وشيكة الوقوع ، فان واشنطن بدأت في التركيز اكثر على تطوير قدرات مواجهة « حرب العصابات » في البلدان الصديقة، لمقاومة رجال العصابات• ثم، عندما تولى الرئيس كنيدي الرئاسة ، في عام ١٩٦١ ، اصبحت مواجهة حرب العصابات نقطة التركيز **الاساسية** لبرنامج المساعدة العسكرية ، في معظم مناطق العالم ، بينما نحي الدفاع الخارجي الى المركز الثانوي • وكما لاحظ البروفسور ادوين ليوفن Edwin Lieuwen ، في دراسة قدمها لمجلس الشيوخ ، عام ١٩٦٩ ، « تحولت أسس المساعدة العسكرية لامريكا اللاتينية من الدفاع عن نصف الكرة الارضية الى الامن الداخلي ، ومن حماية السواحل والحرب المضادة للغواصات ، الى القيام بمواجهة حرب رجال العصابات الشيوعيين الكاسترويين » * •

وأدى انشغال ادارة كنيدي الزائد بمواجهة حرب

* Edwin Lieuwen, in U.S. Senate, Committee on Foreign Relations, *Survey of the Alliance for Progress, Compilation of Studies and Hearings* (Washington, 1969), p. 115.

العصابات والامن الداخلي ، تلقائيا ، الى زيادة مستويات الدعم للشرطة الاجنبية والقوات شبه العسكرية · في نقاش حول الاولويات الجديدة ، اخبر روبرت مكنمارا ، وزير الدفاع آنذاك ، لجنة فرعية تابعة للكونغرس بأن برنامج المساعدة العسكرية المقرر لامريكا اللاتينية « لن يزودها بالدبابات ، او المدفعية ، او الطائرات المقاتلة ، او السفن الحربية · اذ ان التركيز سيكون على العربات وطائرات الهليوكبتر للاستخدام المحلي (و) معدات الاتصال لتنسيق افضل في مجال الامن الداخلي » * · وتعزيزا لهذا النهج،انشأ كنيدي ،ضمن وكالة التنمية الدولية Agency for International Development ، مكتبا خاصا ، هو مكتب السلامة العامة Office of Public Safety ، لتجهيز المساعدة، مباشرة ، لقوات الشرطة في الحكومات الصديقة في الاقطار « النامية » · وضمن هذا البرنامج ، زودت الولايات المتحدة دوائر فرض القانون الاجنبية ، خلال العشر سنوات الماضية ، ما قيمته (٢٠٠) مليون دولار من الغازات المسيلة للدموع ، والاسلحة النارية ومعدات شبيهة (انظر الهامش ص ٣٢) ·

وربما بدا التحول من التركيز على الدفاع الخارجي الى التركيز على مواجهة حرب العصابات اكثر وضوحا في فيتنام الجنوبية ، حيث تولت الولايات المتحدة الدور الرئيسي في

---

* U.S. House of Representatives, Committee on Foreign Affairs, *Foreigu Assistance Act of 1967*, Hearings, 90th Cong., 1st Sess., 1967, p. 188

الكفاح ضد جبهة التحرير الوطنية · ومع ان هذا الالتزام قاد ، في النهاية ، الى توريط القوات المقاتلة مباشرة ، الا ان العملية بـدأت بقيـام واشنطن ببنـاء القدرات الامنية الداخلية لفيتنام الجنوبية · وقدمت الولايات المتحدة ، في ما بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٧٥ ، ما قيمته (٢ر١٦) بليون دولار ، كمساعدة عسكرية للقـوات الفيتناميـة العسكريـة وشبه العسكرية ، بالاضافة الى مئات الملايين من الدولارات التي قدمتها المخابرات المركزية ، السي ، اي ، ايه .C.I.A
يزال المجموع الكلي سريا) الى الشرطة · واستخدمت الاموال الامريكية ، ايضا ، لتشكيل منظمات ارهابية شبه عسكرية ولبناء سجون جديدة ، و « مراكز التحقيق الاقليمية » سيئة الصيت ، حيث يساق اليهـا المشبوهون السياسيـون ، لاستجوابهم وتعذيبهم · وبالرغم من كل هذا الدعم ، فان جيش فيتنام الجنوبية لم يتمكن مـن التغلب على جبهة التحرير الوطنية ، واجبرت واشنطن على ارسال اكثر من ٥٠٠ر٠٠٠ من قواتنا الخاصة ، في محاولة يائسة لانقاذ نظام سايغـون ·

ان فشل التدخل ، والاضطراب السياسي في الوطن قادا الى اعادة تقييم السياسة العسكريـة · وكـان اهتمـام واشنطن المباشر منصبـا على ايجاد طريقة تضمـن احياء انظمة اخرى ، مهددة ، دون التدخل المباشر مـن الفرق المقاتلة · وأدى هذا الى مبدأ نيكسون ، في عام ١٩٦٩ · وتتطلب السياسة الجديدة ، مـن الحلفاء ، جهودا أكثر للدفاع عن النفس ، مدعومة بمساعدة متزايدة ودعم تقني من الولايات المتحدة · وتتضمن المادة الفعالة في المبدأ : « في

حالات الهجوم (غير النووي) سنقدم المساعدة العسكرية والاقتصادية ، عندما يطلب منا ذلك ، ولكن سنتطلع الى البلد المهدد مباشرة ، ليتولى المسؤولية الاساسية في توفير القوة البشرية للدفاع عن النفس » ٠

ولتنفيذ الجانب الامريكي من الصفقة ، طلبت ادارة نيكسون من الكونغرس اضافة زيادة كبيرة الى مخصصات برنامج المساعدة العسكرية ٠ وفي دفاعه عن المبدأ الجديد ، قال وزير الدفاع ، ملفن ليرد ، امام لجنة المخصصات في مجلس النواب ، في عام ١٩٧٠ :

> ان الحكمة الاساسية في التقليل من التورط الامريكي العسكري المباشر لا يمكن ان تنجح الا اذا زودنا اصدقاءنا وحلفاءنا ٠٠٠ بالدعم المادي الضروري لتأمين اكبر مساهمة ممكنة وفعالة بالقوة البشرية ، التي يرغبون ويستطيعون تقديمها ، للدفاع عن انفسهم وللدفاع المشترك ٠ ان معظمهم لا يملك المصادر او الكفاءات التقنية لتحمل مسؤوليات اكبر في دفاعهم الخاص بدون هذه المساعدة ٠ ولهذا يمكن تحقيق الاهداف الاختبارية لسياستنا الجديدة ، بشكل افضل ، عندما يؤدي كل طرف دوره ، ويقدم ما يستطيع للجهد المشترك ٠ وهذا يعني ، في اغلب الحالات ، وجود قوة بشرية محلية منظمة في قوات مسلحة ، مجهزة تجهيزا كاملا ، ومدربة تدريبا جيدا ، بمساعدة العتاد ، والتدريب ، والتكنولوجيا ، والمهارات العسكرية

المتخصصة ، التي توفرها الولايات المتحدة * ٠

وهكذا قفزت المساعدة العسكرية من معدل (٤ر٢) بليون دولار كل سنة ، خلال حكومات كنيدي وجونسون ، الى ضعف هذا المبلغ ، خلال فترة حكم نيكسون ٠ وعندما بدأ الكونغرس ، في اعقاب نكبة فيتنام ، اعاقة الطلبات المتزايدة لبرنامج المساعدة العسكرية ، امر الرئيس نيكسون (ومن بعده الرئيس فورد) باحداث زيادات كبيرة في **المبيعات** العسكرية ، لضمان عدم عرقلة تدفق الاسلحة للانظمة الصديقة ٠

ومع ان مبدأ نيكسون كان يبدو ، في الاصل ، كسياسة رد فعل ، معد لتبرير الانسحاب الامريكي من جنوب شرق آسيا ، الا انه سرعان ما اتخذ دورا اكثر عدوانية ٠ ولاعتقادهم بأنه يمكن ان تتعرض المصالح الامريكية في ما وراء البحار للخطر ، اذا ما حامت شكوك حول التدخل الامريكي ، فان القادة سعوا لبناء القوات المضادة لحرب العصابات في اقطار مختارة من العالم الثالث ، بهدف خلق وجود بديل في المناطق المهددة ٠ ويبدو هذا أكثر وضوحا في الخليج الفارسي ، حيث معظم المصالح الامريكية في ما وراء البحار ـ امدادات النفط في كل من السعودية ، وايران ، والكويت ـ ولتحمي خط الوصول الى هذا المصدر الحيوي ، قررت واشنطن تحويل ايران والسعودية الى قوتين اقليميتين عسكريتين قادرتين على التغلب على اي تهديد للنظم

---

* U. S. House of Represantatives, Committe on Foreign Affairs, *Foreign Assistance Act of 1967*, Hearings, 90th Cong., 1st Sess., 1967, p0 118.

القائمة في الخليج ٠ وكما بين نائب مساعد وزير الدفاع ، جيمس نويس James Noyes ، قرر مجلس الامن القومي ، في عام ١٩٦٩ ، علــى ان « المسؤولية الاساسيـــة للامــن والاستقرار (في الخليج) تقع ، من الان فصاعدا ، على عاتق دول المنطقة » ، على ان تزودها الولايا تالمتحدة بالاسلحة والمعدات « حسب روح مبدأ نيكسون » * ٠

بدا هذا التحول العدواني اكثر وضوحا في جانب اخر من مبدأ نيكسون ، الا وهو زيادة دعم الولايات المتحدة لقوات **الشرطة** في العالم الثالث ٠ وانطلاقا مــن الحرص علــى منع حدوث نكبات في المستقبل شبيهة بما حدث في فيتنام ، فان المسؤولين في الادارة الامريكية سعوا الـــى زيادة تمويــل برامج ما وراء البحار التابعة لمكتب السلامة العامة ٠ وفي عرض الحالة على الكونغرس ، في عـــام ١٩٧١ ، اوضح ي٠ الكسي جونسون وكيــل وزارة الخارجية ، ان ضبط الامن بفاعلية يشبه « الطب الوقائي » ٠ حيث تستطيع الشرطة التعامل مع تهديدات النظام الداخلي في بداياتها ٠ واذا لم يكونوا مهيأين للقيام بمثل هذا العمل ، فلا بـــد من اجراء « عملية جراحية رئيسية (**تدخل عسكري مثلا**) للقضاء علــى التهديدات ٠ ان هذا العمل مؤلم ، ومكلف ، وممزق ، في نفس الوقت » ** ٠

---

* U. S. House of Represantatives, Committe on Foreign Affairs, *New Respectives on the Persian Gulf*, Hearings, 93rd Cong., 1st Sess., 1973, p. 39.

** U. Alexis Johnson, «The Role of Police Forces in a Changing World,» *Department of state Bulletin* (September 13, 1971), p. 282.

وبالرغم من ان جونسون لم يوضح ، في تصريحه غير الاعتيادي ، ما عناه بقوله « الطب الوقائي » ، الا ان النتيجة المتوقعة كانت انتشار فرق الشرطة الارهابية المسلحة والمدربة من قبل الولايات المتحدة (انظر الهامش ص ٧٥ ، ٧٨) .

وكما هو الحال في معظم برامج المساعدة الاولى ، فنادرا ما كان صانعو السياسة الامريكان يميزون بين الحكومات الاقل او الاكثر قمعا وتسلطا ، عند توزيع الاسلحة والمساعدة . ولم يكن ذلك بسبب عدم اكتراث القادة بالطابع الاستبدادي لمعظم الانظمة التي كانوا يدعمونها ، بل لان اولويات المرحلة - الاحتواء في ظل ترومان وايزنهاور ، والحرب المضادة للعصابات في ظل كنيدي ، و « الفتنمة » في ظل نيكسون - كانت تتقدم على اية اعتبارات اخرى . وفي دفاعهم عن وجهة النظر هذه ، كان الرسميون يصرون ، دائما ، على ان « الامن القومي » يقوم على شبكة متصلة من التحالفات المعادية للشيوعية . وبالرغم من ان بعض هذه الاقطار ، في هذه الشبكات ، تحكمها حكومات غير ديمقراطية ، الا ان اشتراكها يعد ضروريا للحفاظ على النظام ككل . لهذا لا تستطيع واشنطن تحمل ترف قطع المساعدة عن اي منها . قدم هنري كيسنجر ، الذي غالبا ، ما كان يدعو للدفاع عن المساعدة المقدمة، خلال توليه منصب وزير الدولة ، هذا المبدأ ببراعة خاصة . وفي شهادته عن المساعدة المقدمة الى الطغمة الحاكمة ، آنذاك ، في اليونان ، اخبر لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ ، عام ١٩٧٤ :

... آخذة بالاعتبار دور اليونان الاستراتيجي ،

حيث انها تقع في الطرف الجنوبي لحلف الناتو ، كان تقدير الادارة تقديم هذه الطلبات ، حتى ولو كنا غير راضين عن الشكل السياسي او التركيبة المحلية في اليونان ٠ يجب ان لا تعتبر العلاقات العسكرية مع اليونان موافقة على شكل الحكومة القائمة فيها ان هذه العلاقات مبنية على تفسيرنا لمصلحة امريكا القومية ومصلحة الحلفاء في الدفاع عن البحر الابيض المتوسط * ٠

ودافع جيمس شلسنجر James Schlesinger ، وزير الدفاع انذاك ، دفاعا اكثر حرارة ، عن دعم الانظمة الاستبدادية ، وهو الذي اشار الى تنوع حكومات العالم الثالث ، في بيان قدمه الى لجنة المخصصات التابعة لمجلس الشيوخ :

انني اؤمن ٠٠٠ بأن هناك شعوبا نشاطرها مثلنا السياسة المشتركة ، (وبشكل رئيسي) التقييم العالي لحرية الفرد ، والقوانين العادلـه المطبقة بثبات وبدون تحيز ٠ ومن جهة اخرى ، تسقط دول عديدة ، لسبب او لاخر ، خارج تلك المجموعة ٠ وفيما يتعلق بهذه الدول يمكننا ان نكون ناقدين متشددين لانظمتها الداخلية ، بل غير مرتاحين بسبب علاقاتنا الحميمة معها ٠ وعلى اية حال ، يمكن (لهذه الدول) ان تسهم ، بطريقة او بأخرى ، في الاستقرار الدولي او الاقليمي ٠ (وعلى

---

* U.S. Senate, Committee on Foreign Relations, *Foreign Assistance Authorization, Fiscal Year 1975*, Hearings, 93rd Cong., 2d Sess., 1974, pp. 23-4.

هذا) فغالبا ما يكون من مصلحتنا تقديم بعض العون لاستكمال امكانات وجهود الدفاع الذاتي * ٠

ومع ان هذا المبدأ متأصل ، بعمق ، في السياسة الخارجية ، الا ان قسما متناميا من الرأي العام اصبح ، منذ حرب فيتنام ، وبشكل متزايد ، لا يتحمل هذه الذريعة٠ وشنت المنظمات الدينية والانسانية حملاتها لبذل جهد أكبر ، في الدفاع عن حقوق الانسان في الخارج ، ولانهاء المساعدة للانظمة الاكثر قمعا وتسلطا ، بما فيها تلك السائدة في كوريا الجنوبية ، والفلبين ، وايران ، وتايوان ، والبرازيل ٠ ان الانقلاب الدموي الذي اطاح بحكم الليندي ، عام ١٩٧٣ ، واستبداله بنظام بنوشت (Pinochet) الوحشي الدكتاتوري ، اعطى قوة دافعة لهذا المعسكر ٠ ولجأ المدافعون عن انتهاكات حقوق الانسان ، بشكل متزايد ، الى الكونغرس ، ومع بداية عام ١٩٧٤ ، بدأ تأثيرهم على الكابيتول هيل ٠ ان قانون المساعدة الخارجية لعام ١٩٧٤ ، الذي تم اقراره في ٣٠ كانون الاول ، تضمن ، ولاول مرة ، مبدأ وجوب وقف المساعدة عن اية حكومة متورطة في انتهاكات حقوق الانسان ٠ وبشكل خاص ، قانون ١٩٧٤ المعدل لقانون المساعدة الخارجية لعام ١٩٦١ ، (القانون الساري) ، بزيادة الفقرة ٥٠٢ ب ، والتي تبدأ بجملة :

يرى الكونغرس ، ان على الرئيس ، الا في ظروف استثنائية ، ان يخفض ، بشكل كبير او ينهي

---

* U.S. Senate, Committee on Appropriations, Foreign Assistance Appropriations, Fiscal Year 1975, Hearings, 93rd Cong., 2nd. Sess., 1974. p. 1106.

فعليا ، المساعدة الامنية الى اية حكومة تمارس ، بشكل دائم ، نمطا من انماط الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان المتعارف عليها دوليا ، بما في ذلك التعذيب ، او المعاملة القاسية وغير الانسانية ، او التي تحط من كرامة الانسان ، الاعتقال لفترة طويلة وبدون اية تهمة ، او اي شكل اخر من اشكال الانكار الفاضح للحق في الحياة ، والحرية ، وأمن الفرد ·

وتضمن قانون ١٩٧٤ ، كذلك ، حظرا على تقديم المساعدة او التدريب لقوات الشرطة الاجنبية ، ونتج عنه حل مكتب السلامة العامة (ولكن لم يضع حدا ، كما سنرى ، لتقديم الاسلحة لدوائر الشرطة في الخارج) ·

وخلال فترتي حكم نيكسون وفورد ، كان الكونغرس يبادر بالقيام بمعظم النشاطات المتعلقة بحقوق الانسان · ولكن عندما اصبح جيمي كارتر رئيسا ، في كانون الثاني ١٩٧٧ ، تولى البيت الابيض الدور الطليعي ، على الاقل في تعميق هذه المسألة في الخارج · ويبدو ان التزام كارتر بمبدأ حقوق الانسان لا يرقى اليه الشك · وبالتأكيد ، فقد نجح كارتر بجعل هذا الالتزام سمة واضحة للسياسة الخارجية · لكن قدرته على العمل في هذه المسألة كبحها تعهده بمبدأ « الامن القومي » ، كما حدده كل رؤساء الولايات المتحدة ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية · وطالما ان الادارة ملتزمة باستمرار بقاء تحالف الحرب الباردة ، فانها غير قادرة على اتخاذ قرار حاسم لوقف معونات السلاح والمعدات لهذه الانظمة الاجنبية الدكتاتورية ، المتعاونة سياسيا مع الولايات المتحدة · وهكذا ، عندما اعلن الرئيس كارتر ، في ٢٤ شباط ، التخفيض الجزئي للمساعدة المقدمة

للارجنتين ، واثيوبيا ، والاورغواي ، اكد ، ايضا ، بأن المساعدة المقدمة لكوريا الجنوبية ، والفلبين ، ومناطق استراتيجية اخرى لن تقطع - **مهما تدنت درجة احترامها لحقوق الانسان** - بسبب الدور الذي تلعبه في حماية مصالح الامن القومي • وبالمثل ، عندما طلبت لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ من الرئيس ان يشرح لها سياسات الادارة الجديدة في بيع الاسلحة ، رد كارتر ، حسب ما اوردته صحيفة « لوس انجلوس تايمز » ، ١٢ تموز ١٩٧٧ ، قائلا : لا تستطيع واشنطن فرض قيود صارمة بصدد حقوق الانسان ، على الدول التي تطلب السلاح ، لان مثل هذه الاجراءات يمكن ان تؤدي الى « قطع تحويل الاسلحة منها الى دول البلدان الصغيرة والتي لا تشكل كل منها على حدة عاملا قويا في حماية مصالحنا الامنية ، ولكن اهميتها المجتمعة ، معا ، يمكن ان تكون ذات تأثير فعال » • وأضاف قائلا « ثمة خطر اثارة غضب مثل هذه البلدان ، وبذلك نعرض مصالحنا الاقليمية والعالمية للخطر » •

وطالما ان مثل وجهات النظر هذه هي السائدة ، فاننا لا نستطيع ان نتوقع تغييرا جذريا في سياسة المساعدة العسكرية للخارج • وستستمر الاسلحة الامريكية ، والمعدات ، والتدريب ، والمصادر التقنية في تدفقها على الحكومات المتورطة في « الانتهاكات الفاضحة لحقوق الانسان المتعارف عليها دوليا » طالما بقيت منحازة الى الولايات المتحدة في صراع الشرق - الغرب • وربما تجري تغييرات في الطريقة التي تقدم بها مثل هذه المساعدات ، ويمكن ان تكون هناك بعض الحالات القليلة يتم فيها القطع التأديبي للمساعدات ، على ان الولايات المتحدة ستواصل ،

فعليا ، تعزيز خط التكنولوجيا القمعية الـذي يساعـد في مؤازرة عدة حكومات دكتاتورية في الخارج • واذا كان لا بد من اي تغيير في هذا النموذج ، فيجب ان يكون نتيجة الضغط الممارس مـن خارج الادارة ، مـن مواطنين ومشترعين ، يضعون مبدأ حقوق الانسان فوق سياسات الامن البالية •

وتشجيعا لمثل هذه الجهود ، نقوم في الصفحات التالية باستعراض القنوات الرئيسية التي تتدفق عبرها الاسلحة والتكنولوجيا الى الانظمة القمعية في الخارج ، لاغراض الامن الداخلي • وهذه ليست بأية حال ، **الاشكال الوحيـدة** * من المساعدة لحكومات دكتاتورية اجنبية • الا انها تمثـل اكثر الاساليب مباشرة للتـورط في التوزيـع الحقيقـي لوسائل السيطرة الاجتماعية في الخارج •

---

* هناك اشكال اخرى من المساعدة ، الا اننا لم نقم بمسحها في هذه الصفحات ، تتضمن توفير القروض والمسـاعدة المطورة ضمن قانون المساعدة الخارجية ، وبيع او توزيع الاطعمة ضمن برنامج الطعام من اجل السلام Food for Peace Program (قانون عام رقم ٤٨٠) ، ونشاطات وكالات مثـل فرق السـلام Peace Corps • ونقوم ، وبشكل متزايد ، لتمرير المساعدة عبر وكالات تقدم القروض الثنائية والمتعددة ، مثل البنك الدولي ، وبنك الاستيراد والتصـدير World Bank and Export-Imoprt Bank وحسب مركز السياسة الدولي Center for International Policy فأن نحو ٦٩٪ من كل المساعدة الاقتصادية الامريكية التي تذهب لحكومات العالم الثالث ، تتدفق عبر هذه الشركات بدون مراجعة الكونغرس . وللحصول على دراسة ممتازة لهذه البرامج انظر : «Foreign Aid: Evading the Control of Congress,» *International Policy Report*, Center for International Policy, Washington, D.C., January 1977.

ثانيا : البرامج الرئيسية

١ ـ مكتـب السلامـة العـامة

دعمت الولايات المتحدة قوات الشرطة في العالم الثالث لاول مرة في عام ١٩٥٥ ، عندما وافق الرئيس ايزنهاور على انشاء « بعثات السلام العامة » Public Safety Missions في اربعة اقطار ، كجزء من مجهود دعـم الانظمة المؤيدة للولايات المتحـدة في الخـارج · ومـع انه تـم ارسال فرق استشارية اخرى الى ٣٤ بلدا اخر ، الا ان حجم المصروفـات ضمن « برنامج السلامة العامة » Public Safety Program بقي معقولا، طوال فترة حكم ايزنهاور· وفي عام ١٩٦٢، امر الرئيس كنيدي باجراء توسع كبير يتفق مع تطور القدرات لمواجهة حرب العصابات ، على صعيد العالم · تضاعفت المصروفات ، وأسس مكتب السلامة العامـة ، ضمن وكالة التنمية الدولية ، لتنفيذ البرنامج الموسع · واخيرا اصبح لدى مكتب السلامة العامة طاقما ، يضم اكثر من اربعمائة مستشارا لشؤون السلامة العامة Public Safety Advisers

موزعين على خمسة واربعين قطرا اجنبيا ، وميزانية سنوية تزيد عن خمسين مليون دولار •

ان الهدف المعلن لبرنامج السلامة العامة هو المساعدة في تطوير قوات شرطة عصرية « محترفة » ، مكرسة « للمحافظة على اجواء القانون والنظام تحت رقابة ومفاهيم انسانية ومتمدنة » * • وفي التطبيق ، كان ذلك يعني تعزيز قدرات مواجهة حرب العصابات وامكانات الشرطة في السيطرة الاجتماعية على حساب بقية الاعتبارات الاخرى • اشار موظفو مكتب السلامة العامة ، في عام ١٩٧٠ ، الى ان هبات السلامة العامة ستستخدم ، مستقبلا ، في مساعدة قوات الامن في البلدان النامية ، لتعزيز قدرتها على اكتشاف و « شل » المنظمات السرية . ومن اجل « السيطرة على نشاطات المناضلين في مجال المظاهرات، واعمال الشغب ، والفوضى ، من خلال عمليات فدائية صغيرة » ** •

آخذين هذه الاولويات بعين الاعتبار ، فليس من المستغرب ان تكون اكبر الهبات من مكتب السلامة العامة قد ذهبت لاقطار مثل فيتنام الجنوبية ، وتايلاند ، والفلبين،

---

* Testimony of David Bell, Administrator of the Agency for International Development, in U.S. Senate, Committee on Appropriations, *Foreign Assistance Appropriations for 1965*, Hearings, 89th Cong., 2d Sess., 1964, p. 72.

** «AID Assistance to Civil Security Forces», U.S. Office of Public Safety press release, February 11, 1970.

والاورغواي ، والبرازيل ، حيث كانت الانظمة الموالية للولايات المتحدة في هذه الاقطار ، تتعرض لهجوم من الحركات السرية والفدائية .

وساعد مكتب السلامة العامة دوائر الشرطة الاجنبية بثلاثة سبل :

١ ـ بتقديم هبات مباشرة من المعدات التي تحتاجها الشرطة (مسدسات ، رشاشات ، بنادق ، قنابل مسيلة للدموع ، هراوات ، خوذات ، سيارات دورية ، أجهزة اتصال ، كومبيوتر ... الخ) .

٢ ـ بتدريب افراد الشرطة الاجانب ، تدريبا متقدما ، في اكاديمية الشرطة الدولية ، في واشنطن ، وفي مدارس خاصة اخرى في الولايات المتحدة .

٣ ـ بارسال « مستشارين في شؤون السلامة العامة » لمراكز قيادة الشرطة الاجنبية ، لتدريب افرادها وتقديم المشورة ، والدعم الفني لهم .

وعندما تم حل مكتب السلامة العامة ، في عام ١٩٧٥ كان قد وزع اسلحة ومعدات لمنظمات شرطة اجنبية بما قيمته ٢٠٠ مليون دولار ، ودرب اكثر من ٧٫٥٠٠ ضابط كبير في اكاديمية الشرطة الدولية International Police Academy ومدارس امريكية اخرى ، وقدم التدريب الاساسي الى أكثر من مليون من رجال الشرطة بكليات في الخارج (انظر الجدول رقم ٢) . وبالاضافة الى ذلك قدم مكتب السلامة العامة ، التدريب الفني لمئات من الاختصاصيين التابعين للشرطة

الاجنبية في مواضيع مثل : تصميم السجون وادارتها (في جامعة جنوب اللينوي) ، وادارة سجلات الشرطة (في اكاديمية مكتب المباحث الفدرالي F.B.I. Academy ومدرسة خدمات الشرطة الدولية في واشنطن) • وفرض القانون البحري في (اكاديمية حرس السواحل (Coast Guard Academy)وتصميم وعمل القنابل المصنوعة محليا ، ووسائل الاغتيالات (في مدرسة تديرها وكالة الاستخبارات المركزية في اكاديمية حرس دوريات الحدود في لوس فرسنوس ، بتكساس CIA staffed school at • Border Patrol Academy in Los Fresnos, Texas) *

لم يكن مكتب السلامة العامة ، بالخمسين مليون دولار

---

* كان البرنامج الاخير يعرف ، رسميا ، بـ « دورة المباحث الفنية » . واعتمادا على وثائق مكتب السلامة العامة ، التي حصل عليها السناتور جيمس ابو رزق ، في تشرين الاول ١٩٧٣ ، تتضمن هذه الدورة محاضرات وعروضا حول مواضيع مثل : مدخل للقنابل والمتفجرات ، وادوات الاحراق ، واسلحة الاغتيال . وبالاساس ، وضعت هذه الدورة لمساعدة قوات الشرطة الاجنبية ، لحماية كبار المسؤولين من هجمات الارهابيين ، الا ان التدريب كان فنيا ، لدرجة انه كان يمكن لرجال الشرطة انفسهم الاستفادة منه للقيام بهجمات ارهابية . (بالتأكيد ، اعتبرت وزارة الدفاع الموضوع حساس جدا ، حتى انها رفضت تزويد الدورة بالمدرسين) . حضر مدرسة القنابل هذه ١٦٩ ضابط شرطة اجنبي ، على الاقل ، فيما بين ١٩٦٩ — ١٩٧٣ ، ومن ضمنهم عدد كبير من الدول « المنتهكة » العشر المذكورة اعلاه (جاك اندرسون ، واشنطن بوست ، ٨ تشرين الاول ١٩٧٣) وللحصول على معلومات حول الاحصائيات عن التدريب والنفقات انظر :
U.S. Agency for International Development, *AID Opera-*

المخصصة لانفاقه السنوي ، بقادر علـى منافسة برنامج المساعدة العسكرية ، في ما يتعلق بتوزيع السلاح ، ومـع ذلك ، فمـن خـلال تركيز جهوده علـــى تطويـر الانظمة الاساسية ـ وسائـل الاتصال ، والادارة ، والتدريـــب ، والمخابرات ، والقضاء علـــى الشغـب ـ استطاع مكتب السلامة العامة ، ان ينشىء بنى تحتية لشرطـة حديثة قادرة على الاستجابة لاهداف واشنطـن الاستراتيجيـة . وهكذا ، فان الوصف الذي قدم ، عام ١٩٧١ ، عن جهود مكتب السلامة العامة في شرق آسيا يظهر بأن برنامج السلامـة العامـــة :

... سيركز على تنميـة العنـــاصر التأسيسية الرئيسية ، مثل شبكات الاتصال ونظام التدريب ، وعلى ادارة افضل تؤدي الـى الاستعمال الفعّال للموارد ، وتحسين قـدرة الشرطـة العسكريـة في المناطق الريفية ، على منع نشاطات رجال العصابات والتعامل معها ، وتوفير خدمات شرطـة فعالـة على مستوى القرية الصغيرة ، وتطوير الشرطة المدنية ، بما فيها السيطرة الانسانية (كذا) على اعمال الشغب والاضطرابات المدنية (المصدر1972 E) .

---

tions Report (published annually).

تم وصف مكتب السلامة العامة في :

U.S. Office of Public Safety, *Program Guide: Public Safety Training* (Washington, 1968).

كما استخدمت اموال مكتب السلامة العامة ، في امريكا اللاتينية لـ : اقامة (غرفة عمليات) مركزية فـي دائرة شرطة كراكاس ، وبناء نظام موحد للاتصالات اللاسلكية لشرطة كولومبيـا واستخباراتهـا ، وتأسيس اكاديميـة الشرطة الوطنية ، ومركز الاتصالات اللاسلكية الوطنيـة ، ومعاهد وطنية للجنايات والتشخيص في البرازيـل ، ولخلق قوة مستقلة لمكافحة الشغب ، اي ما عرف بـ « الكاسكوس بلانكوس » (الخوذ البيضاء) في سانتـو دومينكـو * . عاشت هذه المعاهد والمؤسسات العسكريـة المماثلة في اماكن اخرى ، بالرغم من توقف مكتب السلامة العامة عن النشاط وشكلت اسهاما امريكيا مستمرا ، في الخارج .

فبينما وضعت برامج مكتب السلامة العامة ، لتسهيل تطور المصادر القانونية ، نجد مقتضيات عهـد نيكسـون اجبرت واشنطن ، دائما ، على لعب دور في ادارة عمليات الامن الداخلي . وتطبيقا لـ « الطب الوقائـي » الذي اعلنه وكيل الوزارة جونسون ، تم دفع البرنامج المعروف باسـم عملية فونكس Operation Phoenix ، فـي فيتنـام الـى

---

* E 1972; see also earlier editions of this report, and the statement of «Public Safety Accomplishments» inserted into *Foreign Assistance Appropriations for Fiscal Year 1973*, pp. 814-18. On the Dominican Republic, see., John B. Martin, *Overtaken by Events* Garden City, 1966), p. 122.

الجدول رقم ـ ٢ ـ
المساعدة الامريكية المقدمة لقوات الشرطة الاجنبية ضمن برنامج السلامة العامة السنوات المالية
١٩٦١ ـ ٧٢
(بآلاف الدولارات الجارية)

المنطقة والبلد	اجمالي النفقات (١):	الطلاب المدربين في الولايات المتحدة (١) :	مستشاري الامانة العامة الامريكيين (٢):
امريكا اللاتينية			
الارجنتين	١٢٠	٧٨	ـ
بوليفيا	٢٫٣٢٥	٦٤	٢
البرازيل	٨٫٦١٢	٥٧٠	١
تشيلي	٢٫٣٨٦	١٦٣	ـ
كولومبيا	٦٫٩٤٤	٤٤٨	٥
كوستاريكا	١٫٩٢١	١٦٠	٤
جمهورية الدومينيكان	٤٫١٩٣	٢٠٤	٣
أكوادور	٣٫٩١٥	١٦٠	٣
السلفادور	٢٫٠٩٢	١٦٨	١
غواتيمالا	٤٫٨٥٥	٣٧٧	٧
غويانا	١٫٢٩٩	٥٣	ـ
هندوروس	١٫٧٤١	١٠٥	٣
جامايكا	٧٨٠	٩٢	١

Notes : 1 Source : U.S. Agency for International Development, U.S. AID Operations Report, data as of June 30, 1973 (Washington, 1973), and earlier editions. 2. Source : U.S. House of Representatives, Committee on Appropriations, Foreign Assistance Appropriations for F.Y. 1973, Hearings, 1972, pt. 11, p. 805.

مكسيكــو	٧٤٥	٢٤	-
نيكاراغوا	٢١٥	٨١	٢
بنامـــا	٢ر١٤٨	٢٠٢	٢
بـرغواي	-	٤٣	-
بيـــرو	٤ر١٤٢	١١٠	-
اورغواي	٢ر٢٠٩	١٧٣	٤
فنزويـلا	٣ر٦٢٥	٥٤١	٤
مناطق اخـرى	٢ر٢٣٩	٣٦	-
المجمــوع	٥٦ر٦٠٦	٣ر٨٤٢	٤٣
الشرق الادنى وجنوب اسيا			
مصر	٢١٢	٩٩	-
اليونـــان	١٢٩	١٨	-
ايــران	١ر٧١٢	١٧٩	-
الاردن	٢ر٥٣٦	٧٣	-
لبنـــان	١٤٩	٦	-
الباكستـان	٨ر٥٥٣	١١٦	١
المملكة العربية السعودية	-	١٣٦	٧
تــركيـا	٢٠٠	٢٤	-
مناطق اخـري	٤٢٣	٧٤	-
المجمــوع	١٤ر٠١٤	٧١٥	٨
شرق اسيـا			
بورمـــا	١٩٥	-	-
كمبوديـــا	٢ر٥٨٣	٥	-
إندونيسيا	١٠ر١٢١	١٤٦	-
لاوس	٥ر٠٢٩	٨٢	-
الفلبين	٥ر٦٣٦	٢٥٦	٨
كوريا الجنوبيـة	٧ر٤٣٢	٥٠	-

فيتنام الجنوبية	١٠ر٨٠٩	٤١٤	١٩٦
تايلانـــد	٩٢ر٦٦٧	٦٠٧	٣٩
مناطق اخرى	-	٧٨	-
المجمـــوع	٢٢٤ ٤٧٢	١ر٦٣٨	٢٥٢
افريقيـــا			
جمهورية افريقيا الوسطى	٢٤١	٢١	-
تشـــاد	٥٢٧	١٦	-
داهـومي	٣٢٢	٢٥	-
اثيوبيـــا	٢ر٩٢٤	١٠١	-
غانـــا	٢٣٩	٧٠	٢
ساحل العاج	٧٤٣	٧	-
كينيـــا	٦٩٧	١٨	-
ليبيريـــا	٣ر٦٥١	١٢٠	٣
ليبيـــا	٤٤٤	١٢	-
جمهورية ملاغاسيا	٤٥٤	١٣	-
النيجـــر	٢٩٨	٢٠	-
نيجيريـــا	٣ر٤٠٠	٥٦	-
جمهورية الصومال	٤ر٥٦٠	١١٣	-
تـــونس	٩٢٤	١٢٨	١
زائـــير	٥ر٤١٧	١٦١	١٠
مناطق اخـرى	٢ر٠٤٣	٢٤٨	-
المجمـــوع	٢٦ر٩٨٥	١ر١٢٩	١٦
اوروبا / المجموع	-	٢٨	١٦
غير اقليمية	٢ر٠٢٥	-	-
المجمـــوع	٣٢٤ر١٠٢	٧ر٣٦٢	٣١٩

الامام ، علاوة على القيام ببرامج اغتيالات مماثلة في اماكن اخـــرى .

ونتج عن برنامج الفونيكس ادراك واشنطن المتأخر بأن حرب فيتنام كانت ، بالدرجة الاولى ، نضالا سياسيا ، وبأن التدابير العسكرية ، وحدها ، لا يمكن ان تأتي بثمار النصر ، طالما ان جبهة التحرير الوطنيـة ، مستمـرة في « بسط نفوذها » على نظام سايغون . في الاساس كـــان الفونيكس عملية « بحث وتدمير » سياسية ، وضعت لعزل الاجهزة التنظيمية السريـة لجبهة التحرير الوطنيـــة ، و « لشل » قادتها (عن طريق الاغتيال ، او السجن ، أو التعريض للخطر) . ومع ان معظم الاعمال القذرة نفـذت بواسطة رجال مباحث محليين ، الا ان السلطات الامريكية هي التـي قامـت بتصميـم ، وتنظيم ، وادارة برنامـج فونيكس ، ومده بالاموال . لم يكن هناك مفر من أن ينقلب ما ابتدأ كأجراء مؤقت لزمن الحرب الى حملة عنف واسعة ، ورطت الاجهزة الامريكية في عمليات القتـل ، والتعذيب ، والسجن الجماعية لمعارضي نظام سايغون السياسيين .

وحسب قول مدير سابق للسي.اي.ايه ، وليم كولبي William E. Colby ، في عام ١٩٧١ «يضم برنامج الفونيكس ، برنامج استخبارات لتحديد هوية اعضاء البنيـة التحتية للفيتكونغ (الجهاز التنظيمي لجبهة التحرير الوطنيـة) ، وبرنامجا عملياتيا لاعتقالهم ، وبرنامجا قانونيا لكبحهم ، وبرنامجا احتجازيا لسجنهم » . وقـدم لنـا وايـن كوبـر

Wayne Cooper ، مستشار سابــق في برنـامج الفونيكس في دلتا الميكونغ ، صورة أوضح من سابقتها ، حيـث كتب يقول بأن فونيكس كان (برنامجا امريكيا صرفا) اذ قام رجال السي·ايه·ايه· بــ « تجنيد ، وتنظيم ، وتموين ، وتمويل فرق (الارهاب المضاد) ··· لاستخدام اساليب الفيتكونغ الارهابية ـ الاغتيالات ، والكمائن ، والخطف ، والتهديد ـ ضد قادة الفيتكونغ انفسهم » · في ما بين ١٩٦٨ ـ ١٩٧٢ . وبينما كان الفونيكس تحت الادارة الامريكية المباشرة ، تم اغتيال ما مجموعه ٢٦٫٣٦٩ من المدنيــين في جنــوب فيتنام ، ضمن برنامــج الفونيكس ، وسجــن ٣٣٫٣٥٨ اخرين ، في ظل ظروف جهنمية · و « شل » بعض هـؤلاء (حسب تعبير كولبي) عن طريق برنامج الفونيكس ، على اعتبار انهم كوادر فيتكونغ فعليين ، اما الغالبية ، حسب اقوال كوبر غير القابلة للشك ، فكانوا مـن الوطنيــين غير الشيوعيين « والذيــن اعربــوا عن تعبهــم مــن الحرب ، واحتقارهم لثيو وكاو كــي Thieu and Ky ، وحماسهــم لحكومة ائتلافية * ·

---

* Sources for this paragraph are : U.S. of Representatives, Committee on Government Operations. U.S. *Assistance Programs in Vietnam*, Hearnigs, 92d Cong., 1st Sess., 1971, p. 182; *The Washington Post*, June 18, 1972; letter from Deputy Assistance Secretary of Defense Dennis J. Doolin to Rep. Jerome Waldie, January 30, 1973. See also the testimony of Don Luce and K. Barton Osborn in *U.S. Assistance Programs in* =

ومع ان فونيكس كـــان ، اساسا ، عمليــة خاصة بالسي٠اي٠ايه٠ ، الا ان اموال مكتب السلامة العامة كانت تستخدم لضمان مشاركة الشرطة الفيتنامية الجنوبيــة في البرنامج ، ولتغطية جزء من النفقات « العامة » ، مثل بناء سجون اضافية لاحتجاز مساجين الفيتكونــغ بهــا ٠ شهد العديد من المواطنين الامريكــان بأن التعذيــب كان جــزءا اعتياديا من النشاط الروتيني ، وحادثا يوميا في السجون التي يمولها مكتب السلامة العامة ٠ وفي النهاية اصبح من غير الممكن فصل برنامج السلامة العامة عن المد المتزايد للارهاب والوحشية ، وفــي كانــون الاول ١٩٧٣ ، صوت الكونغرس لقطع تمويل شرطة فيتنام الجنوبية وسجونها:* نص قانون المساعدة الخارجية لعام ١٩٧٣ ، على ان « لا تقدم اية مساعدة ٠٠٠ لفيتنام الجنوبية ما لم يتلـق الرئيس تأكيدات مرضية بأن مساعدة مقدمة تحت هذا القسم ٠٠٠

= *Vietnam*, and the interview with former Phoenix adviser Jeffrey Smith in «From the Ashes, Phoenix, «*Commonwealth (April 20, 1973)*, pp. 154-9.
On the OPS role in Phoenix, see: E 1973 and U.S. Agency for International Development, *The Role of Public Safety in Support of the National Police of Vietnam* (Washington, 1969) on torture, see the testimony of K. Barton Osborn in U.S. Senate, Committee on Armed Services, *Nomination of William E. Colby*, Hearings, 93rd Cong., 1st Sess., 1973, pp. 101-17; See also the testimony of former AID official Teodore Jacquency in *U.S. Assistance Programs in Vietnam*.

سوف لن تستخدم لدعم الشرطة ، او لبنـــاء وادارة سجن في فيتنام الجنوبية » ٠

بعد فيتنام ، اقيم اكبر حقل عمليات لمكتب السلامة العامة في تايلاند ،حيث اسس رجال السي٠اي٠ايه٠ قيادة عمليات قمع الشيوعية Communist Suppression Operations Command لتنسيق عمليات مكافحة حرب العصابات ٠ ومن خلال العمل مع قيادة عمليات قمع الشيوعية اقام مكتب السلامة العامة علاقات حميمة مع كل وحدات شرطة تايلاند، وخاصة مع شرطة دوريات الحدود ، وهي قوة شرطية شبه عسكرية تعمل في المناطق الحدودية المضطربة ٠ واستخدمت اموال مكتب السلامة العامة ، ايضا ، لبناء الف مركز شرطة قروي في المناطق الريفية ، ولانشاء قسم شركة طيران مزود بـ ٧٥ طائرة هليوكبتر ، ولتجهيز ٥٠ وحدة شرطة « للعمليات الخاصة » ، على غرار قواتنا الخاصة * ٠ وبالاضافة الى المعدات التقليدية للشرطة ، تلقت هذه الوحدات نحو ٢٫٥٨٣ قاذفة قنابل ، ٧٤٫٧٦٠ قنبلة انشطارية ، ٤٢٫٨٩٤ قذيفة مورتر ، وعددا مماثلا من ذخيرة المدافع ضمن برنامج السلامة العامة فيما بين ١٩٦٥ و١٩٧٢ ** ٠ واستخدمت شرطة دوريات الحدود هذه الاسلحة في هجماتها ضد معاقل الثوار في الشمال ، والشمال الغربي ، والجنوب الغربي ، وفي ما بعد في الهجوم الدموي على جامعة تاماست في بانكوك عام ١٩٧٦ ٠ **ومع ان برنامج السلامة العامة انهي عام**

---

* E. 1972; see also earlier editions and *Foreign Assistance Appropriations for Fiscal Year 1973*, pp. 814-15.

** U.S. Senate, Committee on Appropriations, *Foreign Assistance Appropriations for Fiscal Year 1974*, Hearings, 93rd Cong., 1st Sess, 1973, Part 1. pp 1414-18

١٩٧٥ ، الا ان وحدات الشرطة التايلاندية استمرت في تلقي السلاح والمعدات ضمن البرنامج الدولي لمكافحة المخدرات (انظر الهامش ص ٤٧) ٠

اقيمت برامج مماثلة ، وان لم تكن بنفس الاتساع ، في مناطق اخرى من العالم الثالث ٠ وبالتأكيد ، كانت السي٠اي٠ايه٠ ، دائما ، على ارتباط وثيق مع برنامج السلامة العامة ٠ وفي عام ١٩٧٤ ، اعترف كولبي ، في رسالة ارسلها الى السناتور وليم فولبرايت ، بأن الوكالة عملت مع مكتب السلامة العامة «بهدف الحصول على معلومات استخبارية من أجهزة الامن والاستخبارات الاجنبية المتعاونة معها » * ٠ ويبدو واضحا من دراسات الكونغرس حول عمليات الشرطة في البرازيل ، وغواتيمالا ، وجمهورية الدومنيكان ، حيث تورطت الوحدات المجهزة من قبل الولايات المتحدة في الملاحقات الدورية للقادة السياسيين اليساريين . ان هذا التعاون قد ذهب الى ابعد من مجرد جمع المعلومات الاستخبارية ٠ وفي حالات كثيرة ، كانت حملات الملاحقة مصحوبة بالتعذيب ، والاغتيال ، او المعاملة النفسية السيئة للمساجين ٠ ومع انه لم تقدم ادلة « قوية » على تورط امريكا المباشر في هذه الجرائم ، الا ان فريق تحقيق ، تابعا لمجلس الشيوخ ، استنتج في عام ١٩٧١ ،بأن ارتباطات مكتب السلامة العامة مع قوات الامن المحلية كانت قوية جدا ، لدرجة اصبح ينظر للولايات المتحدة على انها «مرتبطة سياسيا مع الارهاب البوليسي » في هذه البلدان ** ٠

---

* رسالة من وليم كولبي الى السناتور وليم فولبرايت ، ٣١ تموز ١٩٧٤ ، انظر ايضا عامود جاك اندرسون في **الواشنطن بوست** *Washington Post* ، ١٩ آب ١٩٧٤ .

** See : U.S. Senate, Committee on Foreign Relations, =

وفي النهاية ، اصبح من غير الممكن اخفاء الطبيعة القمعية الاساسية لمكتب السلامة العامة . وكاستجابة لنداء من السناتور ابو رزق بأن تتوقف الولايات المتحدة عن جعل « الانظمة اكثر قمعية » * ، صوت الكونغرس ، في كانون الاول ١٩٧٣ ، علـى البدء في حـل مكتب السلامة العامة . وحسب قانون المساعدة الخارجية لعــام ١٩٧٣ ، حظر على مكتب السلامة العامة الانضمام الـــى اي برنامج جديد لتدريب الشرطة في الخارج ، ومن تقديم اية مساعدة لشرطة فيتنام الجنوبية وسجونها ** . وبعـــد سنــة من كشف سوء استخدام مكتب السلامة العامة ، صوت الكونغرس الى جانب الغاء برنامج السلامة العامة كليا . وفي الاول من تموز ، عام ١٩٧٥ ، اصبح استخدام اموال المعونة « لتقديم التدريب ، او المشورة ، او تقديم اي دعم مالي ، للشرطة ،

= United States Policies and Programs in Brazil, Hearings, 92d Cong., 1st Sess., 1971; U.S. Senate, Committee on Foreign Relations Guatemala and the Dominican Republic, Staff Memorandum, 92d Cong., 1st Sess., 1971; and U.S. House of Representatives, Committee on International Relations, Torture and Repression in Brazil, Hearing, 93d Cong., 2d Sess., 1974.

* Congressional Record (October 1, 1973), p. S 18240.

** تنص المـــادة ٢ من قانـــون المساعدة الخارجية لعام ١٩٧٣ ، والتي ضمت المادة ١١٢ من قانون المساعدة الخارجية لعام ١٩٦١ ، عـلى :

« لن يستخدم اي جزء من المخصصات التي يستلزمها تنفيذ هذا القانون ، في تقـــديم اي تدريب للشرطة ، او في اية برامج مماثلة ، في اي بلد اجنبي » .

او للسجون ، او ايـــة قوات فـرض القانون لايـة حكومة اجنبية ... » غير قانوني .

٢ ـ المكافحة الدوليـة للمخدرات

بالرغم من الموافقة على المادة ٦٦٠ ، فان حل برنامج السلامة العامة لم يؤد الـى قطع الدعـم لقوات الشرطـة الاجنبية . فضمن البرنامج الدولي لمكافحة المخدرات (والذي لم يتأثر بالمادة ٦٦٠) ، استمرت وزارة الخارجيـة بتقديم السلاح ، والمعدات ، والتدريب ، والدعـم الاستشاري ، للعديد من وحدات الشرطة ، التي كانت تدعمها سابقا عن طريق مكتب السلامة العامة . وبالرغم مـن ان مثل هذه المساعدات اقتصرت ، نظريا ، علـى البرامـج المخصصة لمكافحة العقاقـير ، الا ان ثمـة ادلة كثـيرة بأنها كانت تستخدم ، ايضا ، في برامج لا علاقة لها بالمخدرات .

وضع الرئيس نكسون ، في عام ١٩٧١ ، البرنامـج الدولي لمكافحة المخدرات ، في محاولة لضبط تدفق المخدرات الى الولايات المتحدة ، وذلك بنقل جهـود استئصالهـا الى بلدان المنبع * . أدار البرنامج مستشار رفيع لوزير الدولة

* حسب المادة ٤٨١ من قـانون المساعدة الخارجية (كما عدل في عام ١٩٧١) ، « خلافا لاي نص قانوني سـابق ، يخول الرئيس تقديم المساعدة لاي بلد او منظمة عالمية ، حسب ما يراه من اسس وشروط لمكافحة انتاج ، وتحضير ، وتهريب ، والمتاجرة بالمخدرات والعقاقير المخدرة » . هذه هي احدى التفويضات ، المفتوحة التي تمنح الرئيس سلطة غير محدودة وغـير مراقبة في الشؤون الخارجية .

في تشيلي ، وقوات امن الرئاسة في كوريا الجنوبية ، والسافاك (منظمة البوليس السري الارهابية) في ايران ،

وتستطيع الشرطة الاجنبية شراء ، تقريبا ، اي ، نوع من المعدات يستخدمها اقرانها من الامريكان ، وحتى بعض تلك التي لا يستخدمها الامريكان · والاسلحة التي يجري عليها الطلب كثيرا في الخارج ، حسب وثائق مكتب مراقبة العتاد ، هي الاسلحة النارية ، وقنابل الغاز ، والسيارات المصفحة · وفي ما يلي وصف موجز لانواع ومنتجي هذه الاسلحة :

المسدسات : اكثر نوع شائع هنا هو مسدس من عيار ٣٨ . من نوع سميث ويسون ، ونوع كولت · باع ـ المنتجون الرئيسيون ـ اكثر من ٥٠٫٠٠٠ مسدس ، منذ عام ١٩٧٣ · ومن البنادق اليدوية الاخرى المطلوبة ، مسدسات من عيار ٣٥٧ و ٣٢ · وتشير وثائق مكتب مراقبة العتاد بأن كل بلد في العالم . تقريبا ، حصل على الاقل ، على بعض المسدسات . وهناك حالات تمت فيها اعادة تسليح كل قوات الشرطة · واشترت الاكوادور ، مثلا ، ١٠٫٠٠ مسدس سميث ويسون من عيار ٣٨ ، في عام ١٩٧٤ ، والمملكة العربية السعودية ٧٫٠٠٠ مسدس ، في اواخر ١٩٧٥ ·

اسلحة نارية أخرى : وتشمل البنادق ، والرشاشات ، وبنادق القنص · واكثر الانواع شيوعا هي البندقية

الجدول رقم ـ٧ـ

مبيعات الاسلحة الامريكية لقوات الشرطة في العالم الثالث ، ١٩٧٣ – ٧٦ وتتضمن مبيعات المصانع الامريكية التالية :

Smith and Wesson (رشاشات ، ميس ، غازات مسيلة للدموع ، ... الخ) Colt Industries (رشاشات ، بنادق أم ١٦) Cadillac - Gage (السيارة المصفحة V-150)	مبيعات مباشره وعن طريق الشركات المصدرة
High Standard (بنادق ، وبنادق القنص ... الخ) Remington Arms (بنادق ... الـخ) Wintechester International (بنادق ... الـخ) Federal Cartridge (ذخيـرة)	عن طريق الشركات المصـدرة فقط
Polak, Winters & Co. Fargo International Jonas Aircraft & Arms Co.	الشركات المصدرة

٨٣ - ٨٤ جدول

المنطقة والبلد	مسدسات	رشاشات وبنادق	ذخيرة بالالاف الطلقات	قنابل مسيلة للدموع	بنادق غاز	ميس★	سيارات مصفحة
امريكا اللاتينية							
الارجنتين	١٨٦	٣	١				
برمودا		٦	١٦	٧٨			
بوليفيا	١٧			٤٨		١٢	
البرازيل	٢٠	٣٠	١١		٦٥٨	١٫٣٢٦	
تشيلي	٢٢		٥٠٠				
كولومبيا	٢٢٣	١٠٠		٣٫٥٠٠	٢٢٥		
كوستاريكا			٦			٢٤	
جمهورية الدومنيكان	٢٠٠		٥٠				
الكوادور	١٠٫٠٠٠			٦٫٥٠٠	٢٫٠٠٠	٩٥٠	
جواتيمالا	١٫١٢٠						
هاتي							٦
هندوراس	٤٦٩						
جامايكا				٤٤٦			٥
المكسيك	١٫٨٥٠		٢٠	٢٤		٣٠٠	
جزر الانتيل الهولندية			٥٨	٦٣٢	١	٣٥	
نيكاراغوا	١٫٧١٣		٤٠	٢٠٠	١٢		
بناما				٤٫٥٠٠	١٠		
براغواي	٧٣١						
بيرو	١			٢٫٧٦٠			
ترينداد				٥٢٤	٦٤		
اورغواي	١٫١٢٤		٢				
فنزويلا	٦٫٦٠٦	٧	١٠	٢٫٥٠٠	٢٢	٢٨٠	
المجموع	٢٤٫٤٠٢	١٤٦	٧٣٠	٢١٫٧١٥	٣٫٠٠٢	٣٫٠٢٧	١١
الشرق الادنى وجنوب اسيا							
البحرين	٨٠		٢٣				
دبي	٢٧		١٢		٠		
مصر				٥٠٠	١٠٠		
اليونان	٨٧٢				١٠٠		
الهند				٦٥٫٠٠٠	٦٠٠		

المنطقة والبلد	مسدسات	رشاشات وبنادق	ذخيرة بالالاف الطلقات	قنابل مسيلة للدموع	بنادق غاز	مبس	سيارات مصفحة
ايران	٤ر٣٠٠		٨١٠				
اسرائيل	١٥		٢			٧٠	
لبنان	٢ر٥٠٠						
نيبال	٢٥		١٢ر٥	١٥٠		١٠	
الباكستان				٤٨ر٠٢٦	٢٦٧	٨٥٠	
قطر	١٤	٥	٦				
المملكة العربية السعودية	٦ر٩٦٩	٣٧٥	١ر٦٨٠	٦٠٠	٦		
سريلانكا	٣٢٠						
تركيا							٣٤
المجموع	١٥ر١٦٩	٢٨٢	٢ر٥٥٩	١١٨ر٧٧٦	١ر٠٧٣	٩٣٠	٣٤
افريقيا							
الجزائر	٢ر٥٠٦						
اثيوبيا	٤٨٠		٥٣				
كينيا						٢٠٠	
المغرب	٢٦٠					١٢٠	
تونس				١ر٠٠٠			
زائير	٥٠٠						
المجموع ★★	٣ر٧٦٦	٢					
شرق اسيا							
هونغ كونغ	٥٥٠			٧ر٥٠٠	٥	١٤٠	
اندونيسيا	١ر٤٢٩		١ر٤٢٦		٦٠	٦	
ماليزيا	٨١٣	٤٠	٥٠٠		١٠	٢ر٠٠٠	٢١١
باباوا				١٠٢			
الفلبين							٢٠
سنغافوره	١ر٧١٣		٩٠	٣ر٥٥٠			
كوريا الجنوبية	١ر٢٣٠		٩٢٢		٥٠	٦٠	
تايلاند	٨٦٤	٨ر٧٠٠	١ر٣٠٥	٣ر٢٠١	١ر٠٢٤	١٠٠	٢٠
المجموع	٦ر٥٩٩	٨ر٧٤٠	٤ر٢٤٣	١٤ر٣٦٢	١ر١٤٩	٢ر٣٠٦	٢٥١
المجموع الاجمالي	٤٩ر٩٣٦	٩ر٢٧٠	٧ر٥٩٠	١٥٥ ٨٣٥	٥ر٢٢٤	٦ر٦٣٣	٢٩٦

الاتوماتيكية كولت أم ١٦ ، والبنادق الرشاشة من عيـــار ٣٨٠ و ٩ ملم مــن انتـــاج ميلتري ارممنـــت كوربوريشن Military Armament Corporation وبندقية القنص المضادة للشغب من طراز هاي ستاندرد • High Standard •وبالاجمال. نجد انه قد تم تصدير ما يقارب من ١٠٫٠٠٠ قطعة من هذه الاسلحة لقوات الشرطة في العالم الثالث ، خلال السنوات القليلة الماضية •

أدوات قمع الشغب : وتعرف عادة بـــ « غازات مسيلة الدموع » ، ومع انها ليست غازات بل موادا رذاذية ، واحداها قنبلة CS ، التي تحدث تأثيرات مدمرة اكثـــر بكثير من اسالة الدموع * • وتنتج مصانع الولايات المتحدة قنبلـــة مـــن نـــوع CN (chloroacetophenone) ، وهي قنبلة الغاز « المسيلة للدموع »الاصلية،والتي طورها الجيش خلال الحرب العالمية الاولى ، و CS (orthochprobenzal malononitrile)

---

* هذه المواد وصفت ، ايضا ، في وثائق الحكومة « كعتاد غير مميت » ، حيث انها لا تؤدي الى موت ـــ فـــي حالة تركيزها العادي ـــ الاشخاص الذين يتعرضون لها . على اية حال • من المعروف ان «الغاز المسيل للدموع» كان يؤدي الى الموت في فيتنام• حيث كان الجنود في الطرف الآخر يتعرضون ، احيانا ، الى تركيز عال جدا ، في ملاجئهم . وابعد من ذلك ، كانت قنابل الدخان والغاز تطلق بسرعة كبيرة جدا ، وهكذا ، كان يمكن ان تقتل او تشوه ، عند اطلاقها على المتظاهرين، من مسافة قريبة جدا . ففي اسبانيا• مثلا • توفيت شابة ، في ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٧ ، بعد ان اصيبت في راسها بشظايا قنبلة دخانية ، القتها الشرطة على مظاهرة طلابية في مـــدريد •

أو قنابل « الغاز المفلفل » التي تحدث السعال ، والاختناق ، وحساسية محرقة في الجلد * . والمنتجون الرئيسيون . هم سميث ويسون ، والمختبرات الفيدرالية . ويقوم كلا المصنعين بتعبئة هذه المواد في قنابل او قذائف (لاستخدامها بالبنادق . خاصة تلك التي تستعمل ضد الشغب) ، وباضافتها الى محاليل سائلة اخرى . لاستخدامها بطرق الرش الهوائية .

ميس MACE : وهو نوع خاص من السلاح الكيماوي يستخدم لشل الافراد عن الحركة . لفترات تصل الى ثلاثين دقيقة في كل مرة . ويحتوي على مزيج هوائي من CN ، والكيروسين . ومواد مذابة . تسيل الدموع .وتسبب حساسية حارقة . واغماءة عند رشها على جلد الانسان . وكانت جنرال اوردينس ايكويبمنت General Ordnance Equipment (فرع من شركة سميث ويسون) اول من انتج هذا النوع من الاسلحة . تحت العلامة التجارية « ميس » ، واصبح هذا الاسم مصطلحا عاما لكل المنتجات من هذا النوع . وهناك انتاج مشابه « فيدرال ستريمر ، Federal Streamer تنتجه المختبرات الفدرالية » .

السيارات المصفحة : العربة البوليسية المصفحة الوحيدة المنتجة للتصدير هي V-150 « كوماندوز » ، وتصنعها شركة كاديلاك كاج في مدينة ورن ، بولاية متشيغن (تابعة لشركة Ex-Cell-O) . وهذه العربات

---

* Federal Laboratories, Inc., *Training Officer's Chemical Weapons Blue Books* (Saltsburg, Pa., 1976).

مجهزة ، عادة ، بالراديو ، ومكبرات الصوت ، وأبراج المدفعية ، وتتسع لاثني عشر شرطيا • وبيع اكثر من ٤٠٠٠ عربة ، خلال السنوات العشر الاخيرة ، بتكلفة بلغت ١٠٠،٠٠٠ * • واستخدمت بعضها شرطة ديترويت ، خلال اعمال الشغب ، عام ١٩٧٦ • الا ان قوى فرض القانون في الولايات المتحدة لا تستعملها ، عادة ، وعلى اية حال ، فانها تستخدم في العديد من بلدان العالم الثالث ، لقمع المظاهرات والاضرابات • ومن بين المشترين الرئيسيين لعربات V-150 ، في السنوات الاخيرة ، قوات الشرطة في كل من تركيا ، واندونيسيا ، وتايلاند ، وماليزيا ، والفلبين (انظر الجدول رقم ٧) •

اجهزة المراقبة : حثت حرب فيتنام على تطوير عدد كبير ومتنوع من أجهزة الرؤيا الليلية ، وغيرها من أجهزة المراقبة ، لاستخدامها في عمليات الادغال • وبدأت مثل هذه المعدات ، الان ، تأخذ طريقها الى مستودعات القوات الاجنبية المحلية • وتدرج في وثائق مكتب مراقبة العتاد • بيع نوعان من أجهزة الرؤية الليلية : سميث ويسون « ستار تورن » Star-torn ، وجافلن اليكترونيك Javelin Electronic ، موديل ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ • ويمكن تثبيت كلا النوعين على آلات تصوير ثابتة او متحركة (لجمع الادلة) او على البندقية لعمليات القتال الليلية •

ومن منتجات الشرطة الاخرى المطلوبة في الخارج ، ولكن غير مدرجة في وثائق مكتب مراقبة العتاد ، التي حصل عليها المؤلف : اصفاد ، خوذ ، دروع ، هراوات للشغب ،

---

* Telephone interview with Mr. Ken Scheleskey, Cadillac Gage Corp., Warren, Mich., July 9, 1976.

أجهزة مراقبة اليكترونية ، عربـــات دورية ، وطائـــرات هليوكبتر • وبما اننا نفتقر الـــى الوثائق الدقيقة ، فمن الصعب تقييم حجم مبيعات مثل هذه المنتجات ، الا ان مصادر الصناعة تؤكد على انها ضخمة • ومعظم قـوات الشرطة مزودة ، الان ، بسيـارات وطائرات الهليوكبتـــر الامريكية . فمثلا ، حتـى العراق ـ التي تحصل على معظم اجهزتها العسكرية من الاتحـــاد السوفياتي ـ حصلت على قافلة سيارات شيفروليه نوفاز Chevrolet Novas لشرطة بغـــداد * •

وثمة مجال واحد ظهرت فيه المعلومـات الاضافية الى النور ، هو بيع الكومبيوتر لمؤسسات الشرطة والاستخبارات الاجنبية • وحسب مجلة تجارية جيدة السمعـــة ، تدعـــى كومبيوتر ديسيشنز Computer Decisions ، فان مثل هذه المعدات تستعملها مؤسسات الامن في بعض بلـــدان امريكا اللاتينية ، لملاحقة المعارضين ولتحديد الاشخاص المطلوبين للاعتقال ، والتحقيق ، وفي بعض المناسبات ، للاغتيال • ففي تشيلي ، مثلا ، اعلن رسميا ان « الدنيا » (البوليس السري) تمتلك كمبيوتر امريكي الصنع ، ترتبط نهايته في مراكز الشرطة بجميع انحاء تشيلي . ويستخدم ، كما يبدو ، لاختيار وتحديد ضحايا التعذيب ، في زنازين التعذيب التابعة للشرطة السريـــة التشيليذ • وتستخـــدم شرطـــة الارجنتين ، والبرازيل والاورغواي مثل هذه المعدات لاغراض مشابهة ، وهناك دلائل بأن هذه الانظمة مرتبطة مع بعضها البعض للسماح بالتبادل الفوري للمعلومات عن المعارضين خارج حدودها • وأكدت مجلة كمبيوتر ديسيشنز ، في عددها

* *U.S. News & World Report*, August 5, 1975, p. 53.

الصادر في شباط ۱۹۷۷ ، على « ان الدكتاتوريين في امريكا اللاتينية يستخدمون الكومبيوتر ، كأداة للقمع . ويبدو ان المعدات الامريكية تسهل أتمتة « الحل النهائي » * » .

وعندما طلب من الرسميين الحكوميين التعليق على قضية تصدير الكومبيوتر ، اصروا على انه عمل مخالف للسياسة الوطنية . وبيع مثل هذه الاجهزة لقوات الشرطة التابعة لبلدان ادينت بانتهاك حقوق الانسان . وعلى اية حال ، رفضت وزارة التجارة - والتي تشرف على صادرات الكومبيوتر - الاعلان عن اية تفاصيل حول مبيعات الكومبيوتر لقوات الشرطة الاجنبية ، وباءت محاولات الحصول على معلومات بمقتضى قانون حرية المعلومات ، كلها ، بالفشل ** . وفي غياب اية معلومات يؤكد العكس ، ولهذا ، **فان من المعقول الاستنتاج بأن قوات الشرطة الاجنبية تستخدم وستستمر في استخدام الكومبيوتر الامريكي « كأداة قمع »** .

---

* Laurie Nadel and Hesh Wiener, «Would You Sell a Computer to Hitler?» *Computer Decisions*, February 1977, pp. 22-5.

** استجابة لاصراري على أن « المصلحة الوطنية » تجبر الحكومة على الكشف عن معلومات حول تصدير الكومبيوتر للحكومات القمعية في الخارج ، اخبرني وزير التجارة ، جوانيتا كربس Juanita Kreps ، في رسالة مؤرخة في ٥ نيسان ١٩٧٧، بأن مثل هذا الافشاء يمكن أن يكون غير مرغوب فيه ، بسبب :

ان الافشاء عن تراخيص صدرت لمصانع مصدرة . . . تعرض العديد من هذه المصانع لضغط من مختلف الافراد والمجموعات ، التي لا توافق على قرار الحكومة بأجازة صادرات بعض السلع او تصديرها الى بعض البلدان . . . وفي عدة حالات، يمكن أن تعطل =

والى جانب بيع الاسلحة والمعدات ، فان المصانع الامريكية تقوم ، وبشكل متزايد ، بتقديم التدريب ، والدعم الاداري ، والمساعدة التقنية لمؤسسات الشرطة والاستخبارات في الخارج • وتعترف سميث ويسون بأن عناصر من شرطة فنلندا ، وهولندا ، وفنزويلا ، والمملكة العربية السعودية ، تابعت علومها في السنوات الاخيرة ، في الاكاديمية التابعة للشركة في ماساشوستس ، وحسب كراس اعلامي أصدرته الشركه ، فان هذه الاكاديمية توفر التدريب في مواضيع مثل الاسلحة النارية ، والاسلحة غير المميتة ، ودور مدرب الاسلحة النارية ، ومحاضرات على الاسلحة الاتوماتيكية وتقنية المراقبة الليلية * • وتسمح المختبرات الفدرالية ، ايضا ، بدخول المتدربين الاجانب الى « مدرسة الاسلحة الكيماوية » السنوية في سالزبورغ ، بنسلفانيا ، وتدير ندوات حول السيطرة على الشغب للافراد المتخصصين في فرض القانون في مراكز مختارة موزعة في جميع انحاء العالم ** • وبالعودة الى تجارة الكومبيوتر مرة ثانية، نجد انشركة علومالكومبيوتر Computer Sciences of Corporati الموجودة في لوس انجلوس قدمت التدريب للتقنين في شرطة فيتنام الجنوبية حول عمليات تحليل المعلومات ، كما قدمت المشورة الى الحكومة الايرانية حول تطوير استعمال

= اساليب التصدير التجارية الاعتيادية والعلاقات التنافسية ما بين المصانع المصدرة ، ويمكن ان ينتج عنه ، ايضا ، تخفيض الصادرات المحلية ، في الوقت الذي يجب أن تتوسع فيه .

* Advertisement, *Police Chief*, October, 1975, p. 106.

** Telephone interview with Mr. Harry Wells, Federal Laboratories, Inc., Saltsburg, Pa., September 4, 1976.

الكومبيوتـر فـي الاستخبارات واللوجستيـك * • وفي الوقت الذي يستحيل فيه تحديد علاقة سببية مباشرة ، فان مثل هذه النشاطات قد زادت منذ توقف برنامج السلامة العامة عن العمل • ومن الواضح انه يمكن الاستنتاج بأن الصادرات غير الثقيلة كهذه ، تلعب ، الان ، دورا مهما في علاقـات الامداد مع أنظمة الحكم القمعية في الخارج •

كل هذا يوحي بالحاجة الى تفحص دقيق في مبيعـات الشرطة في الخارج ، وتبنـّي قيود جديدة على التجارة في تقنية وخدمات فرض القانون •

واذا كان ذلك الاستنتاج يحتاج الى دعـم اكثر ، فانه يمكن الحصول عليه من وصول عشر طيارين اوغنديـين في تشرين الاول عام ١٩٧٧ « للتدريب في شرطـة الجو » في شركة بيل هليوكبتر في فورث ورث Fort Worth ، ليتبعوا بتدريب اضافي في مدرسة أووك غروف فلايت Oak Grove Flight الموجودة ، ايضا ، في تكساس • ويستعمـل المعلقون ، عادة ، نعت « غير قابل للوصف » عند الاشارة الى دكتاتور اوغندا • ولا يمكن استعمال تعبير اقل من ذلك لوصف سلوك رجال الاعمال الامريكيين وموظفي وزارة الخارجية الامريكية،

---

* On Vietnam, see : U.S. Agency for International Development, *Indochina Postwar Reconstruction Assistance*, Presentation to the Congress (Washington, 1973), p. 50; and Time, September 17, 1973, p. 36. On Iran, see: Herbert J. Coleman, «Iran Pushes Modernization of Air Force,» *Aviation Week & Space Technology*, May 7, 1973, p. 15.

الذين سمحوا لرجال ذلك الدكتاتور بدخول البلاد لهذا الغرض ٠

٦ ـ المناطق المجهولة

قمنا ، حتى الان ، باستعراض المساعدة المقررة او برامج المبيعات ، والتي كانت موضوع بعض المناقشات العامة ، على الاقل ٠ لكن هناك اوجه اخرى لتجارة القمع ، والتي نادرا أو لا تظهر ، ابدا ،للعيان ٠ اخذا بعين الاعتبار الطبيعية الحساسة لمثل هذه النشاطات ، لنا ان نتوقع التكتم البالغ من المؤسسات الحكومية والمصانع الخاصة المرتبطة بهذه التجارة ٠ وهكذا ، ففي الوقت الذي يمكن ، احيانا ، تتبع الخطوط الرئيسية لهذه العمليات ، نستطيع ، فقط ، ان نخمن ما يتعلق بعمقها وهدفها ٠ وبالرغم من ذلك، وبهدف تشجيع النقاش والبحث ، فمن المفيد التعليق على بعض هذه النشاطات الغامضة ٠

مبيعات الاسلحة السرية : تحظر الانظمة الحالية لوزارة الخارجية اعطاء الرخص لتصدير الاسلحة والذخائر الحربية الاخرى لجنوب افريقيا وروديسيا ، الا ان هذا ، لم يمنع بعض المصانع ، على اية حال ، من البيع لهذه البلدان عبر قنوات سرية ٠ واثبتت الدراسات الحديثة ، على الاقل ، وسيلتين للمراوغة والتحايل على المراقبة على الصادرات الامريكية : (١) الشحن عبر « بلد ثالث » لا ينطبق عليه الحظر ، و (٢) البيع عن طريق الفروع او المنتجين بترخيص في الخارج ٠

ان استخدام « بلد ثالث » ، كمركز لشحن الصادرات الى جنوب افريقيا ، ظهر للعيان عام ١٩٧٦ ، عندما قادت

تحريات وزارة العدل الى ادانة تاجر أسلحة لانتهاكاته قانون الامن المتبادل لعام ١٩٥٤ (والذي يحدد اجراءات الصادرات العسكرية) • ووفقا لما نشرته الصحافة * ، هنـاك ، على الافل ، موظـف واحد في مصانـع كولت ـ والتـر بلومـان Walter Plowman ،وهو مدير صادرات سابق في قسم الاسلحة ، في مصانع كولت ـ والعديد مـن موظفـي وينشيستـر Winchester ، التابعة لاولين Olin ، شحنوا كميات كبيرة من الاسلحة والذخائر لتجار اصدقاء في زامبيا ، والمانيا الغربية ، واليونان ، وجزر الكناري ، الذين حولوا كل شيء ، فورا ، الى مستودعات الاسلحة في جنوب افريقيا • واكد بلومان، الذي اعترف في النهاية ، بأن منتجي اسلحة اخرين يشحنون ، بصورة منتظمة ، ذخائر حربية لجنوب افريقيا ، وبأن الحكومة الامريكية « تذعن » بشكل عام ، لمثل هذه الصفقات • وانكر المدراء المسؤولـون في كـلا المصنعـين ، كولت واولن ـ وينشستـر ، معرفتهم بالامر ، ولكن القاضي الذي كان ينابع القضية،روبرت زامبانو، Robert G. Zampano من نيوهافن اخبر بلومان بأن مثل هذا المشروع المتقـن لا وخاصة ذوي مراكز اعلى من مركزك » • اخذا بعين الاعتبار يمكن انجازه « دون تورط عـدد كبير مـن الاشخـاص ، الكميات الكبيرة التي يتعلق الامر بها ـ صدر اولن ، مثلا ، اسلحة تبلغ قيمتها اكثر من ٤٠٠٫٠٠٠ دولارا الى جزر كناري الصغرى ، عام ١٩٧٤ ، نقل معظمها الى جنوب افريقيا ـ ليس صعبا تصديق ادعاء بلومان عن اذعان حكومي•وحسب التقارير بيع معظم هذه الاسلحة الى سكان جنوب افريقيا البيض (يحظر على السود ، عادة ، اقتناء الاسلحة) ؛

---

* *New Haven Advocate*, October 20, 1976; *Wall Street Journal*, October 21, 1976.

ولكن من المحتمل ان يكون قد وزع بعضه لقوات الامن[1] و الشرطة .

وتتدفق التقنية العسكرية الامريكية الى جنوب افريقيا ، ايضا ، عن طريق الشركات الفرعية والمنتجين بتراخيص في الخارج . ويمكن اتمام مثل هذه الصفقات بتزايد شعبية مشاريع « الانتاج المشترك » ، حيث يمكن للشركات الاجنبية انتاج الاسلحة حسب الرخصة ، او بالتعاون مع مصانع امريكية . فنيا ، لا يمكن بيع أي من انتاج هؤلاء المضاربين لبلدان موضوعة على قائمة الحظر ، ولكن ، عمليا ، من السهل جدا التهرب من مثل هذه القيود ، بسبب الافتقار الى اي نظام مراقبة . وتبين المصادر الصناعية ان العديد من المصانع الايطالية متورط في مثل هذه النشاطات: فمثلا ، باع ايروناوتيكا ماشي Aeronautica Macchi طائرات لوكهيد ـ ٦٠ Lockheed - 60 التي ينتجها بترخيص، الى القوات الجوية في جنوب افريقيا وروديسيا . ويقوم مصنع ايطالي اخر ، رينالدو بياغو Rinaldo Piaggo بانتاج محركات افكو ـ ليكمنج Avco-Lycoming المستخدمة لتزويد العديد من طائرات جنوب افريقيا بالطاقة ، أ.ام ٣ س بوسبوك . AM. 3C Bosbook وهي طائرة مراقبة واتصال ، و س ـ ٤ أم كودو C-4M Kudu ،وهو نموذج جنوب افريقي مطور لطائرات لوكهيد ـ ٦٠*.وبالمثل فان التقنية الاميركية في مجال الصواريخ استخدمت ، كما تشير التقارير ، في صاروخ جو

* John W. Taylor, ed., *Jane's All the World's Aircraft, 1970-71* (New York, 1970), pp. 128-32; John W. Taylor, ed., *Jane's All the World's Aircraft, 1975-76* (New York, 1975) pp. 176-7.

جو ـ شافرير Shafrir ، الذي باعته مصانع الطائرات الاسرائيلية ، ذات العلاقة الوثيقة بالمصانع الامريكية * ، الى تشيلي ٠

ويبدو واضحا من كل ما تقدم ان حكومتنا لم تمنع مبيعات الاسلحة المباشرة او غير القانونية الى حكومات ادينت ، غالبا ، بانتهاك حقوق الانسان ٠ وبالتأكيد فان الحجم الكبير لهذه العمليات يوحي بأن بعض الرسميين الامريكيين ، على الاقل ، على علم بما يجري ، واختاروا ، ببقائهم صامتين ، السماح لهم بالانتعاش ٠ ومن المؤكد ان قول بلومان بأن الحكومة « تذعن » لمثل هذه الصفقات ، يؤكد هذا الافتراض ٠ وتقوم وزارة العدل بالنظر في امكانية حدوث مثل هذا التجاهل ، كجزء من تحرياتها عن كولت ونشستر ، ولكن لا توجد تقارير حول التهم المعلقة ، ويمكن ان يكون مفيدا ، قيام الكونغرس باجراء تحقيق في هذا الموضوع ٠

خدمات الحراسة الخاصة : يولي الصحفيون والسلطات المحلية اهتماما متزايدا للنمو الكبير في خدمات الحراسة الخاصة في المدن الامريكية ٠ ففي معظم الولايات ، يفوق عدد الحراس الخصوصيين والمخبرين ، الان ، موظفي فرض القانون العام ، والمصروفات على هذه الخدمات ، تنمو

---

* See, Clarence A. Robinson, J. «Israel Arms Exports Spur Concern», *Aviation Week & Space Technology*, December 13, 1976, pp. 14-15.

على نحو « مقاومة للكساد » بمعدل ١٠ ـ ١٥ ٪ في السنة *

وبالرغم من الفائدة في هذه الظاهرة ، الا انه لم يبذل اي جهد لدراسة نمو وانتشار مثل هذه الخدمات خارج الولايات المتحدة • وكما وسعت الشركات المتعددة القوميات عملياتها في مناطق العالم الثالث المضطربة ، فانها التفتت لمصانع الامن الامريكية مفضلة ذلك على الثقة بالسلطات المحلية لحماية منشآتها الثمينة • وهكذا ، فان اكبر شركات الحراسة الثلاث ـ بنكرتون ، ووليم ج• بيرنز انترناشونال سكيوريتي سرفيز ، وويكنهات Pinkerton's, William J. Burns International Security Services, and Wackenhut سجلت جميعها توسعا كبيرا في عملياتها ، عبر البحار • فمثلا ، توظف ويكنهات ٢٠٠ر١ حارسا في البرازيل ، وعددا مقاربا في كولومبيا ،واكوادور ،وفنزويلا ، وجمهورية الدومنيكان** • وتقوم بعض هذه المؤسسات بخدمات المخابرات الخاصة ، باستخدام عملاء سابقين في السي•اي•ايه•والاف•بي•اي*** • ولهذه النشاطات ، كما هو ظاهر ، علاقة بتصدير أدوات القمع للعالم الثالث • فماذا يحدث في ما لو اقدم الحراس الامريكيون على تحطيم اضراب في البرازيل ، مثلا ، حيث

---

* James S. Kakalik and Sorrel Wildhorn, The Private Police Industry: Its Nature and Extent (Washington, 1972), p. 4.

وهي جزء من دراسة تقع في اربعة مجلدات ، حول قطاع الشرطة الخاصة ، التي قامت بها مؤسسة راند RAND ، بعقد مع ادارة المساعدة في فرض القانون .

** The Wackenhut Coro., *Annual Report for 1972*, pp. 5-6.

*** See discussion of Intertel (International Intelligence, Inc.) in Jim Hougan, «A Surfeit of Spies,» *Harper's*, December 1974, pp. 52-66.

(٣) **عن طريق دعم الوحدات ذات الاغراض المزدوجة :** يفسر البنتاغون قانون المساعدة الخارجية ، حظر تقديم العون ، ضمن برنامج المساعدة العسكرية ، لوحدات تقوم ، « باستمرار » ، بمهمات بوليسية ، ولكنه يسمح بتقديم المساعدة لتلك الوحدات عند قيامها بمثل هذه المهمات « بشكل اضطراري » او « على اساس غير منظم » • مثل هذه التمييزات تكون ، عادة ، مبهمه ـ وخاصة في بلدان حيث القوات العسكرية متورطة في عمليات طويلة الامد . ضد حرب العصابات ـ ومن غير المدهش ان يجد مكتب المحاسبة العامة ، بأن المساعدة تتدفق على العديد من الوحدات شبه العسكرية ، والتي ، في الحقيقة ، تقوم بمهام الشرطة (المصدر G. p. 33 - 4) •

(٤) **عن طريق دعم البلدان المحكومة عرفيا :** ان العديد من البلدان التي تتلقى الدعم من برنامج المساعدة العسكرية ، تسود فيها القوانين العرفية ، او اي نوع اخر من نظام « الطوارىء »• ومن هذه البلدان كوريا الجنوبية ، والفلبين ، وتايلاند ، واندونيسيا ، والارجنتين ، والاورغواي • وبالتأكيد ، فقد اصبح القانون العرفي ، في عدد من هذه البلدان ، اسلوب حياة دائم • وتمنح القوات العسكريةلهذه البلدان صلاحيات الاعتقال والسجن،والتحقيق ومحاكمة المواطنين المشتبه بارتكابهم جرائم جنائية او سياسية ، وهكذا فانهم يقومون بدور الشرطة المدنية • وحسب قانون المساعدة الخارجية لعام ١٩٧٤ ، يجب ان يحظر على هذه القوات تلقي السلاح والتدريب • وبالرغم من ذلك ، فقد وجد مكتب المحاسبة العامة ، ان البنتاغون استمر في تقديم مثل هذه المساعدة ، في بعض الحالات ، على الاقل • ففي الاورغواي ، مثلا ، قرر قائد المجموعة

العسكرية الامريكية ، بأن احكام القانــون العرفي السائدة تعتبر المعارضة السياسية جريمة **عسكرية** ، ولهذا فان اية اجراءات تتخذ لقمعها ، تعتبر اعمالا عسكرية ، مستثناة من قانون الحظر لعام ١٩٧٤ (المصدر G. p. 35) ٠

يتضح من كل ما تقدم أن الاجــراءات التــي تبنــاها الكونغرس ، في عام ١٩٧٤ ، لتقليص المساعــدة العسكرية والتدريب لقوات الشرطة الاجنبيــة ، لــم تنجح في وقف تدفقهما ٠ وبسبب الاختلافات في التفسير ، تقــدم مكتب المحاسبة العامة بتوصية ، في عام ١٩٧٦ ، ترى بأن « على الكونغرس أن يدرس الحاجة لتوضيح نــواياه فيما يتعلق باستمرار الدعم غير المباشر ، عبــر تسهيلات الاستخدام العام ، وتعاقب الافراد المدربين حسب برنامج المساعــدة العسكرية ٠٠ والسؤال الاوسع الخاص بالمساعدة العسكرية للبلدان التي تسودها الاحكام العرفية » ٠ وعلينا أن نذهب الى ابعد من هذا الحد ، فنؤكد على انه **يجب منع المساعدة والتدريب المقدم من برنامج المساعدة العسكرية ، عن اية وحدة عسكرية او مؤسسة تقوم او تسهل ، بشكل منتظم ، الاجراءات البوليسية ٠**

٤ ـ المبيعات العسكرية بطرق غير مباشرة

سواء عدل الكونغرس او لم يعدل برنامــج المساعدة العسكرية لمعالجة النواقص في الحظر المفروض عام ١٩٧٤ على مساعدة الشرطة ، فمن المحتمل أن يختفي البرنامج نفسه ٠ واستجابة للمعارضة المتناميــة لبرامج المساعــدة المباشرة ، صوت الكونغرس ، في عام ١٩٧٦ ، لالغاء الهبات المقدمة من برنامج المساعدة العسكرية ، كليا ، مــا عــدا

الجدول رقم ـ ٥/أ ـ

تدريب الولايات المتحدة للافراد العسكريين الاجانب السنوات المالية ١٩٥٠ ـ ٧٦

(الطلاب المدربون ضمن برنامج المساعدة العسكرية والبرنامــج الدولــي للتعليم والتدريب العسكري)

لجميع انحاء العالم ٤٨٣ر٠١٩

افغانستان	٤٥٣	لبنـــان	١٥٢١
الارجنتين	٣٨٧٧	ليبيريا	٦٢٤
استراليا	٤٢٥	ليبيـــا	٥٦٧
بلجيكا	٥١١٨	لكسمبورغ	١٥٧
بنين	١٢	ماليزيا	٥٥٢
بوليفيا	٤٢٤٩	مالــي	٦٧
البرازيل	٨٦٥٧	المكسيك	٨٣٠
بورما	٨٧٨	المغــرب	٢٣٦٤
كمبوديا	٦٧٤٦٤	نيبـــال	٥١
كميرون	٦	هولنــدا	٦٥٠٦
تشيلي	٦٨٨٣	فيكارغوا	٥١٦٧
الصين (تايوان)	٥٢٢٥٧	النيجــر	٤
كولومبيا	٧٠٢٠	نيجيريا	٤٧٣
كوستاريكا	٦٩٦	النرويج	٥٥٠١
كوبــا	٥٢٣	باكستان	٤٦٩٩
الدنمارك	٤٦٥٧	بنـــاما	٤٣٨٩
جمهورية الدومنيكان	٣ر٩٤٥	براغواي	١٧٧٤
اكوادور	٤٨١٥	بيرو	٧٢٠١
السلفادور	١٩٢٥	الفلبين	١٦٠٠٨

←

Source: U.S. Defense Security Assistance Agency, Foreign Military Sales and Military Assistance Facts (Washington, 1977), pp. 30-1.

→

اثيوبيا	٣٨٧٤	البرتغال	٣١٩٣
فنلندا	٤٣	المملكة العربية السعودية	١٤٢٥
فرنسا	١٤٣٦٩	السنغال	١٧
غانا	٢٢٧	كوريا الجنوبية	٣٢٨٤٤
اليونان	١٤٣٦٤	فيتنام الجنوبية	٤٧٧٤٣
غواتيمالا	٣٢١٣	اسبانيا	١٠٢٣٨
غينيا	٤	سريلانكا	٣٩
هايتي	٥٩٣	السودان	١٣٤
هندوراس	٢٨٨٨	سوريا	٢٠
الهند	٥٨٠	تايلاند	١٧٥٩٦
الهند الصينية	٤٣٤	تونس	٧٥٣
اندونيسيا	٤٩٩٨	تركيا	١٩١٥٠
ايران	١١٠٢٥	المملكة المتحدة	٣٩٧٠
العراق	٤٠٦	فولتا العليا	١٦
ايطاليا	٩٦٢٢	اورغواي	٢٨٠٧
ساحل العاج	٥٠	فنزويلا	٥٤٩٨
جامايكا	١١	المانيا الغربية	١٥٣٢
اليابان	١٥٦٨١	اليمن	١٨
الاردن	١٢٤١	يوغسلافيا	٨٤٣
كينيا	٣٠	زائير	٧١٣
لاوس	٤٤٤٦,٧	مناطق اخرى وعامة	٦٢

تلك المقدمة ضمن البرنامج الدولي للتعليم والتدريب العسكري * • وعلى هذا ، وما لم يبطل هذا القرار ، فان برنامج المساعدة العسكرية سينتهي ، على الرغم من انه سيبقى يخدم لبضعة سنوات كقناة لتصدير التقنية وتكنولوجيا القمع • وهذا لا يعني ، على اية حال ، بأن البنتاغون سيمنع من تصدير مثل هذه المواد ، كليا • لانه ، منذ ان تعرض برنامج المساعدة العسكرية للهجوم في السبعينات ، كانت وزارة الدفاع تصعد من وتائر تسليم دفعات من السلاح ضمن برنامج المبيعات العسكرية الخارجية ، وتشكل هذه المبيعات ، في الوقت الحاضر ، القناة الرئيسية لنشر تكنولوجيا وخدمات القمع في الخارج •

وهنا تجدر الاشارة الى ان هناك قناتين رئيسيتين لبيع الاسلحة في الخارج • فمعظم مثل هذه الصفقات تحتوي على مبيعات حكومة لحكومة من المعدات العسكرية الاعتيادية ، حسب برنامج المبيعات العسكرية الخارجية وتتم المفاوضات على مثل هذه المبيعات عن طريق وزارة الخارجية وتنفذها وزارة الدفاع (اما عن طريق سحبها من مخزونها ، او عن طريق التعاقد مع المؤسسات الامريكية لانتاج المواد المطلوبة) • وبدأ المشترون الاجانب يتعاملون مباشرة مع مصانع الاسلحة الصغيرة ، طائرات الهليوكبتر

* حسب المادة ١٠٥ من قانون المساعدة الامنية الدولية ومراقبة تصدير السلاح لعام ١٩٧٦ • فقد منع البنتاغون من القيام بأي اتفاقية لتقديم هبة جديده بعد ٣٠ ايلول ١٩٧٧ ، وأنهاء كافة البرامج الحالية بنهاية ٣٠ ايلول ١٩٨٠ .

المجدول رقم ـ ٥/ب ـ

تدريب الافراد العسكريين الاجانب في مدرسة الامريكتين التابعة لجيش الولايات المتحدة في منطقة قناة بناما ، السنوات المالية ١٩٧٠ ـ ٧٥

(دورات مختارة)

Source : Tables submitted to the author by the U.S. Army under the Freedom & Information Act.

	ضابط مقاتل في الجيش	ضابط قيادة وأركان عامة	التنمية الوطنية والنشاط المدني	العمليات المضادة لحرب العصابات	مضاد لحرب عصابات المدن	ضابط شرطة عسكرية	ضابط استخبارات عسكرية	تدريب أساسي للضباط المشاة	توجيه أساسي للضباط	عمليات مضادة لحرب عصابات المدن	عمليات الأدغال	معوقات ومتفجرات عسكرية	تأهيل أساسي للضباط	إعداد أساسي للضباط	تدريب أساسي في القتال ومكافحة حرب العصابات	عمليات أمن داخلي (للاضباط)	شرطة عسكرية وضباط صف	موظفين في المخابرات العسكرية	ضباط صف في المخابرات العسكرية
الأرجنتين		٤		١١	٧	٣	٧	٢			١٣							٦	٥
بوليفيا		٩	١٠		١٠	٢	٣			٥		٤		٤٣٦			١	٤	٦
البرازيل					٢		٨				٣							٥	٥
تشيلي		٧		٨	٤٣		١		١٢٢٨	٧									٨
كولومبيا	١	٢١		١١	١٤	١	٨				٢							٢	
الدومينيكان	١٠	٢٤	٧	٢١	٣١	١٠	١١		٨	٢٨	٢		٨٧				٩		٤
اكوادور	٢			٤	١٤						١٠							٦	
السلفادور	١٤	٤	٧		٩	١	١٤			٨		٢		١٢٤	١٠٨		١		٦
غواتيمالا	١٣	١١		٥	١٠	٣	٨					٤		٧١	٣٢				٤
هندوراس	٥٧	٢٣		١٦	١٣	٦	٤	١٥٠		٥	١٥		١٣٤					١٢	١٤
المكسيك	٢	٣		٩	٣	١	٢			٢									

والطائرات الخفيفة ـ واجهزة الاتصال ، وغيرها من المواد الاخرى المتوفرة للاستعمال المدني والعسكري على السواء ٠

وكما يلاحظ في الجدول رقم (٤) ، ارتفعت المبيعات العسكرية الامريكية لبلدان العالم الثالث ارتفاعا هائلا : خلال السنوات القليلة الماضية ، من معدل ٢٣٠ مليون دولارا في السنة ـ خلال الخمسينات والستينات ، الى رقم مذهل هو ٦٫٧ بليون دولار سنويا ، في منتصف السبعينات ٠ مثل هذه الزيادات الضخمة ، كانت الهدف السياسي الرئيسي لادارتي نيكسون وفورد ، اللتين كانتا ترميان ، من خلال ذلك ، الى تخفيض العجز المتزايد في ميزان المدفوعات الامريكي ، بالاضافة الى تقوية حلفاء امريكا ، بما يتفق ومبدأ نيكسون ٠ وحسب رأي نائب وزير الدفاع السابق ، وليم ب٠ كليمنتس : William P. Clements ، في عام ١٩٧٣ ، فان اي حظر على الصادرات « يخفض اسهام المبيعات المحتمل ٠٠٠ لتقوية امن العالم الحر واقتصاد امريكا وميزان المدفوعات » * ٠ وطالما ان اغلبية بلدان العالم الثالث عاجزة ماليا عن ان توفر « العملة الصعبة » لصفقات السلاح الجديدة ، فان هذا الهدف يتطلب ، بشكل طبيعي ، قيام الولايات المتحدة بتوفير زيادة كبيرة في الاعتمادات المقدمة لمشتري الاسلحة الاجانب ٠ ولهذا ، اقر البيت الابيض زيادة هامة في اعتماد برنامج المبيعات

---

* U.S. House of Representatives, Committee on Foreign Affairs, *Mutual Development and Cooperation Act of 1973*, Hearings, 93rd Cong., 1st Sess., 1973, p. 110.

العسكرية الخارجية . من معدل ٨٨ مليون دولار سنويا ، في الفترة ما بين ١٩٥٠ ـ ٦٩، الى ٢ بليون دولار سنويا ، في منتصف السبعينات • وفي حين دعى الرئيس كارتر الى تخفيض شامل في المبيعات العسكرية في الخارج ، نجده يصادق على زيادة اعتماد مبيعات برنامج المبيعات العسكرية الخارجية الى ٢ر٤ بليون دولارا في السنة المالية، ١٩٧٨ (المصدرين A. pp. 7-11; B. p. 7.) •

وتحتوي معظم المعدات المقدمة ضمن برنامج المبيعات العسكرية الخارجية على معدات قتالية رئيسية ـ الدبابات ، وطائرات مقاتلة ، وسفن حربية •• الخ ـ مخصصة لاغراض الدفاع الخارجي ، وعلى غرار برنامج المساعدة العسكرية ، فان جزءا مهما من هذه الصادرات يحتوي على اجهزة مضادة لحرب العصابات او انواع اخرى مصممة بالدرجة الاولى للاستخدام الداخلي • وبالقاء نظرة على بيانات صادرات البنتاغون نجد ان منحا حديثة ، ضمن برنامج المبيعات العسكرية الخارجية ، تضمنت :

الى تايلاند : ٣٢ طائرة مضادة لحرب العصابات ، من نوع روك ويل انترناشونال OV — 10 « برونكو » Rockwell International OV—10 «Bronco» ، ٢٠ طائرة مضادة لحرب العصابات من نوع فيرشيلد AU-23A « بيس ماكر » Fairchild AU—23A «Peacemaker» ، ٥٠ سيارة مصفحة من نوع كاديلاك كاج V-150 « كوماندوز » ، Cadillac Cage V—150 « Commando » ، اسلاك شائكة « كونسرتينه » «Concertina» ، بما قيمته ١٦٩ر٤٨١ دولار •

الى ايران : ٣٥٦,٢٩٣ كمامة واقية من الغاز ، من نوع MI7A1 ، ١١,٥٥٤ قنبلة غاز ، من نوع CS ، ٨٠٠ قنبلة عنقودية ضد الافراد ، من نوع CBU-58B (وهي قنابل « جوافا » «guava» ، استخدمت بشكل واسع في فيتنام) . « معدات مضادة للشغب » بقيمة ٢٨٥,٠٠٠ دولار . بالاضافة الى افلام تدريبية ٠

الى الفلبين : ١٦ طائرة مضادة لحرب العصابات . من نوع روك ويل OV-10 «برونكو»، ٢٠ سيارةمصفحة، من نوع كاديلاك كاج V-150 « كوماندوز » ، اسلاك شائكة « كونسرتينه » بما قيمته ١٦٩,٤٨١ دولار ٠

وعقدت صفقات مشابهة مع حكومات عديدة اخرى ، تعتمد . بشكل رئيسي ، على استخدام القوة العسكرية لاحباط التحديات لحكمها المطلق ، بما فيها اندونيسيا ، وسنغافورة . والمملكة العربية السعودية ، والباكستان ، وتشيلي ، وجمهوريه الدومينيكان (المصدر د) ٠ وتبيع مصانع الولايات المتحدة ، ايضا ، الاسلحة والمعدات ، مباشرة ، لقوات الشرطة في هذه البلدان عبر برنامج المبيعات التجارية Commercial Sales Program (مذكور في اسفل ص ٦٦ – ٦٧) ٠

والى جانب المعدات ، فان برنامج المبيعات العسكرية الخارجية يقوم بتوفير التدريب ، والصيانة ، والمساعدة الادارية والتقنية ، وغيرها من « الخدمات العسكرية التقنية » ٠ وتبلغ نسبة هذه المبيعات ، الان ، ٤٠٪ من مجمل المبيعات العسكرية ٠ وكما هي الحال في مبيعات المعدات الثقيلة ، فانها تقوم بوظائف أمنية داخلية وخارجية ٠ ففي المملكة العربية السعودية ، مثلا ، تقوم

مؤسسة فينل Vinnell Corporation ، بتقديم التدريب . والمساعدة التقنية ، والدعم الاستشاري ، للحرس الوطني السعودي – قوة أمن شبه عسكرية – حسب اتفاقية مبيعات عسكرية خارجية مشهورة جدا ، مقابل ٧٧ مليون دولارا • وبالمثل . تساعد شركة بيل هيلوكبتر Bell Helicopter ، في ايران بتطوير كتيبة من فرسان الجو الايرانيين ، على نمط فرقة فرسان الجو الامريكية الاولى ، التي اشتهرت في حرب فيتنام • وفي بلدان اخرى ، تساعد المصانع الامريكية في تاسيس صناعات سلاح كاملة من لا شيء ، تقوم مصانع كولت – Colt Industries ، مثلا ، في بناء معامل لبنادق أم ١٦ M-16 في كل من كوريا الجنوبية والفلبين * •
وتعتمد المصانع الامريكية ، لتنفيذ هذه المشاريع ، عادة : على نوع جديد من المرتزقة الذين يبيعون خبرتهم التقنية بدلا من مهاراتهم القتالية • وبينما يرتدي هؤلاء « المرتزقة ذوي الياقات البيضاء » الملابس المدنية ، مفضلين ذلك على الالبسة الرسمية العسكرية ، فانهم يقومون بأدوار رئيسية في عدد من المؤسسات العسكرية في العالم الثالث ، وهكذا ينفذون الالتزام العسكري الامريكي **الحقيقي** لهذه الحكومات ** . بما فيها تلك التي أدينت لانتهاكاتها الدائمة لحقوق الانسان •

---

* وزارة الدفاع الامريكية ، « برامج التعاون – الانتاج العسكري الامريكية » ، مذكرة حصل عليها المؤلف بمقتضى قانون حرية المعلومات .

** وهكذا ، فان دراسة الهيئة العليا للجنة العلاقات الخارجية عن المبيعات العسكرية الامريكية لايران ، بينت « بأن الولايات المتحدة ، بعد بيعها كميات كبيرة من الاسلحة المتقدمة لايران ، اخذت على عاتقها « التزامات » متنامية وهامة بما يتعلق بتقديم تلك المعدات – تعهد غير مكتوب ولكن ، وبالرغم من ذلك ، =

ولان المبيعات العسكرية ، لا تشكل ، من الناحية النظرية ، اي عبء على دافعي الضريبة الامريكان ، تساهل الكونغرس ، حتى فترة قصيرة ، في اشرافه على برنامج المبيعات العسكرية الخارجية * قد يبدو ان قانون الحظر لعام ١٩٧٤ على المساعدة المقدمة لقوات الشرطة الاجنبية ، يغطي ، ايضا ، المبيعات ضمن اعتمادات برنامج المبيعات العسكرية الخارجية ـ الذي يتطلب تمويلا ضمن قانون المساعدة الخارجية ـ الا ان البنتاغون قرر بأن مثل هذه الصفقات مستثناة من الحظر ، واذعن الكونغرس لهذا التفسير (المصدر G, p. 29) وتندرج المبيعات العسكرية تحت احكام المادة ٥٠٢ب من قانون المساعدة الخارجية (التي تتطلب تخفيض او انهاء المساعدة الامنية الى منتهكي حقوق الانسان الدائمين) ، ولكن حتى الان لم تطبق ـ وبشكل محدود ـ الا على الارجنتين ، واثيوبيا ،

= فهو حقيقي ، بتدريب الايرانيين وتقديم الدعم اللوجستيكي طوال مدة عمل تلك المعدات » . وتمضي الدراسة ، اخذاً بعين الاعتبار عدم ملائمة « القاعدة الصناعية والتعليمية والتقنية » في ايران ، فان هناك اجماعا على ان « ايران لن تكون قادرة خلال الخمس ـ العشر سنوات القادمة ، على استيعاب وتشغيل قسم كبير من المعدات العسكرية المتقدمة التي اشترتها من الولايات المتحدة ، الا اذا زيدت اعداد الامريكان في ايران ، من اجل تقديم الدعم » .

* وجد مكتب المحاسبة العامة بان وزارة الدفاع لا تحصل ، دائما ، على تعويض كامل عن التدريب والخدمات الاخرى التي تقدمها الى حكومات اجنبية ، ضمن برنامج المبيعات العسكرية الاجنبية .

(Millions of Dollars of Costs Incurred in Training Foreign Military Students Have Not Been Recovered, Report to the Congress, Washington, 1976).

الجدول رقم ـ٦ـ

المبيعات العسكرية الخارجية الامريكية (مع السنة المالية ، بملايين الدولارات الامريكية الجارية)

	١٩٥٠–٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦ (١)		
قوانين المبيعات العسكرية الخارجية المجموع	١٥ر١٢٤ر٢	٩٦٧ر٦	١ر٥٢٣ر٢	٣ر٢٦٧ر٦	٥ر٧٦٦ر٢	١٠ر٦٤٢ر٦	١٠ر١٢٣ر٥	٩ر٤٧٧ر١	٨ر٨٧٠ر٨	٧ر٦٨٠ر٣
قوانين المبيعات العسكريةالخارجية البلدان النامية	٨ر٩٨٥ر٣	٥٤٥ر٦	٥١٦ر٢	١ر٣٦٧ر٧	٧٠٧ر٧	٨٢٩ر٣	٣ر٠٦٠ر٣	١ر٦٧٤ر٥	١ر١٤٣ر٩	٢ر٧٠٢ر٠
قوانين المبيعات العسكرية الخارجية البلدان المتخلفة	٦ر١٣٨ر٩	٤٢٢ر٠	١ر٠٤٧ر٠	١ر٨٩٩ر٩	٥ر٠٥٨ر٥	٩ر٨١٣ر٣	٧ر٠٦٣ر٢	٧ر٨٠٢ر٦	٧ر٦٣٦ر٩	٤ر٩٧٨ر٣
اعتمادات برنامج المبيعات العسكرية الخارجية	٩ر١٧٧٠ر٩	٧٠ر٠	٧٤٣ر٤	٥٤٩ر٠	٥٤١ر٠	٢ر٨٩٥ر٩	٨٥٠ر٣	٢ر٧٨٦ر١	٢ر٠٢٢ر١	٢ر٢١٧ر٥
توريعات المبيعات العسكرية الخارجية	٧ر٨٥٩ر١	١ر٣٦٥ر٤	١ر٣٦٥ر٥	١ر٣٦٥ر٦	١ر٣٦٥ر٧	٢ر٩٣٧ر٩	٣ر٣٧٩ر٧	٦ر٤٩٥ر١	غير متاح	غير متاح
الاحتياط غير الموزع (المتراكم)	٧ر٣٦٥ر١	٦ر٨٦٧ر٣	٧ر٠٦٥ر٠	٨ر٩٦٧ر٠	١٢ر٣٦٧ر٥	٢١ر٠٧٢ر٢	٢٨ر١١٦ر٠	٣١ر٧٩٨ر٠	غير متاح	غير متاح
المبيعات التجارية	٢ر٠٥٣ر١	٤٣٧ر٦٠	٣٩٦ر٨	٤٢٣ر٦	٣٦٢ر٠	٥٠٢ر٢	٥٨٠ر٨٣	١ر٥٦٥ر١	١ر٢٤١ر٨	١ر٢٤٠ر٨

Source: Fiscal 1950 - 76 data : U.S. Defense Security Assistance Agency, *Foreign Military Sales and Military Assistance Facts* (Washington 1976); Fiscal Year 1977-78 data :U.S. Department of Defense, *Security Assistance Program*, Presentation to Congress, Fiscal Year 1978 (Washington, 1977)

والاورغواي · وعدل هذا الاجراء في عام ١٩٧٦ ، لتزويد الكونغرس بوسيلة اضافية لتحديد ومعاقبة منتهكي حقوق الانسان ، ولكن حتى هذه اللحظة ، فان من السابق لاوانه معرفة ما الذي سينتج عنه · ان جهود الكونغرس هذه ، والتي جاءت للحد من توزيع الاسلحة للحكومات الدكتاتورية في الخارج ، مقيدة هي الاخرى بحقيقة ان الكونغرس لا يطالب وزارة الخارجية باعلامه مسبقا عن صفقات المبيعات التي تقل عن سبعة ملايين دولارا ، وبما ان معظم اجهزة الشرطة والاجهزة المضادة لحرب العصابات « رخيصة » نسبيا . فمن غير المحتمل ان تصل مثل هذه المبيعات الى علم الكونغرس الا بعد حدوثها · وبالتأكيد ، **فاننا بحاجة الى وضع قيود اكثر حزما على بيع الاسلحة ، والمعدات ، والخدمات ، لانظمة الحكم في الخارج ·**

٥ ـ تجار القمع

بينما تحظر المادة ٦٦٠ من قانون المساعدة الخارجية استخدام الاموال **العامة** لتقديم الاسلحة ، او المعدات ، او التدريب ، او الدعم الاستشاري لقوات الشرطة في الخارج (ما عدا تلك التي تقوم بعمليات مكافحة المخدرات) ، فانها لا تؤثر على التجارة **الخاصة** بأسلحة الشرطة · وتؤكد مصادر الصناعة بأن مثل هذه المبيعات ارتفعت ، ارتفاعا كبيرا ، خلال السنوات القليلة الماضية · اخبرني احد مصدري الاسلحة بأن « هناك اعمال شغب وثورات اكثر بكثير من السابق ، ولذا فاننا نقوم بأعمال اكثر من السابق » * ·

---

* Telephone interview with Mr. G.H. Steinemann, President, Jonas Aircraft and Arms Con., New York, July 6 1976.

ومع انه لم يتم نشر اية احصائية صحيحة عن قيمة هذه التجارة ، فانه لا يمكن ان تقل قيمتها عن ٢٠٠ مليون دولارا ، سنويا • وبالرغم من الاهتمام المتزايد بانتهاكات حقوق الانسان في الخارج ، فمن النادر ان يمعن الكونغرس النظر في مثل هذه الصفقات (الا عندما تكون القيمة اكثر من ٧ ملايين دولارا) ، ويجري عليها تفتيش سريع ، فقط ، من قبل الجهات المسؤولة عن المتابعة (وزارة الخارجية في حالة الاسلحة ، ووزارة التجارة في حالة الكومبيوتر وتوابعه من المعدات) •

وخلافا للتجارة في المعدات التقليدية ، فان صادرات الشرطة تفلت من المراقبة العامة • وقد حصل المؤلف على وثائق ، بمقتضى قانون حرية المعلومات ، تجعل من الممكن ، لاول مرة ، البدء في تحليل هذه التجارة • وتتضمن هذه الوثائق التراخيص التي يصدرها مكتب مراقبة العتاد في وزارة الخارجية ، لتصدير الاسلحة « ومعدات حربية » اخرى ، كما تحددها لائحة الذخائر (يطلب من كل مؤسسة ترغب في تصدير مواد تحتويها هذه القائمة ان تحصل على ترخيص من مكتب مراقبة العتاد Office of Munitions Control حسب قانون الامن المتبادل ، لعام ١٩٥٤) • وتوضح هذه التراخيص منتجي ، وانواع ، وكميات الاسلحة المباعة لقوات الشرطة الاجنبية من قبل المصادر الرئيسية ، خلال السنوات القليلة الماضية • وتظهر ال ٦٧٥ رخصة التي جمعها المؤلف ، **بأن الشركات الامريكية الخاصة المنتجة للسلاح اصبحت من تجار الغرب الرئيسيين في مجال القمع •**

وحسب وثائق مكتب مراقبة العتاد ، فان كل بلد في العالم ، تقريبا (بما فيهم بعض زبائن السوفيات) ، حصل على الاقل ، على بعض العتاد الثقيل لشرطته من الولايات المتحدة • وحتى بلاد مثل الجزائر ، ومصر ، والعراق – التي عارض قادتها واشنطن في العديد من الحملات – تتجه نحو الحصول على اسلحة لشرطتها من المنتجين الامريكيين * • وبشكل عام ، فان المشترين الرئيسيين لمثل هذه الاسلحة هم الحكومات التي تلعب قوات الشرطة فيها ، دورا كبيرا في القتال ضد رجال العصابات و / أو قمع المعارضة ، وعلى الاخص حكومات ماليزيا ، وسنغافورة ، وتايلاند ، وكوريا الجنوبية ، والباكستان ، وايران ، والمملكة العربية السعودية ، والبرازيل ، (انظر الجدول رقم ٧) • ومن بين اكثر الصفقات الملفتة للنظر المسجلة في وثائق مكتب مراقبة العتاد ، مثلا ، بيع ٨٫٧٠٠ بندقية أم ١٦ (مع الحراب) لشرطة تايلاند المحلية ، ٣٠٫٠٠٠ قنبلة غاز CS لشرطة الامن الفدرالي في الباكستان ، ١٫٢٣٦ قنبلة شظايا MACE للجيش البرازيلي ، وست سيارات مصفحة V-100 لحرس القصر في هايتي • ومن بين الزبائن الاخرين الكاربناروس Carabineros

---

* سلطت الاضواء على المبيعات الامريكية من اسلحة الشرطة الى مصر • خلال المظاهرات الدموية في كانون الثاني ١٩٧٧ • عندما اكتشف المتظاهرون أن الكثير من القنابل المسيلة للدموع التي اطلقتها شرطة القاهرة على المتظاهرين كانت من انتاج المعامل الفدرالية في مدينة سالزبورغ • بنسلفانيا (صحيفة التايمز ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٧) .

في تشيلي . وقوات امن الرئاسة في كوريا الجنوبية . والسافاك (منظمة البوليس السري الارهابية) في ايران .

تستطيع الشرطة الاجنبية شراء . تقريبا . اي . نوع من المعدات يستخدمها اقرانها من الامريكان . وحتى بعض تلك التي لا يستخدمها الامريكان · والاسلحة التي يجري عليها الطلب كثيرا في الخارج . حسب وثائق مكتب مراقبة العتاد ، هي الاسلحة النارية ، وقنابل الغاز . والسيارات المصفحة · وفي ما يلي وصف موجز لانواع ومنتجي هذه الاسلحة :

المسدسات : اكثر نوع شائع هنا هو مسدس من عيار ٣٨ . من نوع سميث ويسون . ونوع كولت · باع ـ المنتجون الرئيسيون ـ اكثر من ٥٠,٠٠٠ مسدس . منذ عام ١٩٧٣ · ومن البنادق اليدوية الاخرى المطلوبة ، مسدسات من عيار ٣٥٧ و ٣٢ · وتشير وثائق مكتب مراقبة العتاد بأن كل بلد في العالم . تقريبا . حصل على الاقل ، على بعض المسدسات . وهناك حالات تمت فيها اعادة تسليح كل قوات الشرطة · واشترت الاكوادور ، مثلا ، ١٠,٠٠٠ مسدس سميث ويسون من عيار ٣٨ ، في عام ١٩٧٤ ، والمملكة العربية السعودية ٧,٠٠٠ مسدس ، في اواخر ١٩٧٥ ·

اسلحة نارية أخرى : وتشمل البنادق . والرشاشات : وبنادق القنص · واكثر الانواع شيوعا هي البندقية

الجدول رقم -٧-

مبيعات الاسلحة الامريكية لقوات الشرطة في العالم الثالث ، ١٩٧٣ - ٧٦ وتتضمن مبيعات المصانع الامريكية التالية :

Smith and Wesson (رشاشات ، ميس ، غازات مسيلة للدموع ، ... الخ) Colt Industries (رشاشات ، بنادق أم ١٦) Cadillac - Gage (السيارة المصفحه V-150)	مبيعات مباشره وعن طريق الشركات المصدره
High Standard (بنادق ، وبنادق القنص ... الخ) Remington Arms (بنادق ... الـخ) Wintechester International (بنادق ... الـخ) Federal Cartridge (ذخيـره)	عن طريق الشركات المصـدرة فقط
Polak, Winters & Co. Fargo International Jonas Aircraft & Arms Co.	الشركات المصدره ٨٣ - ٨٤ - جمهور

المنطقة والبلد	مسدسات	رشاشات وبنادق	ذخيرة بالالاف الطلقات	قنابل مسيلة للدموع	بنادق غاز	ميس★	سيارات مصفحة
امريكا اللاتينية							
الارجنتين	١٨٦	٣	١				
برمودا		٦	١٦	٧٨			
بوليفيا	١٧			٤٨		١٢	
البرازيل	٢٠	٣٠	١١		٦٥٨	١٫٣٢٦	
تشيلي	٢٢		٥٠٠				
كولومبيا	٣٢٣	١٠٠		٣٫٥٠٠	٢٢٥		
كوستاريكا			٦			٢٤	
جمهورية الدوُمنيكان	٢٠٠		٥٠				
الاكوادور	١٠٫٠٠٠			٦٫٥٠٠	٢٫٠٠٠	٩٥٠	
جواتيمالا	١٫١٢٠						
هايتي							٦
هندوراس	٤٦٩						
جامايكا				٤٤٦			٥
المكسيك	١٫٨٥٠		٢٠	٢٤		٣٠٠	
جزر الانتيل الهولندية			٥٨	٦٢٢	١	٣٥	
نيكاراغوا	١٫٧١٣		٤٠	٢٠٠	١٢		
بناما				٤٫٥٠٠	١٠		
براغواي	٧٣١						
بيرو	١			٢٫٧٦٠			
ترينداد				٥٢٤	٦٤		
اورغواي	١٫١٣٤		٢				
فنزويلا	٦٫٦٠٦	٧	١٠	٢٫٥٠٠	٢٢	٢٨٠	
المجموع	٢٤٫٤٠٢	١٤٦	٧٣٠	٢١٫٧١٥	٢٫٠٠٢	٢٫٠٢٧	١١
الشرق الادنى وجنوب اسيا							
البحرين	٨٠		٢٣				
دبي	٤٧		١٢		٠		
مصر				٥٠٠	١٠٠		
اليونان	٨٧٢				١٠٠		
الهند				٦٥٫٠٠٠	٦٠٠		

المنطقة والبلد	مسدسات	رشاشات ونبادق	ذخيرة بالالاف الطلقات	قنابل مسيلة للدموع	بنادق غاز	مس	سيارات مصفحة
ايران	٤ر٣٠٠		٨١٠				
اسرائيل	١٥		٢			٧٠	
لبنان	٢ر٥٠٠						
نيبال	٢٥		١٢ر٥	١٥٠		١٠	
الباكستان				٤٨ر٠٣٦	٣٦٧	٨٥٠	
قطر	١٤	٥	٦				
المملكة العربية السعودية	٦ر٩٢٩	٣٧٥	١ر٦٨٠	٦٠٠	٦		
سريلانكا	٣٢٠						
تركيا							٢٤
المجموع	١٥ر١٢٩	٣٨٢	٢ر٥٥٩	١١٨ر٧٧٦	١ر٠٧٣	٩٣٠	٢٤
افريقيا							
الجزائر	٢ر٥٠٦						
اثيوبيا	٤٨٠		٥٣				
كينيا						٢٠٠	
المغرب	٢٦٠					١٢٠	
تونس				١ر٠٠٠			
زائير	٥٠٠						
المجموع ★★	٣ر٧٦٦	٢					
شرق اسيا							
هونغ كونغ	٥٥٠			٧ر٥٠٠	٥	١٤٠	
اندونيسيا	١ر٤٢٩		١ر٤٢٦		٦٠	٦	
ماليزيا	٨١٣	٤٠	٥٠٠		١٠	٢ر٠٠٠	٢١١
باباوا				١٠٢			
الفلبين							٣٠
سنغافوره	١ر٧١٣		٩٠	٣ر٥٥٠			
كوريا الجنوبية	١ر٢٣٠		٩٢٢		٥٠	٦٠	
تايلاند	٨٦٤	٨ر٧٠٠	١ر٣٠٥	٣ر٢٠١	١ر٠٢٤	١٠٠	٣٠
المجموع	٦ر٥٩٩	٨ر٧٤٠	٤ر٢٤٣	١٤ر٣٦٢	١ر١٤٩	٢ر٣٠٦	٢٥١
المجموع الاجمالي	٤٩ر٩٣٦	٩ر٢٧٠	٧ر٥٩٠	155 835	٥ر٢٢٤	٦ر٦٢٣	٢٩٦

الاتوماتيكية كولت أم ١٦ ، والبنادق الرشاشة من عيـــار ٣٨٠ و ٩ ملم مــن انتــاج ميلتري ارممنــت كوربوريشن Military Armament Corporation وبندقية القنص المضادة للشغب من طراز هاي ستاندرد • High Standard •وبالاجمال. نجد انه قد تم تصدير ما يقارب من ١٠،٠٠٠ قطعة من هذه الاسلحة لقوات الشرطة في العالم الثالث ، خلال السنوات القليلة الماضية •

أدوات قمع الشغب : وتعرف عادة بـ « غازات مسيلة الدموع » . ومع انها ليست غازات بل موادا رذاذية ؛ واحداها قنبلة CS ، التي تحدث تأثيرات مدمرة اكثـر بكثير من اسالة الدموع * • وتنتج مصانع الولايات المتحدة قنبلــة مــن نــوع CN (chloroacetophenone) ، وهي قنبلة الغاز « المسيلة للدموع »الاصلية،والتي طورها الجيش خلال الحرب العالمية الاولى ، و CS (orthochprobenzal malononitrile)

---

* هذه المواد وصفت • ايضا • في وثائق الحكومة « كمواد غير مميتة » • حيث انها لا تؤدي الى موت — فـــي حالة تركيزها العادي — الاشخاص الذين يتعرضون لها . على اية حال • من المعروف ان «الغاز المسيل للدموع» كان يؤدي الى الموت في فيتنام. حيث كان الجنود في الطرف الآخر يتعرضون ، احيانا ، الى تركيز عال جدا ، في ملاجئهم . وابعد من ذلك ، كانت قنابل الدخان والغاز تطلق بسرعة كبيرة جدا ، وهكذا ، كان يمكن ان تقتل أو تشوه . عند اطلاقها على المتظاهرين، من مسافة قريبة جدا . ففي اسبانيا. مثلا . توفيت شابة ، في ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٧ . بعد ان اصيبت في رأسها بشظايا قنبلة دخانية ، القتها الشرطة على مظاهرة طلابية في مـــدريد .

أو قنابل « الغاز المفلفل » التي تحدث السعال . والاختناق ، وحساسية محرقة في الجلد * ، والمنتجون الرئيسيون : هم سميث ويسون . والمختبرات الفيدرالية . ويقوم كلا المصنعين بتعبئة هذه المواد في قنابل او قذائف (لاستخدامها بالبنادق . خاصة تلك التي تستعمل ضد الشغب) . وباضافتها الى محاليل سائلة اخرى . لاستخدامها بطرق الرش الهوائية .

ميس MACE : وهو نوع خاص من السلاح الكيماوي يستخدم لشل الافراد عن الحركة . لفترات تصل الى ثلاثين دقيقة في كل مرة . ويحتوي على مزيج هوائي من CN ، والكيروسين . ومواد مذابة . تسيل الدموع .وتسبب حساسية حارقة . واغماءة عند رشها على جلد الانسان . وكانت جنرال اوردينندس ايكويبمنت General Ordnance Equipment (فرع من شركة سميث ويسون) اول من انتج هذا النوع من الاسلحة . تحت العلامة التجارية « ميس » . واصبح هذا الاسم مصطلحا عاما لكل المنتجات من هذا النوع . وهناك انتاج مشابه « فيدرال ستريمر Federal Streamer ، تنتجه المختبرات الفدرالية » .

السيارات المصفحة : العربة البوليسية المصفحة الوحيدة المنتجة التصدير هي V-150 « كوماندوز » ، وتصنعها شركة كاديلاك كاج في مدينة ورن . بولاية متشيغن (تابعة لشركة Ex-Cell-O) . وهذه العربات

---

* Federal Laboratories, Inc., *Training Officer's Chemical Weapons Blue Books* (Saltsburg, Pa., 1976).

مجهزة ، عادة ، بالراديو ، ومضخمات الصوت ، وأبراج المدفعية . وتتسع لاثني عشر شرطيا · وبيع اكثر من ٤٠٠٠ عربة ، خلال السنوات العشر الاخيرة ، بتكلفة بلغت ١٠٠٠٠٠ * · واستخدمت بعضها شرطة ديترويت ، خلال اعمال الشغب ، عام ١٩٧٦ · الا ان قوى فرض القانون في الولايات المتحدة لا تستعملها . عادة ، وعلى اية حال ، فانها تستخدم في العديد من بلدان العالم الثالث ، اقمع المظاهرات والاضرابات · ومن بين المشترين الرئيسيين لعربات V-150 ، في السنوات الاخيرة ، قوات الشرطة في كل من تركيا ، واندونيسيا ، وتايلاند ، وماليزيا ، والفلبين (انظر الجدول رقم ٧) ·

اجهزة المراقبة : حثت حرب فيتنام على تطوير عدد كبير ومتنوع من أجهزة الرؤيا الليلية ، وغيرها من أجهزة المراقبة ، لاستخدامها في عمليات الادغال · وبدأت مثل هذه المعدات ، الان ، تأخذ طريقها الى مستودعات القوات الاجنبية المحلية · وتدرج في وثائق مكتب مراقبة العتاد · بيع نوعان من أجهزة الرؤية الليلية : سميث ويسون « ستار تورن » Star-torn ، وجافلن اليكترونيك Javelin Electronic ، موديل ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ · ويمكن تثبيت كلا النوعين على آلات تصوير ثابتة او متحركة (لجمع الادلة) او على البندقية لعمليات القتال الليلية ·

ومن منتجات الشرطة الاخرى المطلوبة في الخارج ، ولكن غير مدرجة في وثائق مكتب مراقبة العتاد ، التي حصل عليها المؤلف : اصفاد ، خوذ ، دروع ، هراوات للشغب ،

---

* Telephone interview with Mr. Ken Scheleskey, Cadillac Gage Corp., Warren, Mich., July 9, 1976.

أجهزة مراقبة اليكترونية ، عربـــات دورية ، وطائــرات هليوكبتر • وبما اننا نفتقر الــى الوثائق الدقيقة ، فمن الصعب تقييم حجم مبيعات مثل هذه المنتجات ، الا ان مصادر الصناعة تؤكد على انها ضخمة • ومعظم قــوات الشرطة مزودة ، الان ، بسيــارات وطائرات الهليوكبتــر الامريكية ، فمثلا ، حتى العراق - التي تحصل على معظم اجهزتها العسكرية من الاتحـــاد السوفياتي - حصلت على قافلة سيارات شيفروليه نوفاز Chevrolet Novas لشرطة بغـداد * •

وثمة مجال واحد ظهرت فيه المعلومــات الاضافية الى النور ، هو بيع الكومبيوتر لمؤسسات الشرطة والاستخبارات الاجنبية • وحسب مجلة تجارية جيدة السمعــة ، تدعــى كومبيوتر ديسيشنز Computer Decisions ، فان مثل هذه المعدات تستعملها مؤسسات الامن في بعض بلــدان امريكا اللاتينية ، لملاحقة المعارضين ولتحديد الاشخاص المطلوبين للاعتقال ، والتحقيق ، وفي بعض المناسبات ، للاغتيال • ففي تشيلي ، مثلا ، اعلن رسميا ان « الدنيا » (البوليس السري) تمتلك كمبيوتر امريكي الصنع ، ترتبط نهايته في مراكز الشرطة بجميع انحاء تشيلي ، ويستخدم ، كما يبدو ، لاختيار وتحديد ضحايا التعذيب ، في زنازين التعذيب التابعة للشرطة السريــة التشيلية • وتستخــدم شرطــة الارجنتين ، والبرازيل والاورغواي مثل هذه المعدات لاغراض مشابهة ، وهناك دلائل بأن هذه الانظمة مرتبطة مع بعضها البعض للسماح بالتبادل الفوري للمعلومات عن المعارضين خارج حدودها • وأكدت مجلة كمبيوتر ديسيشنز ، في عددها

* *U.S. News & World Report*, August 5, 1975, p. 53.

الصادر في شباط ١٩٧٧ . على « ان الدكتاتوريين في امريكا اللاتينية يستخدمون الكومبيوتر ، كاداة للقمع . ويبدو ان المعدات الامريكية تسهل أتمتة « الحل النهائي » * » .

وعندما طلب من الرسميين الحكوميين التعليق على قضية تصدير الكومبيوتر ، اصروا علـى انه عمل مخالف للسياسة الوطنية . وبيع مثل هذه الاجهزة لقوات الشرطة التابعة لبلدان ادينت بانتهاك حقوق الانسان . وعلى اية حال ، رفضت وزارة التجارة - والتي تشرف على صادرات الكومبيوتر - الاعلان عن اية تفاصيل حول مبيعات الكومبيوتر لقوات الشرطة الاجنبية ، وباءت محاولات الحصول على معلومات بمقتضى قانون حرية المعلومات ، كلها ، بالفشل ** . وفي غياب اية معلومات يؤكد العكس ، ولهذا ، **فان من المعقول الاستنتاج بأن قوات الشرطة الاجنبية تستخدم وستستمر في استخدام الكومبيوتر الامريكي « كأداة قمع » .**

---

* Laurie Nadel and Hesh Wiener, «Would You Sell a Computer to Hitler?» *Computer Decisions*, February 1977, pp. 22-5.

** استجابة لاصراري علـى أن « المصلحة الوطنية » تجبر الحكومة على الكشف عن معلومات حول تصدير الكومبيوتر للحكومات القمعية في الخارج ، اخبرني وزير التجارة ، جوانيتا كربس Juanita Kreps ، في رسالة مؤرخة في ٥ نيسان ١٩٧٧، بان مثل هذا الانشاء يمكن ان يكون غير مرغوب فيه ، بسبب :

ان الانشاء عن تراخيص صدرت لمصانع مصدرة . . . تعرض العديد من هذه المصانع لضغط من مختلف الافراد والمجموعات ، التي لا توافق على قرار الحكومة بأجازة صادرات بعض السلع او تصديرها الى بعض البلدان . . . وفي عدة حالات، يمكن أن تعطل =

والى جانب بيع الاسلحة والمعدات . فان المصانع الامريكية تقوم . وبشكل متزايد . بتقديم التدريب ؛ والدعم الاداري ، والمساعدة التقنية لمؤسسات الشرطة والاستخبارات في الخارج • وتعترف سميث ويسون بأن عناصر من شرطة فنلندا . وهولندا . وفنزويلا . والمملكة العربية السعودية . تابعت علومهم في السنوات الاخيرة . في الاكاديمية التابعة للشركة في ماساشوست ؛ وحسب كراس اعلامي أصدرته الشركة ، فان هذه الاكاديمية توفر التدريب في مواضيع مثل الاسلحة النارية ، والاسلحة غير المميتة ، ودور مدرب الاسلحة النارية ؛ ومحاضرات على الاسلحة الاتوماتيكية وتقنية المراقبة الليلية * • وتسمح المختبرات الفدرالية . ايضا . بدخول المتدربين الاجانب الى « مدرسة الاسلحة الكيماوية » السنوية في سالزبورغ ؛ بنسلفانيا . وتدير ندوات حول السيطرة على الشغب للافراد المتخصصين في فرض القانون في مراكز مختارة موزعة في جميع انحاء العالم ** • وبالعودة الى تجارة الكومبيوتر مرة ثانية، نجد انشركة علومالكومبيوتر Computer Sciences of Corporat' الموجودة في لوس انجلوس قدمت التدريب للتقنين في شرطة فيتنام الجنوبية حول عمليات تحليل المعلومات ، كما قدمت المشورة الى الحكومة الايرانية حول تطوير استعمال

= اساليب التصدير التجارية الاعتيادية والعلاقات التنافسية ما بين المصانع المصدرة ؛ ويمكن ان ينتج عنه ، ايضا ، تخفيض الصادرات المحلية ، في الوقت الذي يجب ان نتوسع فيه .

* Advertisement, *Police Chief*, October, 1975, p. 106.

** Telephone interview with Mr. Harry Wells, Federal Laboratories, Inc. Saltsburg, Pa., September 4, 1976.

الكومبيوتر في الاستخبارات واللوجستيك * • وفي الوقت الذي يستحيل فيه تحديد علاقة سببية مباشرة ، فان مثل هذه النشاطات قد زادت منذ توقف برنامج السلامة العامة عن العمل • ومن الواضح انه يمكن الاستنتاج بأن الصادرات غير الثقيلة كهذه ، تلعب ، الان ، دورا مهما في علاقات الامداد مع أنظمة الحكم القمعية في الخارج •

كل هذا يوحي بالحاجة الى تفحص دقيق في مبيعات الشرطة في الخارج ، وتبنّي قيود جديدة على التجارة في تقنية وخدمات فرض القانون •

واذا كان ذلك الاستنتاج يحتاج الى دعم اكثر ، فانه يمكن الحصول عليه من وصول عشر طيارين اوغنديين في تشرين الاول عام ١٩٧٧ « للتدريب في شرطة الجو » في شركة بيل هليوكبتر في فورث ورث Fort Worth ، ليتبعوا بتدريب اضافي في مدرسة أووك غروف فلايت Oak Grove Flight الموجودة ، ايضا ، في تكساس • ويستعمل المعلقون ، عادة ، نعت « غير قابل للوصف » عند الاشارة الى دكتاتور اوغندا • ولا يمكن استعمال تعبير اقل من ذلك لوصف سلوك رجال الاعمال الامريكيين وموظفي وزارة الخارجية الامريكية ،

---

* On Vietnam, see : U.S. Agency for International Development, *Indochina Postwar Reconstruction Assistance*, Presentation to the Congress (Washington, 1973), p. 50; and Time, September 17, 1973, p. 36. On Iran, see: Herbert J. Coleman, «Iran Pushes Modernization of Air Force,» *Aviation Week & Space Technology*, May 7, 1973, p. 15.

الذين سمحوا لرجال ذلك الدكتاتور بدخول البلاد لهذا الغرض .

٦ ـ المناطق المجهولة

قمنا ، حتى الان ، باستعراض المساعدة المقررة او برامج المبيعات ، والتي كانت موضوع بعض المناقشات العامة ، على الاقل . لكن هناك اوجه اخرى لتجارة القمح ، والتي نادرا أو لا تظهر ، ابدا ،للعيان . اخذا بعين الاعتبار الطبيعية الحساسة لمثل هذه النشاطات ، لنا ان نتوقع التكتم البالغ من المؤسسات الحكومية والمصانع الخاصة المرتبطة بهذه التجارة . وهكذا ، ففي الوقت الذي يمكن ، احيانا ، تتبع الخطوط الرئيسية لهذه العمليات ، نستطيع ، فقط ، ان نخمن ما يتعلق بعمقها وهدفها . وبالرغم من ذلك، وبهدف تشجيع النقاش والبحث ، فمن المفيد التعليق على بعض هذه النشاطات الغامضة .

مبيعات الاسلحة السرية : تحظر الانظمة الحالية لوزارة الخارجية اعطاء الرخص لتصدير الاسلحة والذخائر الحربية الاخرى لجنوب افريقيا وروديسيا ، الا ان هذا ، لم يمنع بعض المصانع ، على اية حال ، من البيع لهذه البلدان عبر قنوات سرية . واثبتت الدراسات الحديثة ، على الاقل ، وسيلتين للمراوغة والتحايل على المراقبة على الصادرات الامريكية : (١) الشحن عبر « بلد ثالث » لا ينطبق عليه الحظر ، و (٢) البيع عن طريق الفروع او المنتجين بترخيص في الخارج .

ان استخدام « بلد ثالث » ، كمركز لشحن الصادرات الى جنوب افريقيا ، ظهر للعيان عام ١٩٧٦ ، عندما قادت

تحريات وزارة العدل الى ادانة تاجر أسلحة لانتهاكاته قانون الامن المتبادل لعام ١٩٥٤ (والذي يحدد اجراءات الصادرات العسكرية) ٠ ووفقا لما نشرته الصحافة * ، هناك ، على الافل ، موظف واحد في مصانع كولت ـ والتر بلومان Walter Plowman ،وهو مدير صادرات سابق في قسم الاسلحة، في مصانع كولت ـ والعديد من موظفي وينشيستر Winchester ، التابعة لاولين Olin ، شحنوا كميات كبيرة من الاسلحة والذخائر لتجار اصدقاء في زامبيا ، والمانيا الغربية ، واليونان ، وجزر الكناري ، الذين حولوا كل شيء ، فورا ، الى مستودعات الاسلحة في جنوب افريقيا ٠ واكد بلومان، الذي اعترف في النهاية ، بأن منتجي اسلحة اخرين يشحنون ، بصورة منتظمة ، ذخائر حربية لجنوب افريقيا ، وبأن الحكومة الامريكية « تذعن » بشكل عام ، لمثل هذه الصفقات ٠ وانكر المدراء المسؤولون في كلا المصنعين ، كولت واولن ـ وينشستر ، معرفتهم بالامر ، ولكن القاضي الذي كان ينابع القضية،روبرت زامبانو،Robert G. Zampano من نيوهافن اخبر بلومان بأن مثل هذا المشروع المتقن لا يمكن انجازه « دون تورط عدد كبير من الاشخاص ، وخاصة ذوي مراكز اعلى من مركزك » ٠ اخذا بعين الاعتبار الكميات الكبيرة التي يتعلق الامر بها ـ صدر اولن ، مثلا ، اسلحة تبلغ قيمتها اكثر من ٤٠٠٫٠٠٠ دولارا الى جزر كناري الصغرى ، عام ١٩٧٤ ، نقل معظمها الى جنوب افريقيا ـ ليس صعبا تصديق ادعاء بلومان عن اذعان حكومي٠وحسب التقارير بيع معظم هذه الاسلحة الى سكان جنوب افريقيا البيض (يحظر على السود ، عادة ، اقتناء الاسلحة) ،

* *New Haven Advocate*, October 20, 1976; *Wall Street Journal*, October 21, 1976.

ولكن من المحتمل ان يكون قد وزع بعضه لقـوات الامن و الشرطـــة ٠

وتتدفق التقنية العسكريــة الامريكيــة الــى جنــوب افريقيا ، ايضا ، عن طريق الشركات الفرعية والمنتجــين بتراخيص في الخارج ٠ ويمكن اتمـام مثل هذه الصفقات بتزايد شعبية مشاريع « الانتاج المشترك » ، حيث يمكن للشركات الاجنبية انتـــاج الاسلحــة حسب الرخصة ، او بالتعاون مع مصانع امريكية ٠ فنيا ، لا يمكن بيع أي من انتاج هؤلاء المضاربين لبلدان موضوعة على قائمة الحظر ، ولكن ، عمليا ، من السهل جدا التهرب من مثل هذه القيود ، بسبب الافتقار الى اي نظام مراقبة ٠ وتبين المصادر الصناعية ان العديد من المصانع الايطالية متورط في مثل هذه النشاطات: فمثــلا ، بــاع ايروناوتيكــا مــاشـــي Aeronautica Macchi طائرات لوكهيد ــ٦٠ Lockheed - 60 التي ينتجها بترخيص، الى القوات الجوية في جنوب افريقيا وروديسيا ٠ ويقوم مصنع ايطالي اخر ، رينالدو بياغو Rinaldo Piaggo بانتاج محركات افكو ــ ليكمنج Avco-Lycoming المستخدمة لتزويد العديد من طائرات جنوب افريقيا بالطاقة ، ا٠ام ٣ س بوسبوك ٠ AM. 3C Bosbook وهي طائرة مراقبة واتصال ، و س ــ ٤ أم كودو C-4M Kudu وهو نموذج جنوب افريقي مطور لطائرات لوكهيد ــ٦٠*٠ وبالمثل فان التقنية الاميركية في مجال الصواريخ استخدمت ، كما تشير التقارير ، في صاروخ جو

---

* John W. Taylor, ed., *Jane's All the World's Aircraft, 1970-71* (New York, 1970), pp. 128-32; John W. Taylor, ed., *Jane's All the World's Aircraft, 1975-76* (New York, 1975) pp. 176-7.

جو ـ شافرير Shafrir ، الذي باعته مصانع الطائرات الاسرائيلية ، ذات العلاقة الوثيقة بالمصانع الامريكية * ، الى تشيلي ٠

ويبدو واضحا من كل ما تقدم ان حكومتنا لم تمنع مبيعات الاسلحة المباشرة او غير القانونية الى حكومات ادينت ، غالبا ، بانتهاك حقوق الانسان ٠ وبالتأكيد فان الحجم الكبير لهذه العمليات يوحي بأن بعض الرسميين الامريكيين ، على الاقل ، على علم بما يجري ، واختاروا ، ببقائهم صامتين ، السماح لهم بالانتعاش ٠ ومن المؤكد ان قول بلومان بأن الحكومة « تذعن » لمثل هذه الصفقات ، يؤكد هذا الافتراض ٠ وتقوم وزارة العدل بالنظر في امكانية حدوث مثل هذا التجاهل ، كجزء من تحرياتها عن كولت وونشستر ، ولكن لا توجد تقارير حول التهم المعلقة ، ويمكن ان يكون مفيدا ، قيام الكونغرس باجراء تحقيق في هذا الموضوع ٠

خدمات الحراسة الخاصة : يولي الصحفيون والسلطات المحلية اهتماما متزايدا للنمو الكبير في خدمات الحراسة الخاصة في المدن الامريكية ٠ ففي معظم الولايات ، يفوق عدد الحراس الخصوصيين والمخبرين ، الان ، موظفي فرض القانون العام ، والمصروفات على هذه الخدمات ، تنمو

---

* See, Clarence A. Robinson, J. «Israel Arms Exports Spur Concern», *Aviation Week & Space Technology*, December 13, 1976, pp. 14-15.

على نحو « مقاومة للكساد » بمعدل ١٠ ـ ١٥ ٪ في السنة *
وبالرغم من الفائدة في هذه الظاهرة ، الا انه لم يبذل اي جهد لدراسة نمو وانتشار مثل هذه الخدمات خارج الولايات المتحدة ٠ وكما وسعت الشركات المتعددة القوميات عملياتها في مناطق العالم الثالث المضطربة ، فانها التفتت لمصانع الامن الامريكية مفضلة ذلك على الثقة بالسلطات المحلية لحماية منشآتها الثمينة ٠ وهكذا ، فان اكبر شركات الحراسة الثلاث ـ بنكرتون ، ووليم ج٠ بيرنز انترناشونال سكيوريتي سرفيز ، وويكنهات Pinkerton's, William J. Burns International Security Services, and Wackenhut سجلت جميعها توسعا كبيرا في عملياتها، عبر البحار ٠ فمثلا، توظف ويكنهات ٢٠٠٠ر١ حارسا في البرازيل ، وعددا مقاربا في كولومبيا،واكوادور،وفنزويلا، وجمهورية الدومنيكان**٠ وتقوم بعض هذه المؤسسات بخدمات المخابرات الخاصة ، باستخدام عملاء سابقين في السي٠اي٠ايه٠والاف٠بي٠اي***٠ ولهذه النشاطات ، كما هو ظاهر ، علاقة بتصدير أدوات القمع للعالم الثالث ٠ فماذا يحدث في ما لو اقدم الحراس الامريكيون على تحطيم اضراب في البرازيل ، مثلا ، حيث

---

* James S. Kakalik and Sorrel Wildhorn, The Private Police Industry: Its Nature and Extent (Washington, 1972), p. 4.

وهي جزء من دراسة تقع في اربعة مجلدات ، حول قطاع الشرطة الخاصة ، التي قامت بها مؤسسة راند RAND ، بعقد مع ادارة المساعدة في فرض القانون .

** The Wackenhut Coro., *Annual Report for 1972*, pp. 5-6.

*** See discussion of Intertel (International Intelligence, Inc.) in Jim Hougan, «A Surfeit of Spies,» *Harper's*, December 1974, pp. 52-66.

نعتبر النشاطات النقابية غير قانونية ؟ بالتأكيد أن مثل هذا العمل يمكـن أن يعتبـر (ويمكـن أن يفسره العمـال البرازيليون ، كذلك) على انه تورط امريكي في القمع . ومن الممكن ، ايضا ، ان نتخيل الاوضاع ، حيث يمكن ان تجر مثل هذه القوات الخاصة الى صراعات سياسية ، اذا تعرضت الاملاك الامريكية الى هجوم مـن المتمردين ، او القوات الوطنية ، التي تهدف الـى تخليص بلادهـا مـن المالكين الاجانب . ويمكن حدوث مثـل هذا السيناريـو ، خاصة في الشرق الاوسط ، حيث تعتمد العديد مـن شركات النفط على قواتها الخاصة لحماية عمليات الحفر والضخ . وبينما يبدو واضحا ، بأن مثل هذا الاصطدام يمكن أن يؤثر مباشرة ، على العلاقات الخارجية الامريكية ، فليس هناك اي تدبير قانوني لمراقبة عمليات الحراسة في الخارج .

العمليات السرية للاستخبارات : كتـب الكثـير عـن العمليات السرية للسي.اي.ايه. في الخارج ، وليس ثمة ما يدعو لمتابعة هذا الموضوع باستفاضة . وعلى اية حال ، فمن المهم الاشارة الى ان مثل هذه النشاطات تتطلب ، عادة ، تعاونا مع وكالات استخبارات اجنبية ، و/أو منظمات ارهابية سرية ، ادينت بشن هجمات على منظمات وحركات منشقة . ففي تشيلي ، مثلا ، كانت حملة السي.اي.ايه. ، « لزعزعة » حكومة الليندي ، قد تضمنـت الدعم للفرق اليمينية المتطرفة ، مثل باترياي ليبرتاد Patria y Libertad

---

* U.S. Senate, Select Committee to Study Government Operations with Respect to Intelligence Activities, *Covert Action in Chile, 1963-73*, Staff Report, 94th Cong., 1st Sess., 1975, pp. 30-1.

(الوطن والحرية) ، التي نسب اليها اغتيال الكثير من القادة الموالين للينديي* · وتعمل فرق مشابهة في اماكن اخرى من امريكا اللاتينية ـ فرقة الدبث سكواد Death Squad في البرازيل،لامانو بلانكو La Mano Bianco (الكف البيضاء) في غواتيمالا ، لاباندا La Banda (العصابة) في جمهورية الدومنيكان ، و « التحالف الارجنتيني المعادي للشيوعية » الجديد Argentine Anti-Communist Alliance — وهناك بعض الدلائل عن اتصال السي·اي·ايه· مع رجال الشرطة « خارج الخدمة » ، والذين يشكلون قوات هذه الفرق · وهكذا ، ففي الاورغواي ، ادعى نيلسون بارديسيو Nelson Bardesio ، مصور الشرطة بأن العملاء الامريكان كانوا يلتقون ، بشكل منتظم ، مع وكالة الشرطة السرية المرتبطة بفرقة ديث سكواد المحلية ** · وبالرغم من ان مثل هذه الدلائل غير نهائية ، الا انها مقنعه لدرجة كافية لكي تبرر اجراء تحقيق من قبل محققين مقتدرين ·

وبالمثل ـ فان التقارير الاخيرة التي تشير الى ان السي·اي·ايه· دعمت وكالة الاستخبارات الاجنبية ، من خلال تقديم ملايين الدولارات لقادة بارزين تستدعي ، مزيدا

---

* U.S. Senate, Select Committee to Study Government Operations with respect to Intelligence Activities, *Covert Action in Chile, 1963-73*, Staff Report, 94th Cong., 1st Sess., 1975, pp. 30-1.

** La Opinion (Montevideo), May 17 and 18, 1972. See also: «Urguay Police Agent Exposes U.S. Advisers, *NACLA's Latin America Report* (July-August, 1972) pp. 20-5.

من التحقيق • ومن بين هؤلاء : الملك حسين ، ملك الاردن ، والرؤساء تشان كـــاي تشيــك ، رئيس تايــوان ، رامون ماغسايساي ، رئيس الفلبين ، سنغمان ري ، رئيس كوريا الجنوبية ، سيسي سيكي موبوتو ، رئيس زائير ، ونغوين فان ثيو ، رئيس فيتنام الجنوبية •وسجلت هذه المدفوعات، مبدئيا ، كرشوات او مكافآت لولائهم ، الا انها ادرجت ، فيما بعد ، كمساعدات مالية مقابل خدمات استخبارية لهذه البلدان • ومهما يكن من امر ، فان هذه الاموال استخدمت في النهاية لاطالة عمر أنظمة حكم قمعية ووحشية •

ثالثا : الاستنتـاجـات

بعد تمحيص الدلائل المقدمة سابقا ، فليس ثمة مفر من استنتاج ان الولايات المتحدة ، وحكومتها ، ومصانع الاسلحة فيها ، متورطة ، الى اقصى حد في توريد تكنولوجيا القمع لحكومات اجنبية ، بما فيها بعض أكثر ديكتاتوريات العالم سوء سمعة . وهناك عدد من الحالات الموثقة ، تدل على ان هذه الحكومات استخدمت معداتنا اقتل ، او تشويه ، او قامت ، بشكل اخر ، باضطهاد المعارضين المدنيين ، خرقا للقانون الوطني والدولي . وحسب قيمنا وتقاليدنا ، فان المساعدة على ارتكاب جريمة يعادل اشتراكك فيها . وبالتأكيد ، يجب ان ينطبق هذا على الاشتراك في الظلم والاضطهاد . واذا ما رغبنا في الوفاء بتعهد امريكا ان « نتحدث بقوة عندما تتعرض حقوق الانسان للتهديد » ، كما اكد ذلك الرئيس كارتر ، في ٩ شباط ١٩٧٧ ، فليس امامنا اي خيار اخلاقي ، الا ان نبدأ بأنفسنا ، وان نفكك انابيب نقل التكنولوجيا القمعية التي اسهمت في خلق وحشية واضطهاد متناهيين .

ومثل هذا العمل مرهون بمبدأ اساسي اخر : سياسه عدم التدخل في الشؤون السياسية الداخلية لبلد اخر ·وبالرغم من اساءة استعماله ، غالبا ، فان هـذا المبدأ احتوى على موضوع رئيسي لسياستنا الخارجية ، منـذ ايام جـورج واشنطن · وخلال الحرب الباردة ، تم التخلي عن هذا المبدأ لمصلحة المبدأ الشامل المسمى بـ « الامن القومي » · واصبحت السياسة الامريكية مرتبطة ، بشكل متزايد ، ومهما كان الثمن ، ببقاء حكومات اجنبية معينة ، الى ان بينت لنا فيتنام حماقة هذا التصور · والان ، بعد ان تحررنا من ذلك المستنقع ، يتوجب علينا تبني سياسة خارجية اكثر تقيدا وواقعية ، سياسة تعيد الاولويـة لمبدأ عـدم التدخـل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخـرى · ويجب على مثل هذه السياسة ان تمنع ، بدون مواربة ، تقديم اي نوع من الدعم الى قـوات الشرطة او الامن الداخلي لاي حكومة اخرى ، بغض النظر عن مدى عدالة نظامها القانوني ·

والى جانب هذه الاعتبارات السياسيـة والاخلاقيـة ، فان ثمة عقابا شديدا للتراخي : حيث ان انابيـب القمـع ستؤدي ، بشكل متزايد ، الى **فائض معـاكس** من العنف السياسي · لانه ، بالتورط في خلق وانعاش الانظمة القمعية والسلطوية في الخارج ، لا نستطيع ان نأمل التهـرب من تخريبها عندنا · فقد ارسلت حكومات كوريا الجنوبيـة وتشيلي اتباعها للولايات المتحدة لافساد مؤسساتنا (بما فيها الكونغرس نفسه) او لقتل مواطنينا وضيوفنا (كما فـي مسألـة اغتيال اورنلـدو ليتلييه ورونـي مـورفيت Orlando Letelier and Ronnie Moffit ، في واشنطن ، في ٢١ ايلول ١٩٧٦) · فاذا كـان علينا حماية حرياتنا واستقلالنا من تدفق البربرية ، فانه يجـب علينا

التوقف عن تصدير أدوات القمع الى الحكومات الاجنبية ٠

ان شبكة القوانين والسياسات التي حاولت ان اصفها معقدة جدا ، وخطورتها بالغة الاهمية ، ومن الممكن ان لا نتمكن من السيطرة عليها تماما من خلال تشريع الكونغرس٠ لقد خلقنا وحوشا رهيبة في السياسة والادارة ، وكالاقزام ، قمنا بمحاولة ابقائها مكانها ٠ ولن نستطيع النجاح ، مثلا ، في ايقاف كل اشكال الدعم لحكومات دكتاتورية اجنبية ، طالما بقيت واشنطن ملتزمة بنظام التحالف القائم ٠وواجبنا الاول ، هو سد كل الثغرات في قانون الحظر لعام ١٩٧٤ ، الذي اقره الكونغرس ، والذي يحظر تقديم المساعدات لقوات الشرطة في الخارج ٠وبهذا الجهد ، يبقى المبدأ الذي تنص عليه المادة ٦٦٠ من قانون المساعدة الخارجية ، ملائما : لن تستخدم اية مساعدة « لتقديم التدريب او النصيحة ، او اية مساعدة مالية للشرطة ، والسجون ، او اية قوات اخرى لفرض القانون » ٠ ولسوء الحظ ، فان الاستثناءات التي تحتال بها الحكومة ، غيرت هذا المبدأ ، الى حد يفوق الوصف ٠ ولهذا لا يحتاج الكونغرس ، فقط ، الى اعادة تأكيد الهدف الاساسي للمادة ٦٦٠ ـ عدم تقديم اية مساعدة لقوات الشرطة الاجنبية ـ ولكن ، ايضا ، لارساء شروط محددة لضمان التنفيذ ٠ والاجراءات التي يجب تبنيها هي :

● منع استخدام اموال برنامج مكافحة المخدرات الدولي ، لدعم عمليات الشرطة المتعلقة بغير المخدرات ، وأسلم طريقة لتحقيق ذلك ، هي تخصيص التدريب ضد المخدرات وحظر توزيع الاسلحة في المستقبل تحت رعاية برنامج مكافحة المخدرات ٠

الحاليين ، سابقة في هذا الصدد ·وهناك اساس موجود لعملية كشف وتحديد المنتهكين الدائمين (ضمن المادة ٥٠٢ ب من قانون المساعدة الخارجية) · وهكذا ، فان المهمة الملقاة على عاتق الكونغرس ، هي توسيع حدود الاجراءات المتخذة ضد تشيلي ، لتشمل كل الحكومات التي تسيء فعليا ، الى حقوق مواطنيها · وبالتأكيد ، فاننا لا نستطيع ان نسمح للمصانع الامريكية ان تنتفع من بربرية الانظمة القمعية ·

واخيرا ، فان على الكونغرس ، ايضا ، مواجهة المشكلة الرئيسية ، وهي التخلي عن مبدأ « الامن القومي » · فحتى الان ، تضمنت كافة التشريعات حول الشؤون الخارجية نصا ، بامكان ازالة القيود على حرية الادارة ـ مثل ايجاد معايير تعتمد حقوق الانسان عند توزيع المساعدة العسكرية ـ فيما اذا قرر الرئيس بأن مصالح الامن القومي تتطلب ذلك ·

وكما لاحظنا في البداية ، عرّفت كافة الادارات الاخيرة ، مصالح الامن القومي بأوسع التعابير الممكنة ، مما سهل المصادقة على تقديم المساعدة الى قوات الامن الداخلية لحكومات اجنبية ، موالية للولايات المتحدة · واتبع الرئيس كارتر الاسلوب نفسه ، في ٢٤ شباط ١٩٧٧ ، عندما اعلن ان مصالح الامن القومي ، تجبرنا على تقديم المساعدة الى الحكومات العرفية في كوريا الجنوبية والفلبين ، وذلك بالرغم من الادلة الواضحة عن انتهاكاتها لحقوق الانسان ·

وبالابقاء على استثناء الامن القومي ، قام الكونغرس ، في الواقع ، بالغاء القيود ذاتها ، التي سعى لفرضها على المساعدة المقدمة لانظمة دكتاتورية في الخارج · واذا ما

لدعم الوحدات العسكرية الاجنبية ، والتي تقوم بعمل فرض القانون على اساس موسمي او دوري ، او لاية مؤسسات او تسهيلات تخدم الشرطة بالاضافة الى الوحدات العسكرية ٠

● منع استخدام اموال البرنامج الدولي للتعليم والتدريب العسكري ، لتدريب عسكريين اجانب ، يعملون في فرض القانون او وظائف امن داخلي ، او تقديم التدريب من اي نوع لافراد في وحدات تقوم بأعمال الشرطة على اساس موسمي او دوري ٠

● منع استخدام اعتمادات المبيعات العسكرية الخارجية ، او ضمانات القروض بتمويل شراء الاسلحة ، او المعدات ، او الخدمات المعدة للاستخدام من قبل فرض القانون او الامن الداخلي ، او من قبل القوات العسكرية التي تقوم بأعمال الشرطة على اساس موسمي او دوري ٠

ولكن ، حتى لو كفل الكونغرس اذعانا كاملا لقانون الحظر لعام ١٩٧٤ ، حول تقديم المساعدة لمؤسسات الشرطة الاجنبية ، فان هذا ليس كافيا ٠ اذ يجب عليه ، فيما بعد ، ان يمنع بيع الاسلحة ، والذخيرة ، والكمبيوتر ، وأجهزة قمع الشغب ، وأجهزة المراقبة ، وغيرها من معدات الامن الداخلي الثقيلة ، الى حكومات اجنبية ، على الاقل ، تلك التي تشكل نماذج ثابتة للانتهاكات الفاضحة لحقوق الانسان ٠ ويجب ان يشمل الحظر ، ايضا ، العمليات المتعلقة بالامن الخاص بالشركات الموجودة في تلك البلاد ، حيث تترادف السلطة مع القمع ٠ واعتبر تصويت الكونغرس ، في عام ١٩٧٤ ، بتحريم بيع الذخائر الحربية لحكام تشيلي

اردنا الوصول الى تنفيذ تام للحظر ، الذي فرض عام ١٩٧٤ ، على المساعدة المقدمة للشرطة . فعلى الكونغرس ان يرفض بوضوح اي تفسير للامن القومي ، يمكن ان يستخدم لاقرار تقديم الدعم لقوات الشرطة والامن الداخلي في الخارج • وبالتأكيد ، فاننا نستطيع الاصرار على ان المبادىء الاساسية لحقوق الانسان وسياسة عدم التدخل ، تحول دون تبني اية سياسة تؤيد تورطنا في عمليات الشرطة الداخلية لحكومات اجنبية •

مبيعات الاسلحة الامريكية لقوات الشرطة في العالم الثالث .
١٩٧٣ — ٧٦ .
جمع دان فولمان ومايكل كلير
وتتضمن مبيعات المصانع الامريكية التالية فقط

C.G : Cadillac Cage Co., Warren, Michigan

والتي تنتج العربات المصفحة V-150 كوماندو (فرع من مصانع Ex-Cell-O Corp.) .

CI : Colt Industries, New York, N.Y.,

منتج اسلحة الشرطة

FC : Federal Cartridge Co., Minneapolis, Minnesota

(احدى الولايات المتحدة الامريكية)

FI : Fargo International, Kensington, Md., (Maryland)

موزعي اسلحة الشرطة

FL : Federal Laboratories, Inc., Saltsburg, Pa., (Pennsylvania)

منتجي الغازات المسيلة للدموع ومعدات الشرطة الاخرى (فرع من Breeze Corp.)

GOEC : General Ordnance Equipment Corp., Pittsburgh, Pa., (Pennsylvania)

منتجي قنابل ميس ومعدات الشرطة الاخرى (فرع من Smith and Wesson)

HS : High Standard Sporting Firearms, Hamden, Conn., (Connecticut)

JA : Jonas Aircraft and Arms Co., New York, N.Y.,

منتجي اسلحة الشرطة

MAC : Military Armament Corp.,

منتجي الاسلحة الرشاشة

PW : Polak, Winter and Co.,

مصدري معدات الشرطة

RA : Remington Arms Co., Bridgeport, Conn.,

منتجي البنادق والذخيرة (يسيطر عليه E.I. Du Pont de Nemours and Co.)

S & W : Smith and Wesson, Springfield, Mass. (Massachusetts)

منتجي الاسلحة اليدوية ، الذخيرة ، الغازات المسيلة للدموع ، ومعدات الشرطة الاخرى (فرع من Bangor Punta Corp.)

WI : Winchester International, New Haven, Conn.,

منتجي البنادق والذخيرة (فرع من Olin Corp.)

المصدر : تراخيص التصدير الصادرة لهذه المصانع عن مكتب مراقبة الذخيرة ، وزارة الخارجية الامريكية .

(الاختزالات الاخرى موجودة في نهاية الجدول)

Latin America

Quantity	Manufacturer & Product	Exporter	Date of License (Mo-Yr)	Recipient
ARGENTINA				
25	MAC Model # 10 9mm Para SMG barrels	MAC	4-73	deleted
35	MAC Model # 10 9mm Para SMG trigger mech.	MAC	4-73	deleted

Qty.	Manufacturer & Product	Exporter	Date	Recipient
20	HS Model # 10B 12-ga. semi-automatic shotguns	PW	1-74	Argentina police
?,000 rds.	S+W .357 cartridges	PW	2-74	Argentina police
20	S+W .357 cal. revolvers	PW	2-74	Argentina police
8	HS Model # 10 12-ga. shotguns	PW	6-74	Argentina police
16	.357 cal. revolvers	PW	6-74	Argentina police
23	HS Model # 10 12-ga. shotguns	PW	6-74	Argentina police
35	HS Model # 10 12-ga. shotguns	PW	9-74	Argentina Federal Police
2	GOEC Star-tron night viewers	S+W	10-74	Argentina Federal Police
30	.357 cal. revolvers	PW	12-74	Argentina Federal Police
100	CI .357 revolvers	CI	1-75	Argentina police

BAHAMAS

20,000 rds.	S+W S9-115FMS ammunition	S+W	4-75	Bahamas Police

BERMUDA

10,000 rds.	S+W 12HV ammunition	S+W	7-74	Bermuda Police
2,000 rds.	S+W S38-158RN ammunition	S+W	7-74	Bermuda Police
4,000 rds.	S+W S38-110-JHP ammo.	S+W	7-74	Bermuda Police
24	S+W Mk.11 12-ga. barricade-piercing projectiles	S+W	7-74	Bermuda Police
12	FL #280 CN Federal Streamer	FI	8-74	Bermuda Prison System
12	FL #221 Aerotrol tear gas batons	FI	8-74	Bermuda Prison System
36	FL #284 CN gas cartridges	FI	8-74	Bermuda Prison System
6	FL 1.5" cal. gas guns	FI	10-74	Bermuda Regiment
6	CI M16 automatic rifles	FI	12-74	Bermuda Police

BOLIVIA

12	S+W .38 cal. revolvers	S+W	12-74	Min. of Interior-Migracion
5	S+W .357 cal. revolvers	S+W	12-74	Min. of Interior-Migracion
48	S+W gas grenades and projectiles	S+W	6-75	U.S. Military Attache, La Paz, for demonstration to Bolivian Police
12	GOEC Chemical Mace	S+W	6-75	(same as above)

Qty.	Manufacturer & Product	Exporter	Date	Recipient
BRAZIL				
10,000 rds.	FC #380-AP .380 cal. M/C ammunition	FI	8-73	National Service of Information
88	Varo #6000 Nite Viewer	FI	12-75	Brazilian Army
60	Redfield #117001 rifle scopes	FI	1-76	Brazilian Army
314	FL #201 37mm gas guns	FI	2-76	Brazilian Army
[illegible]	GOEC MK V Chemical Mace	FI	2-76	Brazilian Army
16[illegible]	FL CS gas generators	FI	2-76	Brazilian Army
[illegible]	FL #235 CM gas kits and #201 gas guns	FI	2-76	Brazilian Army
[illegible]	FL #6604 gas masks	FI	2-76	Brazilian Army
[illegible] qts.	FL CN gas formula	FI	2-76	Brazilian Army
334 qts.	FL smoke fog formula	FI	2-76	Brazilian Army
1,000*	shotguns*	?	2-76	Rio de Janeiro Police
	chemical agent equipment (est. $103,201)*	?	2-76	Government of Brazil
[illegible]	S+W .357 cal. revolvers	S+W	3-76	Regional Police Sao Paulo
[illegible]	S+W .38 cal. revolvers	S+W	3-76	Regional Police Sao Paulo
1[illegible]	Redfield #117001 rifle scopes	FI	4-76	Brazilian Army
[illegible]	GOEC MK V Chemical Mace	FI	4-76	Brazilian Army
[illegible]	[illegible] M1A1 rifles	FI	6-76	Sao Paulo military police
CHILE				
misc.	firearms parts	CI	12-74	Carabineros
[illegible] rds.	S+W 532-38RN ammunition	S+W	1-75	Carabineros
[illegible]	.38 revolvers	CI	8-75	Chile police
COLOMBIA				
[illegible]	MAC Model #11 .380 cal. SMG	MAC	8-73	deleted
100	FL #2012 gas guns	JA	3-74	National Police
100	FL #452 gas grenade launchers	JA	3-74	National Police
2,000	FL #445 gas cartridges	JA	3-74	National Police
2[illegible]	FL #715 armored bomb squad suits	JA	3-74	National Police
[illegible]	FL Federal Fogger gas generators	JA	3-74	National Police
[illegible] gal.	FL CN gas formula	JA	3-74	National Police
[illegible] gal.	FL CS gas formula	JA	3-74	National Police
1,[illegible]	FL #119 CN gas grenades	JA	3-74	National Police
4	Javelin Electronic #220 Night Vision system	FI	4-74	Navional Police
1[illegible]	MIECO P-25A telephone scramblers	FI	5-75	National Police
10	MIECO P-10 radio scrambler	FI	5-75	National Police
100	MAC Model #10 9mm SMG	MAC	6-74	deleted

Qty.	Manufacturer & Product	Exporter	Date	Recipient
COLOMBIA				
200	MAC 9mm magazines	MAC	6-74	deleted
230	.357 revolvers	CI	6-76	Min. of Defense
100	.38 revolvers	CI	6-76	Min. of Defense
3,500	revolvers*	?	2-76	National Police
COSTA RICA				
24	GOEC Mk.VII Chemical Mace batons	S+W	4-74	Costa Rica police
24	GOEC Mk.IV Chemical Mace	S+W	4-74	Costa Rica police
6,000 rds.	S+W ammunition	S+W	7-74	Costa Rica police
1,000	revolvers*	?	10-75	Proveeduria Nacional
50,000	cartridges*	?	10-75	Proveeduria Nacional
1,000	protective masks*	?	10-75	Proveeduria Nacional
	chemical agent equipment* (cost: $13,713)	?	10-75	Proveeduria Nacional
DOMINICAN REPUBLIC				
1,000	.45 cal. magazines	JA	4-75	National Police
50,000 rds.	9mm Luger pistol cart.	JA	4-75	National Police
200	Colt .45 cal. revolvers	JA	12-75	National Police
ECUADOR				
10,000	S+W .38 cal. revolvers	JA	12-74	National Police
2,000	FL #280 CN	JA	?-74	National Police
500	FL #282 Federal Streamer	JA	?-74	National Police
5,000	FL #112 CN gas grenades	JA	?-74	National Police
1,000	FL #206 and #219 CN gas proj.	JA	?-74	National Police
500	FL #203 CN gas cartridges	JA	?-74	National Police
450	FL #280 CN Federal Streamer	FI	5-75	Comm. de Transito
GUATEMALA				
120	.38 cal. revolvers	CI	6-74	National Police
640	carbines*	?	11-75	National Police
160,000	cartridges*	?	11-75	National Police
1,000	.38 cal. revolvers	CI	12-75	National Police
HAITI				
6	C-G V-150 Commando armored cars	C-G	9-73	Palace Guard
1	Mecar 90mm cannon for armored car	C-G	2-74	Palace Guard
1	Oerlikon 20mm cannon for armored car	C-G	2-74	Palace Guard

Qty.	Manufacturer & Product	Exporter	Date	Recipient
HONDURAS				
30	S+W .357 cal. revolvers	S+W	4-74	Cuerpo Especial de Seguridad
73	S+W .38 cal. revolvers	S+W	8-74	Cuerpo Especial de Seguridad
30	S+W .38 cal. revolvers	S+W	12-74	Customs Patrol
200	S+W .38 cal. revolvers	S+W	1-76	Honduras police
36	S+W 9mm revolvers	S+W	1-76	Armed Forces HQ
100	S+W .38 cal. revolvers	S+W	4-76	Honduras police
JAMAICA				
5	C-G V-150 Commando armored cars	C-G	5-73	Min. of Defense
100	S+W #17 CN gas projectiles	S+W	2-74	Government of Jamaica
100	S+W #21 37mm CN gas shells	S+W	2-74	Government of Jamaica
50	S+W #2 CN gas grenades	S+W	2-74	Government of Jamaica
100	S+W #2 CS gas grenades	S+W	2-74	Government of Jamaica
[illegible]	S+W #17 CN gas grenades	S+W	10-74	Government of Jamaica
MEXICO				
[illegible]	S+W .38 cal. revolvers	S+W	10-74	Guadelajara Metropolitan Police
[illegible]	S+W .38 cal. revolvers	S+W	10-74	Judicial Police
200	S+W .38 cal. revolvers	S+W	6-75	Judicial Police
24	S+W #[illegible] CN gas grenades	S+W	7-75	Televisa, S.A. for building security
100	GOEC Mk.IV Chemical Mace	S+W	7-75	Televisa, S.A.
50	GOEC Mk.III Chemical Mace	S+W	7-75	Televisa, S.A.
6	GOEC Mk.303A Star-tron viewer	S+W	1-76	Sec. de Marina
20,000 rds.	S+W S38 110JHP ammunition	S+W	1-76	Sec. de Marina
150	GOEC Mk.V Chemical Mace	S+W	2-76	Sec. de Marina
NETHERLANDS ANTILLES				
30 qts.	S+W Pepper Fog gas formula	S+W	7-74	Netherlands Antilles police
50,000 rds.	FC .38 cal. pistol ammunition	JA	3-75	Curacao Airport Criminal Dept.
3,000 rds.	FC .25 cal. pistol ammunition	JA	3-75	Curacao Airport Criminal Dept.
5,000 rds.	FC .22 cal. rifle ammunition	JA	3-75	Curacao Airport Criminal Dept.

Qty.	Manufacturer & Product	Exporter	Date	Recipient
110	FL #555 CS gas grenades	FI	3-76	Curacao police
125	FL #514 CS gas grenades	FI	3-76	Curacao police
400	FL #110 smoke grenades	FI	3-76	Curacao police
35	FL #289 CN Federal Streamer	FI	3-76	Curacao police
40 qts.	FL CS gas formula	FI	3-76	Curacao police
1	GOEC Pepper-Fogger gas generator	FI	3-76	Curacao police
3	Javelin #223 Nite Vision systems	FI	3-76	Curacao police
NICARAGUA				
189	S+W .38 cal. revolvers	JA	11-73	National Guard
210	S+W .38 cal. revolvers	JA	5-74	National Guard
100	S+W .38 cal. revolvers	S+W	6-74	National Guard
189	S+W .38 cal. revolvers	JA	11-73	National Guard
210	S+W .38 cal. revolvers	JA	5-74	National Guard
100	S+W .38 cal. revolvers	S+W	6-74	National Guard
10	S+W .22 cal. revolvers	S+W	6-74	National Guard
175	S+W .38 cal. revolvers	S+W	10-74	National Guard
10	S+W .32 cal. revolvers	S+W	10-74	National Guard
357	S+W .38 cal. revolvers	S+W	11-74	National Guard
175	S+W .38 cal. revolvers	S+W	12-74	National Guard
150	FL Model-P armored vests	JA	2-75	National Guard
12	FL #201Z 1.5" cal. gas guns	JA	2-75	National Guard
100	FL #570 Spedeheat CS gas projectiles	JA	2-75	National Guard
100	FL #530 CS gas projectiles	JA	2-75	National Guard
165	S+W .38 cal. revolvers	S+W	4-75	National Guard
322	S+W .38 cal. revolvers	S+W	10-75	National Guard
PANAMA				
40,000	FC .38 cal. cartridges	JA	3-75	National Guard
500	rifles*	?	4-75	National Guard
5	FL #201Z 1.5" cal. gas guns	JA	6-75	National Guard
5	FL #450A grenade launchers	JA	6-75	National Guard
750	FL #560 Spedeheat CS gas projectiles	JA	6-75	National Guard
750	FL #219 Spedeheat CN gas projectiles	JA	6-75	National Guard
750	FL #119 CN gas grenades	JA	6-75	National Guard
750	FL #519 CS gas grenades	JA	6-75	National Guard
750	FL #115 CN gas grenades	JA	6-75	National Guard
750	FL #515 CS gas grenades	JA	6-75	National Guard
1,000	US Army surplus M-17 gas masks	JA	8-75	National Guard
PARAGUAY				
5	CI .357 cal. revolvers	CI	2-73	deleted
10	CI .22 cal. pistols	CI	2-73	deleted

Qty.	Manufacturer & Product	Exporter	Date	Recipient
PARAGUAY				
65	HS .22 cal. semi-automatic pistols	CI	1-74	Paraguay police
100	S+W .38 cal. revolvers	PW	2-74	Paraguay police
57	CI .357 cal. revolvers	CI	3-74	Cooperativa Policial Ltda.
40	CI .38 cal. revolvers	CI	3-74	Cooperativa Policial Ltda.
45	CI .22 cal. revolvers	CI	3-74	Cooperativa Policial Ltda.
60	CI .45 cal. pistols	CI	3-74	Cooperativa Policial Ltda.
25	CI .357 cal. revolvers	CI	4-74	Cooperativa Policial Ltda.
80	CI .357 cal. revolvers	CI	9-74	Cooperativa Policial Ltda.
10	CI .32 cal. revolvers	CI	9-74	Cooperativa Policial Ltda.
20	CI .38 cal. revolvers	CI	9-74	Cooperativa Policial Ltda.
34	S+W .38 cal. revolvers	S+W	10-74	Paraguay police
27	S+W .357 cal. revolvers	S+W	10-74	Paraguay police
3	CI .357 cal. revolvers	CI	2-75	deleted
20	CI .38 cal. revolvers	CI	2-75	deleted
26	S+W .38 cal. revolvers	S+W	7-75	Paraguay police
6	S+W .32 cal. revolvers	S+W	7-75	Paraguay police
5	S+W .22 cal. revolvers	S+W	7-75	Paraguay police
8	S+W .357 cal. revolvers	S+W	7-75	Paraguay police
25	S+W .38 cal. revolvers	S+W	2-76	Paraguay police
5	S+W .22 cal. revolvers	S+W	2-76	Paraguay police
5	S+W 9mm cal. revolvers	S+W	2-76	Paraguay police
10	S+W .357 cal. revolvers	S+W	[illegible]-76	Paraguay police
PERU				
	chemical agents* (cost: $23[illegible],640)	?	4-75	Civil Guard
1,500	FL #115 CN gas grenades	JA	12-75	Civil Guard
1,260	FL #515 CS gas grenades	JA	12-75	Civil Guard
3,500	revolvers	?	1-76	Min. of Interior
TRINIDAD & TOBAGO				
50	FL #6003 gas masks	FI	9-73	Trin. & Tobago police
2	FL #452 shotgun launchers	FI	9-73	Trin. & Tobago police
50	FL #455 12-ga. launcher cartridges	FI	9-73	Trin. & Tobago police
6	FL #2012 1.5 cal. gas guns	FI	4-75	Trinidad police
200	FL CN gas grenades	FI	4-75	Trinidad police
6	FL #450A gas gun launchers	FI	4-75	Trinidad police
50	FL #457 gas gun launcher cartridges	FI	4-75	Trinidad police

Qty.	Manufacturer & Product	Exporter	Date	Recipient
TRINIDAD & TOBAGO				
100	FL #206 CN gas projectiles	FI	4-75	Trinidad police
100	FL #233 CN blast projectiles	FI	4-75	Trinidad police
200	FL #6003 gas masks	FI	4-75	Trinidad police
12	S+W #21 37mm cal. CN gas shells	S+W	12-75	Trinidad Prison Department
12	S+W #17 37mm cal. CS gas projectiles	S+W	12-75	Trinidad Prison Department
URUGUAY				
1,134	S+W .38 cal. revolvers	S+W	12-75	Min. of Interior
2,000 rds.	S+W S9-115FMC ammunition	S+W	1-76	Navy
VENEZUELA				
75	S+W .38 cal. revolvers	S+W	7-74	Technical Judicial Police
25	S+W 9mm cal. pistols	S+W	7-74	Tech. Jud. Police
200	S+W CS gas grenades	S+W	9-74	Caracas police
1,000	S+W .38 cal revolvers	S+W	11-74	Tech. Jud. Police
50	S+W 9mm cal. pistols	S+W	11-74	Tech. Jud. Police
5	MAC M11/380 SMG	MAC	12-74	deleted
10	MAC M11/380 magazines	MAC	12-74	deleted
6	S+W .38 cal. revolvers	S+W	2-75	Min. of Justice
6	S+W .357 cal. revolvers	S+W	2-75	Min. of Justice
8	S+W .38 cal. revolvers	S+W	6-75	Min. of Justice
266	S+W .38 cal. revolvers	PW	6-75	Venezuela police
50	S+W gas masks	PW	6-75	Venezuela police
100	S+W CN gas grenades	PW	6-75	Venezuela police
1,000	S+W .12 cal. CN shells	PW	6-75	Venezuela police
200	GOEC Mk.IV Chemical Mace	S+W	7-75	Caracas police
200	S+W #15 CN rubber ball gas grenades	S+W	8-75	Min. of Interior Affairs
14	CI revolvers & pistols	CI	9-75	Venezuela police
150,000	S+W C38N .38 cal. pistol cases	S+W	10-75	Caracas police
50	GOEC Mk.VIII Chemical Mace	S+W	10-75	Terr. Fed. Delta Amacuro police
1,650	CI .38 cal. revolvers	CI	11-75	Tech. Jud. Police
750	S+W .38 cal. revolvers	S+W	12-75	Min. of Communica.
24,000 rds.	S+W S38-158RN ammunition	S+W	12-75	Min. of Communica.
591	S+W .38 cal. revolvers	S+W	12-75	Carabobo police
100	S+W CS gas grenades	S+W	12-75	Monagas police
15	CI revolvers & pistols	CI	1-76	Venezuela police
30	S+W .38 cal. revolvers	S+W	1-76	Military Intellig.
400	S+W .38 cal. revolvers	S+W	2-76	Monagas police
10,000 rds.	S+W S38-115RN ammunition	S+W	2-76	Monagas police
10	S+W 37mm cal. gas guns	S+W	2-76	Laras State Police
710	S+W .38 cal. revolvers	S+W	2-76	Laras State Police
200	S+W #1412 gas masks	S+W	3-76	Portuguesa State Police
300	S+W .38 cal. revolvers	S+W	3-76	Port. State Police

Qty.	Manufacturer & Product	Exporter	Date	Recipient
VENEZUELA				
12	S+W #1310 gas guns	S+W	3-76	Port. State Police
300	S+W #1092 CS gas grenades	S+W	3-76	Port. State Police
200	S+W #1182 37mm cal. CS gas projectiles	S+W	3-76	Port. State Police
80	GOEC Mk.IV Chemical Mace	S+W	3-76	Port. State Police
45	S+W gas masks	S+W	3-76	Yaracuy State Police
200	S+W #15 CS rubber ball gas grenades	S+W	3-76	Yar. State Police
200	S+W #17 CS gas projectiles	S+W	3-76	Yar. State Police
50	GOEC Mk.IV Chemical Mace	S+W	3-76	Yar. State Police
710	S+W .38 cal. revolvers	S+W	3-76	Laras State Police

Near East & South Asia

Qty.	Manufacturer & Product	Exporter	Date	Recipient
BAHRAIN				
1,000	rds. S+W S38-158RN ammunition	S+W	10-74	Public Security HQ
30	S+W 9mm cal. revolvers	S+W	3-75	Public Security HQ
10,000	rds. S+W S9-90JSP ammunition	S+W	4-75	Public Security HQ
1,000	rds. S+W S38-158 ammunition	S+W	4-75	Public Security HQ
50	S+W .38 cal. revolvers	S+W	11-75	Public Security HQ
20,000	rds. S+w .38 cal. ammunition	S+W	11-75	Public Security HQ
DUBAI				
60	CI .38 cal. revolvers	CI	4-74	Dubai Police Airwing
12	CI & RA .38 cal. revolvers	CI	4-75	Emirate Palace Officers
2,000	rds. CI & RA .38 cal. ammunition	CI	4-75	Emirate Palace Officers
EGYPT				
100	FL gas guns	JA	12-74	Egypt police
5,000	FL CN gas projectiles	JA	12-74	Egypt police
GREECE				
372	S+W .32 cal. revolvers	JA	11-73	Agrarian Police
100	FL #2012 gas guns	JA	9-74	Athens Police
60	FL #6004 gas masks	JA	9-74	Athens Police
500	S+W .38 cal. revolvers	JA	1-75	Government of Greece

Qty.	Manufacturer & Product	Exporter	Date	Recipient
INDIA				
600	S+W #310 37mm cal. gas guns	S+W	4-74	India police
15,000	S+W #18 37mm cal. CN long-range gas projectiles	S+W	4-74	India police
15,000	S+W #18 37mm cal. CN short-range gas projectiles	S+W	4-74	India police
35,000	S+W #18 37mm cal. CN long-range gas projectiles	S+W	11-75	India police
IRAN				
4,000	CI .38 cal. revolvers	CI	5-73	National Police
300,000 rds.	WI .38 cal. ammunition	CI	11-73	National Police
10,000 rds.	WI .22 cal. ammunition	CI	6-74	Iranian Intelligen & Security Divisio
100	S+W .357 cal. revolvers	FI	8-74	Iran Imperial Ground Forces
100	S+W .38 cal. revolvers	FI	8-74	Imp. Ground Forces
10,000	S+W .38 cal. cartridges	FI	8-74	Imp. Ground Forces
100	S+W .38 cal. revolvers	S+W	6-76	Imperial Guard
300,672	40mm cal. cartridges	?	?	Imperial Iranian Gendamerie
50,040	grenades	?	?	Imperial Iranian Gendamerie
ISRAEL				
15	S+W .38 cal. revolvers	S+W	5-74	Jerusalem police
70	GOEC Mk.III Chemical Mace	S+W	8-74	National Police
2,000 rds.	S+W S38-158RN ammunition	S+W	9-74	National Police
3,000 rds.	S+W S357-158JHP ammunition	S+W	4-75	National Police
1,000 rds.	S+W S38-158RN ammunition	S+W	4-75	National Police
JORDAN				
2	S+W 9mm cal. SMG	S+W	7-75	Royal Palace
6	S+W 9mm cal. pistols	S+W	11-75	Royal Palace
5	S+W revolvers	S+W	1-76	Royal Palace
LEBANON				
2,000	S+W .38 cal. revolvers	S+W	9-74	Lebanon Police
50	HS Model #10 12-ga. shotguns	PW	10-74	Police Security Departments
500	S+W .38 cal. revolvers	S+W	1-76	Army Internal Security Forces

Qty.	Manufacturer & Product	Exporter	Date	Recipient
NEPAL				
25	Mauser HSC .380 cal. automatic pistols	FI	12-74	Nepal Police HQ
12,500 rds.	.380 cal. ammunition	FI	12-74	Nepal Police HQ
10	FL #280 Federal Streamer	FI	12-74	Nepal Police HQ
50	FL #115 CN gas grenades	FI	1-75	Nepal Police HQ
50	FL #555 CS gas grenades	FI	1-75	Nepal Police HQ
50	FL #203 CN gas cartridges	FI	1-75	Nepal Police HQ
PAKISTAN				
10,000	S+W #3 CS gas grenades	S+W	9-74	Federal Security Forces, Rawalpindi
15,000	S+W #1 CS gas grenades	S+W	9-74	Fed. Sec. Forces, Rawalpindi
5,000	S+W #104 CS gas grenades	S+W	9-74	Fed. Sec. Forces, Rawalpindi
1,000	S+W #67 gas masks	S+W	9-74	Fed. Sec. Forces, Rawalpindi
100	GOEC Mk.III Chemical Mace	S+W	9-74	Fed. Sec. Forces, Rawalpindi
250	GOEC Mk.V Chemical Mace	S+W	9-74	Fed. Sec. Forces, Rawalpindi
500	GOEC Mk.IX Chemical Mace	S+W	9-74	Fed. Sec. Forces, Rawalpindi
2,000	S+W #2 CN gas grenades	S+W	4-75	Punjab Police
4,000	S+W #1 CN gas grenades	S+W	4-75	Punjab Police
6,000	S+W #25 CN gas grenades	S+W	4-75	Punjab Police
2,226	S+W 37mm cal. CN gas projectiles	S+W	4-75	Punjab Police
3,800	S+W 37mm cal. CN gas projectiles	S+W	4-75	Punjab Police
140	S+W #210 37mm cal. gas guns	S+W	4-75	Punjab Police
127	S+W #210 37mm cal. gas guns	S+W	3-76	Fed. Sec. Forces
250	S+W #67 gas masks	S+W	3-76	Fed. Sec. Forces
QATAR				
12	CI & WI .22 cal. pistols	CI	9-75	Qatar Police
2	CI & WI .45 cal. revolvers	CI	9-75	Qatar Police
5,000 rds.	CI & WI .22 cal. ammunition	CI	9-75	Qatar Police
1,000 rds.	CI & WI .45 cal. ammunition	CI	9-75	Qatar Police
5	CI 5.56 ca. M-16A1 automatic rifles	CI	3-76?	Qatar Police
SAUDI ARABIA				
10	CI .223/556 cal. AR-15 rifles	CI	6-73	Min. of Interior
435	FL #6003 gas masks	FI	8-74	Min. of Interior
200	FL #457 gas gun launcher cartridges	FI	10-74	Min. of Interior

Qty.	Manufacturer & Product	Exporter	Date	Recipient
6	FL #289 gas dispensers	FI	10-74	Min. of Interior
5	RA #870P 12-ga. shotguns	FI	10-74	Min. of Interior
500 rds.	RA 12-ga. buckshot shells	FI	10-74	Min. of Interior
365	S+W 9mm cal. SMG	S+W	3-75	Min. of Interior
15	transceivers	?	4-75	Min. of Interior, Public Security Department
400	FL #514 CS gas grenades	FI	5-75	Min. of Interior
20	S+W .38 cal. revolvers	S+W	6-75	Special Security Forces
40	S+W .357 cal. revolvers	S+W	6-75	Spec. Sec. Forces
?	submachine guns	?	6-75	National Guard
200	S+W .38 cal. revolvers	S+W	7-75	Spec. Sec. Forces
200	S+W 9mm cal. pistols	S+W	7-75	Spec. Sec. Forces
200	S+W .357 cal. revolvers	S+W	7-75	Spec. Sec. Forces
600,000 rds.	S+W S38-158WC ammunition	S+W	7-75	Spec. Sec. Forces
500,000 rds.	S+W S357-110JHP ammunition	S+W	7-75	Spec. Sec. Forces
30,000 rds.	S+W S38-158JHP ammunition	S+W	7-75	Spec. Sec. Forces
500,000 rds.	S+W S9-115FMC ammunition	S+W	7-75	Spec. Sec. Forces
3,150	S+W .38 cal. revolvers	S+W	10-75	Min. of Interior
	crowd control equipment	?	10-75	Spec. Sec. Forces
3,150	S+W .38 cal. revolvers	S+W	2-76	Min. of Interior
333	Browning M2 .50 cal. machine guns	?	?	National Guard
32	M219 7.62mm cal. tank machine guns	?	?	National Guard
13	armored command cars	?	?	National Guard
SRI LANKA				
320	S+W .38 cal. revolvers	S+W	3-76	Sri Lanka police
TURKEY				
34	C-G V-150 Commando armored cars	C-G	11-73	National Police

Africa

ALGERIA

Qty.	Manufacturer & Product	Exporter	Date	Recipient
6	.38 cal. revolvers	PW	11-74	Algeria police
150 rds.	.38 cal. ammunition	PW	11-74	Algeria police
2,500	.38 cal. revolvers	PW	10-75	Algeria police

Qty.	Manufacturer & Product	Exporter	Date	Recipient
CAMEROON				
20	GOEC #434 Barrier Vests	S+W	6-75	Security Forces
50	GOEC Mk.III Chemical Mace	S+W	6-75	Security Forces
20	S+W #67 gas masks	S+W	7-75	Security Forces
6	S+W #103 CN gas grenade kits	S+W	7-75	Security Forces
18	C-G Commando armored cars	?	?-76	Min. of Defense
ETHIOPIA				
330	S+W .38 cal. revolvers	S+W	7-74	Ethiopian Police
30,000 rds.	S+W S38-158RN ammunition	S+W	8-74	Ethiopian Police
150	S+W .38 cal. revolvers	S+W	10-74	Ethiopian Police
23,000 rds.	S+W S38-158RN ammunition	S+W	10-74	Ethiopian Police
GHANA				
5,000	rifles	?	7-75	Min. of Defense (Office of Public Safety)
5,000,000	cartridges	?	7-75	Min. of Defense (OPS)
KENYA				
50	GOEC Mk.V Chemical Mace	S+W	4-74	Kenya police
50	GOEC Mk.IV Chemical Mace	S+W	4-74	Kenya police
100	GOEC Mk.V Chemical Mace	S+W	12-74	Kenya police
MOROCCO				
120	GOEC Mk.V Chemical Mace	S+W	11-75	National Defense Forces
60	S+W .357 cal. revolvers	S+W	2-76	Nat'l. Def. Forces
200	S+W .38 cal. revolvers	S+W	4-76	Nat'l. Def. Forces
TUNISIA				
1,000	FI #518 CS gas grenades	FI	9-74	Min. of Interior
650	FI gas mask filters	FI	9-74	Min. of Interior
ZAIRE				
500	S+W .38 cal. revolvers	S+W	12-74	Gendamerie Nationale
ZAMBIA				
1	Javelin #221 Nite Vision system	FI	12-74	Zambian Police
20	S+W .38 cal. revolvers	FI	2-75	Zambian Police
1	Letherwood-Remington #40X 7.62 cal. sniper rifle	FI	4-75	Zambian Police

Qty.	Manufacturer & Product	Exporter	Date	Recipient
1	Javelin #221 Nite Vision system	FI	4-75	Zambian Police
3	CI M-16 automatic rifles	FI	2-76	Zambian Police
4,000 rds.	.223 cal. M-16 ammunition	FI	2-76	Zambian Police

East Asia

HONG KONG

1,000	GOEC Mk.IV Chemical Mace	S+W	9-74	Hong Kong Police
5,000	S+W #17 long-range 37mm cal. CS gas projectiles	S+W	9-75	Hong Kong Police
2,000	S+W #3 CS gas grenades	S+W	9-75	Hong Kong Police
300	S+W #23 CS gas barricade-piercing projectiles	S+W	9-75	Hong Kong Police
140	GOEC Mk.IV Chemical Mace	S+W	10-75	Prison Department
40 qts.	GOEC Pepper Fog CS gas formula	S+W	10-75	Prison Department
5	GOEC Pepper Fog gas generators	S+W	10-75	Prison Department
1	GOEC Star-tron viewer	S+W	10-75	S.W.A.T. unit
200	S+W #104 CS gas grenades	S+W	1-76	Prison Department
300	CI .38 cal. revolvers	CI	2-76	Hong Kong Police

INDONESIA

100	CI .32 cal. revolvers	CI	4-73	Civilian Police (in the tin mines)
1,329	CI .38 cal. revolvers	CI	5-73	Indonesian Police
324,600 rds.	RA .38 cal. ammunition	CI	2-74	Indonesian Police
3,400	CI .38 cal. Special barrels	CI	3-74	Indonesian Police
10,000 rds.	S+W S9-100FMS ammunition	S+W	4-74	Indonesian Police
6	FL CN Federal Streamer	JA	4-74	Indonesian Police
10,000 rds.	S+W S32ACP-71MC ammunition	S+W	4-74	Indonesian Police
1,000 rds.	RA .38 cal. ammunition	CI	11-74	Indonesian Police
513,000 rds.	FC .38 cal. ammunition	JA	1-75	Indonesian Police
50,000 rds.	FC .22 cal. long rifle ammunition	JA	1-75	Indonesian Police
1	GOEC Star-tron viewer	S+W	1-75	Indonesian Police
1,000 rds.	RA .38 cal. ammunition	CI	3-75	Indonesian Police
60	GOEC Pepper Fog gas generators	S+W	4-75	Indonesian Police
60 qts.	GOEC CN gas formula	S+W	4-75	Indonesian Police
60 qts.	GOEC CS gas formula	S+W	4-75	Indonesian Police
435,050 rds.	S+W S38-158RN ammunition	S+W	11-75	Indonesian Police
60,000 rds.	S+W S38-158RN ammunition	S+W	11-75	Indonesian Police

MALAYSIA

130	C-G V-150 Commando armored cars	C-G	4-73	Malaysian Police
10	CI M203 grenade launchers	CI	3-74	Malaysian Police

Qty.	Manufacturer & Product	Exporter	Date	Recipient
35	S+W .38 cal. revolvers	PW	3-74	Immigration Police
1,000	GOEC Mk.I. Chemical Mace	PW	4-74	Malaysian Police
700	S+W .38 cal. revolvers	PW	4-74	Malaysian Police
81	C-G V-150 Commando armored cars	C-G	4-74	Malaysian Police
20	MAC M-10 9mm cal. SMG	MAC	6-74	deleted
20	MAC M-11 9mm cal. SMG	MAC	6-74	deleted
52	S+W .38 cal. revolvers	PW	7-74	Central Narcotics Bureau. National Bureau of Investigation
5,000 rds.	S+W S38-158RN ammunition	S+W	3-75	Malaysian Police
25	S+W .357 cal. revolvers	S+W	6-75	Malaysian Police
1,000	GOEC Mk.IV Chemical Mace	PW	8-75	Malaysian Police
500,000 rds.	S+W S38-158RN ammunition	S+W	11-75	Malaysian Police
PAPUA				
102	FL #530 CN gas projectiles	JA	4-74	Papuan police
PHILIPPINES				
20	C-G V-150 Commando armored cars	C-G	5-75	Armed Forces
1	Javelin #222 Nite Vision system	FI	6-75	Manila Airport
SINGAPORE				
88	S+W .38 cal. revolvers	S+W	7-74	Singapore Police
40,000 rds.	S+W S38-158RN ammunition	S+W	8-74	Singapore Police
1	GOEC Star-tron viewer	S+W	9-74	Customs Department
1,442	S+W .38 cal. revolvers	S+W	10-75	Singapore Police
183	S+W .38 cal. revolvers	S+W	10-75	Police Academy
1	GOEC Star-tron viewer	S+W	12-75	Customs Department
3,550	FL #555 CS gas grenades	FI	1-76	Min. of Defense
90,000 rds.	S+W S38-158RN ammunition	S+W	4-76	Commercial and Industrial Security Co.
SOUTH KOREA				
120	S+W .38 cal. revolvers	JA	1-74	National Police
50	FL Federal Fogger gas generators	JA	4-74	National Police
275	S+W .38 cal. revolvers	JA	7-74	National Police
26,500	S+W .38 cal. cartridges	JA	7-74	National Police
300	S+W .38 cal. revolvers	JA	8-74	National Police
286,000	S+W .38 cal. cartridges	JA	11-74	National Police
2	GOEC Star-tron viewers	S+W	1-75	National Police
60	GOEC Mk.III Chemical Mace	S+W	2-75	National Police
200,000	WI .38 cal. cartridges	JA	6-75	National Police
310	S+W .38 cal. revolvers	JA	6-75	National Police

Qty.	Manufacturer & Product	Exporter	Date	Recipient
410,000	FC .38 cal. cartridges	JA	6-75	National Police
100	CI .357 cal. revolvers	CI	6-75	Presidential Security
100	CI .357 cal. revolvers	CI	9-75	Korean Security Forces
25	S+W .38 cal. revolvers	S+W	2-76	National Police
THAILAND				
20	C-G V-150 Commando armored cars	C-G	10-73	Royal Thai Police
2,010	FL smoke grenades	JA	10-74	Royal Thai Police
100	S+W .22 cal. magnum revolvers	JA	11-74	unknown
100	HS Model # 10 12-ga. shotguns	PW	12-74	Royal Thai Police
1	GOEC Star-tron viewer	S+W	2-75	unknown
200	FL #203 CN gas cartridges	JA	3-75	Royal Thai Police
24	FL #452 gas grenade launchers	JA	3-75	Royal Thai Police
3,500,000	S+W pistol primers	S+W	4-75	Bangkok Police
100	HS Model # 10 12-ga. shotguns	PW	5-75	Thailand police
40	HS Model # 10 12-ga. shotguns	PW	10-75	Border Patrol
50	HS Model # 10 12-ga. shotguns	PW	10-75	Border Patrol
24	S+W 37mm cal. gas guns	S+W	10-75	Bangkok Police
1,000	CI .223 cal. AR-15 automatic rifles	CI	11-75	Royal Thai Police
5,000	CI 30 rd. magazines for AR-15 automatic rifles	CI	11-75	Royal Thai Police
161	S+W .357 cal. revolvers	S+W	1-76	Police Academy
131	S+W .38 cal. revolvers	S+W	1-76	Police Academy
1,000	S+W 12-ga. launching cartridges	S+W	2-76	Royal Thai Police
100	COEC Mk.IV Chemical Mace	S+W	2-76	Royal Thai Police
1,000	CI 40mm M203 grenade launchers	CI	2-76	Royal Thai Police
161	S+W .357 cal. revolvers	S+W	3-76	Police Academy
131	S+W .38 cal. revolvers	S+W	3-76	Police Academy
7,700	CI M-16 rifles	CI	3-76	Royal Thai Police
100	HA Model # 10 12-ga. shotguns	PW	3-76	Bangkok Police
48	bayonets	CI	12-76	Royal Thai Police

ABBREVIATIONS:

ammo. = ammunition
cal. = calibre
cart. = cartridges
ga. = gauge
gal. = gallons
HQ Headquarters
mech. = mechanisms
Min. = Ministry
Mk. = mark
proj. = projectiles
qts. = quarts
rds. = rounds
SMG = submachine guns
S.W.A.T. = Special Weapons and Tactics

*Source for these sales: weekly reports of Commercial Sales transactions of over $100,000 furnished to the House International Relations Committee by the Office of Munitions Control in accordance with Section 414(e) of the Mutual Security Act of 1954.

فهـرس

ملاحظة حول المصـــادر	٥
مقـــدمة	٧
اولا : سياسة تنمو	١١
ثانيا : البرامج الرئيسية	٣٣
ثالثا : الاستنتاجات	١٠١

دار ابن رشد للطباعة والنشر

كورنيش المزرعة - بناية موسى ت ٣١٨٧٦٨

بيروت - لبنان

الثمن ٦ ل . ل

او ما يعادلها